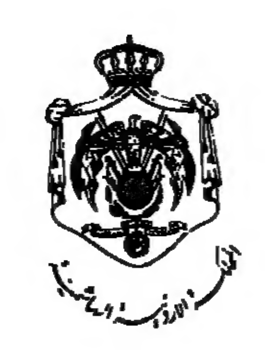


ملحق الجريدة الرسمية

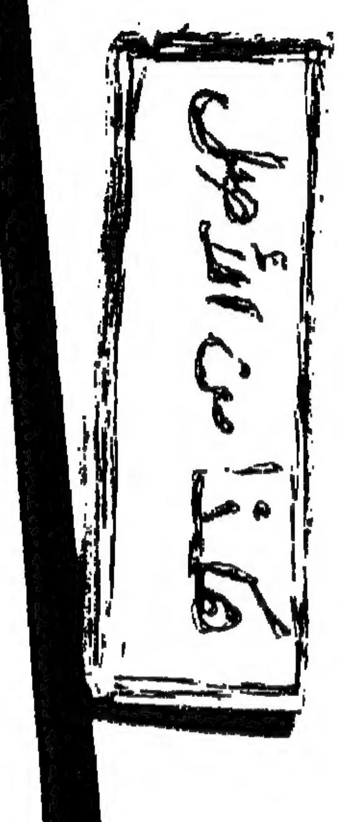
مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة والعشرون
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٧/رمضان/١٤١٢ هجرية، الموافق ١٠/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(العدد ٢٤) (الجلد ٢٩)

- جدول الاعمال -

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٣/١١ الساعة العاشرة صباحاً.



مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٧/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/١٠ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة والعشرون من الدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: نايف الحديد، حمزة منصور، احمد قطيش، عبدالله زريقات، يوسف العظم، ومنصور مراد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: نادر الظهيرات، عيسى مدانات، و د. نايف ابوتايه.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة بمهمة رسمية: السيد محمود الهويمل.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٣ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
٩ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١١ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.
١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٣ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٤ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٦ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
١٧ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٨ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٩ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

٢٠ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة.

بسم الله ما صار شيء، نقطة نظام على اي شيء ما في نقطة نظام ما بدأنا لحد الان، حتى نبدأ خليها لنهاية الجلسة تفضل.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

المادة (١٢٣) تنص على ما يلي من النظام الداخلي، على السكرتير ان يرفع في كل اجتماع تقريراً باسماء الاعضاء اللذين لم يحضروا الاجتماع الذي سبقه وعلى الرئيس ان يأمر بقراءة ذلك التقرير فاذا ظهر للمجلس ان التغيب لم يكن ناشيء عن عذر مشروع فله ان يقرر باكثرية الاراء حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغيب عن كل جلسة يتناسب مع مياوماته، معالي الرئيس هذه المادة مجمدة فارجو احيائها ونحن نودع هذه الدورة العادية، قبل ان يسألنا الله عن ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاحصائية موجودة من هو بعذر وبدون عذر، شكرا لكم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط: ارجو تطبيقها تطبيق المادة وابتداءاً علي، تطبق ابتداءاً بالعبد الفقير.

معالي رئيس المجلس: انشاء الله الاجراءات ماشية انشاء الله.

السيد الامين العام، جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب نادر الظهيرات.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عيسى مدانات.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم «٣٢٨٤» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ جوابا على السؤال رقم «٥٩» المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: سؤال الى معالي وزير التنمية الاجتماعية.

بعد التحية.

فارجو توجيه السؤال التالي الى معاليه حول اتحاد الجمعيات الخيرية واليانصيب الخيري، على ان تشتمل الاجابة في كل بند على الفقرة من ١٩٨٥/١/١ الى ١٩٩٢/١/١.

١ - ما هي مصادر دخل اتحاد الجمعيات الخيرية، وقيمة كل مصدر بالدينار الاردني والقيمة الاجمالية.

٢ - ما هي اوجه صرف اموال هذه الجمعيات، مع التفاصيل، والقيمة بالدينار لكل وجه، والجهة التي تم تزويد او ارسال او مساعدة الاموال اليها.

٣ - هل هناك رقابة على اوجه الصرف والمصادر؟ وفي حالة الانعدام فلماذا، وفي حالة توفر الرقابة بيان الجهة.

٤ - هل وقعت مخالفات مالية او ادارية او قضايا من اي نوع في هذا الاتحاد، مع بيان التفاصيل والتواريخ والاجراءات.

٥ - هل يتم دفع مكافئات للعاملين (وظيفة او تطوعا)، وبيان الاسماء وقيمة المكافئات، ومن امر بالصرف.

٦ - هل تم شراء آليات، وفي حالة ذلك، بيان نوعها، وتاريخ شرائها، ومن امر بذلك، وكيفية الشراء، والقيمة لكل آلية، وغايات الاستخدام، والعمل الحالي لها.

٧ - هل تم تأثيث مبنى، مباني الجمعيات، وقيمة المصروفات للاثاث خلال المدة اعلاه، وانواع الاثاث، ومدى ضرورة او عدم الضرورة له.

٨ - هل هناك ادارة مشرفة، وفي حالة ذلك موافاتي بالاسماء من رئيس قسم فما فوق، وأسس التعيين لهؤلاء العاملين، ومن هو صاحب القرار في التعيين.

واقبلوا احترامي

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التنمية الاجتماعية

الرقم أ/٣٢٨٤/٦٤

التاريخ ١٤١٢/٨/٢٣

الموافق ١٩٩٢/٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم ٥٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٨٦/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٨ والمسجل في ديوان هذه الوزارة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ بشأن السؤال موضوع البحث.

ارفق بطيه اجابة السؤال المشار اليه اعلاه.

والسلام عليكم ورحمة الله،

وزير التنمية الاجتماعية

د. امين المشاقبه

نسخة/مديرة مكتب معالي الوزير

نسخة/مدير الاعلام والتثقيف الاجتماعي

نسخة/مديرة تنمية المجتمعات المحلية

هكذا من الأصل

السؤال رقم (٥٩) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

اولا: ما هي مصادر دخل اتحاد الجمعيات الخيرية وقيمة كل مصدر بالدينار الاردني والتنمية الاجتماعية؟

الاجابة: الجدول التالي يبين مصادر دخل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالدينار والقيمة الاجمالية.

الايرادات

المصدر	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
اليانصيب الخيري	٢٥٥٣٠٢٥	٢٩٤١٦٠٠	٣٠٤٦٨٧٠	٤١٧٩٢٥٣	٤٣٦٥٢٩٨	٤٢٣٨٣٦٦	٤١٥٠٤٤٨
مركز الامل لمعالجة مرضى السرطان	٤٠٢٣٣٣	٢٢٣٣٥٧	-	-	-	-	-
القرش الخيري	١٠٤٠	١٩٩٢	٣٢٧٩٧	٦٣٤٢٣	٣٢١٩٧	٦٧٧٨٦	٦٨٨٥٤
الفوائد البنكية	٦٧٤٨١	٧٧٢١	٧٩٩٧٧	٨٥٤٢٢	١١١٠٦٦	٢٦٧٥٠	١٥٤٠٩
جملة التعاون	٥٤٧٤	٨٩٢	٦٥٨	٩٢٧	٤١٤	٥	-
الاشتراكات	-	٣٧٠	١٨٧٧	١٨٤٨	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الدواليب	٦٩٠	٥٤٥	٤٤٠	٤٢٠	٢٩٠	١٦٠	٨٠
ايرادات مختلفة	٢٨٠	١٩٠	٣٢٥	٢٥٠	٤٨٠٩	١٢٠٠	٣٨٠
التبرعات	-	-	-	-	١٧٦٦٧٠	٤٤٨٢٥	١٠٦٣٣٩
كلية العلاج الوظيفي	-	-	-	-	٤٩٤٩٢	٨٣٦٩٨	٤٦٧١٩
الصندوق الاستثماري	-	-	-	-	-	١١١٨١٤	١١٩٠٩٧
الاجمالي	٣٠٣٠٢٢٣	٣٢٦٠٦٦٧	٣١٦٢٩٤٤	٤٣٣١٥٤٣	٤٧٤٠٧٣٦	٤٥٧٥١٠٤	٤٥٠٧٨٢٦

ثانياً: ما هي اوجه صرف اموال هذه الجمعيات، مع التفاصيل والقيمة بالدينار لكل وجه او الجهة التي تم تزويد او ارسال اومساعدة الاموال اليها؟

الاجابة: الكشف التالي يبين اوجه الصرف.

اوجه الصرف	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
اليانصيب الخيري	١٥٩٠٠٦٨	١٧٢٧١٢٠	١٨٥١٨٧٠	٢٥٠٧٦٩٩	٢٦٤٧٣١٩	٢٠٦٠٠١	٢٤٦٣٩٨٤
مركز الامل لمعالجة مرضى السرطان	٩٥٦٦	٦٢٣٩٦٥	-	-	-	-	-
القرش الخيري	١٣٥٤	٧٢٠٨٩	٢٩٩٧٨	٥٢٦٩٨	٤٦١٤١	٨١٧١٣	٢١٩٣١٩
الادارة العامة/المركز الرئيسي	٣٦٠١١	٦٧٥٥٠	١١٤٨٨٦	٧١٩١٣	٧٤٣٠١	٦٩٧٩٧	٦٢١٨٤
مركز الدراسات	-	٢٤٥٣٣	٣٣٨١٩	٣٨٩٤٧	٤١٠٩٥	٣٦٤٦٧	٤٦٠١٦
المساعدات	٧٧١٧٨٨	٩٤٧٩٦٩	٩٣٦٢٩٠	١٣٢٦٩٥٨	٨٦٠٤٩٠	٨٧٠٣٧١	٩٤٧٣٤٥
حملة التعاون	٨٨٤٤	١٢٧٧٩	١٣٣٥٧	١٤٨٢٥	١٨٧٢٩	١٢٠٥٥	١١٧٧٠
وحدة المعلومات	-	-	-	٧٢٧٣	١١٠٣٤١	١٠٨٦٣	-
الوحدة الهندسية	-	-	-	-	٥٤٠٨	١٣٨٠٦	١١٧٩٩
كلية العلاج الوظيفي	-	-	-	-	٢٧١٠٧	٦٥٢٣٨	٥٦٠٨٥
اثاث	٤٦٢١	٢١٧٥	١٢٠١٤	-	-	١٣١٤٨٦	٨٤٣٨٧

سيارات	-	٩٢٠٠	-	-	٨٩٥٧	٤٠٥٧٢	٥٧٦٥٠
صناديق لجمع التبرعات	-	٣٠٥٣	-	-	-	-	-
ابنية وانشاءات	-	-	٤٦٨١٢	-	٤٣٠٨٧٧	٤٥١٥٩٣	٩٩٤٢٤
قروض طلاب	-	٣٦٣٠٠	١١٤٩٠٠	٢٢٤٧٥٨	٣٩٦٠١٨	٥٤٨٣٤٨	-
سندات التنمية	-	-	-	-	-	-	١٠٠٠٠٠
المجموع	٢٤٢٢٢٥٢	٣٥٢٦٧٣٣	٣١٥٣٩٢٦	٤٢٤٥٠٧١	٤٦٦٦٧٨٣	٤٩٣٨٣١٠	٤٠٦٩٩٦٣

ثالثا: هل هناك رقابة على اوجه الصرف والمصادر؟ وفي حالة الانعدام فلماذا وفي حالة توفر الرقابة بيان الجهة.

الاجابة:

نعم توجد رقابة مالية تتحقق على النحو التالي:

أ - المجلس التنفيذي حيث تصدر كافة القرارات المالية بدون استثناء بقرار من المجلس التنفيذي وذلك استنادا لاحكام المادة الثانية والثلاثون فقرة (٥) من النظام الاساسي للاتحاد العام.

ب - يتم توقيع سندات الصرف من كل من اربعة اشخاص هم: رئيس قسم المحاسبة، الامين العام، امين الصندوق، ورئيس المجلس التنفيذي وتكون معززة بالوثائق اللازمة.

جـ - كما يتم توقيع الشيك الصادر من الاتحاد العام من ثلاثة اشخاص من اعضاء المجلس التنفيذي كما نصت على ذلك المادة العاشرة فقرة (ب).

د - رقابة مدقق الحسابات القانوني المعين من قبل الهيئة العامة (النظام الاساسي للاتحاد العام المادة ١٧/ منه بند رقم (٦).

هـ - رقابة الهيئة العامة لمصروفات الاتحاد العام كما نصت عليه المادة ١٧ من النظام الاساسي للاتحاد العام.

و - رقابة ممثل وزارة التنمية الاجتماعية في المجلس التنفيذي وهو معين من قبل الوزير استنادا للمادة (٥) فقرة (٥) من النظام الاساسي للاتحاد.

رابعا: هل وقعت مخالفة مالية او ادارية او قضايا من اي نوع في هذا الاتحاد مع بيان التفاصيل والتواريخ والاجراءات؟

الاجابة: لم تقع اي مخالفات مالية باستثناء بعض المخالفات الادارية والمتعلقة بمخاطبة بعض الجهات الرسمية دون الرجوع لهذه الوزارة وتم اشعار الاتحاد في حينه لمراعاة ذلك في المستقبل.

خامسا: هل يتم وضع مكافآت للعاملين (وظيفة او تطوعا) وبيان الاسماء وقيمة المكافآت ومن امر بالصرف؟

الاجابة: يتم دفع مكافآت للعاملين في الاتحاد العام بنسبة ٢٠٪ - ٥٠٪ من قيمة الراتب الشهري ولمرة واحدة في العام تدفع في نهاية السنة وبقرار من ا لمجلس التنفيذي.

يتم دفع مكافآت للعاملين تطوعاً (اعضاء المجلس التنفيذي) بدل مواصلات مبينا تاليا كشف باسماء وقيمة المكافآت التي تم صرفها بقرار من المجلس التنفيذي للعاملين والاتحاد العام بأمر.

هكذا من الأصل

هكذا من الأصل

اسم الموظف	المبلغ فلس	المبلغ دينار	اسم الموظف	المبلغ فلس	المبلغ دينار
فيصل الحديد	٩٢٥	١٤٤	علي الزعبي	-	٤١
اسحق المراغي	-	١١٥	صفوان تحبسم	٢٥٠	٣٨
محمد النجداوي	٧٥٠	١٠٠	امال عربيات	٢٥٠	٢١
رأفت ابونعمة	٥٠٠	٨٢	رسمي السويطي	٢٥٠	٣٦
خالد قيلان	-	٧٣	ناهد المدني	٥٠٠	٣٩
ابراهيم زيدان	٦٢٥	٣٢	نادر مجيد	٥٠٠	٢٦
عبدالغني قطينة	-	١١٩	غادة ابزاخ	٧٥٠	٣٤
نعمان الشاعر	٥٠٠	١٠١	خالد اللحام	٥٠٠	٢٩
عماد العزة	٥٠٠	٩٧	خالد حمو	٥٠٠	٢٤
صالح مراد	٥٠٠	٨٠	نجيب يغمور	-	١٥٠
خليل مجيد	٥٠٠	٤٣	رضا الصلاحي	-	١٠٠
انشراح حيمور	٥٠٠	٣٦	توفيق سلمان	-	٤٠
حنان الهندي	٢٥٠	٢٥	محمد حميد ابوراس	-	١٥
محمد عزيز	-	٥٢	نازلي قعوار	-	١٥
محمد القزاز	-	٤١	احمد ابوفارس	-	٢٥
قايز العزة	٥٠٠	٣١	ماجد الترساني	-	٣٠
وليد عشا	٢٥٠	٣٠	حازم فطاير	٥٠٠	٦٢
منور خريس	٥٠٠	٦٠	غازي عبدالفتاح	-	٤٥
فواز شرايحة	-	٦٣	بسام سلام	-	٣٠
ربحي قطوم	٧٥٠	٤٨	غازي جازيك	-	٣٠

اسم الموظف	فلس	دينار	اسم الموظف	فلس	دينار
عبدالرزاق العطيات	٢٥٠	٤٥	شحادة عيسى	٥٠٠	١٢
عمر الرواشده	٧٥٠	٤٧	معز الخطيب	-	٣٠
بهاء الدين عبيدات	٨٦٥	٥١	ماجد بدريه	-	٧٥
صوفي قرش	٧٥٠	٦٩	نبيل ابورمان	٥٠٠	٤٢
لارا صنوبر	٢٥٠	٤٥			
سامي علا	٧٥٠	٣٩	الاجمالي	٩١٥	٢٧٣٩
عبدالفتاح عبدالله	٥٠٠	١٥			
سناء الامام	٢٥٠	٥١			

سادسا: هل تم شراء آليات وفي حالة ذلك، بيان نوعها وتاريخ شرائها ومن امر بذلك وكيفية الشراء والقيمة لكل آلية وغايات الاستخدام والعمل الحالي لها.

الاجابة: لقد تم شراء آليات من قبل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بقرارات من المجلس التنفيذي للاتحاد العام لغايات الاتحاد ومشاريعه. والجدول التالي يبين كافة المعلومات المطلوبة اعلاه.

نوع السيارة	تاريخ	صاحب الامر بالشراء	كيفية الشراء	قيمة السيارة بالدينار	غايات الاستخدام	العمل الحالي	ملاحظات
لاندروفر ميتسوبيشي	١٩٨٦	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٤٠٠٠	لاستخدامات متطلبات العمل الميداني	استخدامات الاتحاد	تحمل لوحة حمراء ومسجلة باسم وزارة التنمية الاجتماعية
تويوتا صالون	١٩٨٦	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٣٦٠٠	تعمل في مديرية القرش الخيري	استخدامات القرش الخيري	تحمل لوحة حمراء ومسجلة باسم وزارة التنمية

هكذا من الأصل

تويوتا صالون	١٩٨٦	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٢٦٠٠	تعمل مع الدائرة الهندسية	استخدامات الدائرة الهندسية	تحمل لوحة حمراء مسجلة باسم وزارة التنمية
تويوتا صالون	١٩٨٩	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٨٩٥٧	مدير كلية العلاج الوظيفي	استخدامات	
باص تويوتا	١٩٩٠	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	١٧٥٧٢	نقل طلاب كلية العلاج الوظيفي في عملهم الميداني	نقل الطلبة في	
باص تويوتا	١٩٩٠	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٢٣٠٠٠	لاستخدامات المعوقين في بيت الامل لرعاية متعددي الاعاقات		
باص تويوتا	١٩٩١	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٢٠٠٠٠	مركز المعاقين/معان	نقل الطلاب المعوقين عقليا من البيت الى المركز وبالعكس	تمويل من بنك الانماء الصناعي
باص تويوتا	١٩٩١	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٢٠٠٠٠	مركز المعاقين/العقبة	نقل الطلاب	تمويل من بنك الانماء الصناعي
لاندكروزر	١٩٩١	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	١٧٠٠٠	تم استلام السيارة في شهر ك٢/ ٩٢ لاستخدامات برامج الاتحاد والميدان		مسجلة باسم الديوان الملكي العامر
دراجة نوع ياماها	١٩٩١	المجلس التنفيذي	بالمناقصات	٦٥٠	ليتمكن الاتحاد من توزيع البريد	كما هو في العامود السابق	

السابع: هل تم تأثيث مبنى / مباني الجمعيات وقيمة المصروفات للاثاث خلال المدة اعلاه وانواع الاثاث ومدى ضرورة او عدم الضرورة له؟

الاجابة: لقد تم صرف المبالغ المبينة في الكشف التالي على شراء اثاث ولوازم لعدد من الجمعيات الخيرية وعلى بعض مشاريع الاتحاد العام منذ عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٩١ والمبين في انواع هذه المواد والاثاث، بقرار من المجلس التنفيذي.

السنة	نوع الاثاث	قيمة المصروفات/دينار	مدى ضرورة او عدم الضرورة
١٩٨٦	من ضمن خطة الاتحاد العام لتطوير رياض وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٠)*١	كمبيوتر لرياض الاطفال عدد (٤٠) ١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠ الاطفال التابعة للجمعيات الخيرية في المحافظات تم تزويد هذه الرياض باجهزة كمبيوتر ووحدات العاب لتنمية قدرات الاطفال وكوسيلة ايضاح تعليمية لما يدور في المجتمع المحلي.
١٩٨٧	كمبيوتر لرياض الاطفال (٢٧) وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٠)	١٩٠٠٠ ١٢٠٠٠	
١٩٨٨	وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٥)	١٥٠٠٠	
١٩٨٩	وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٠)	١٤٠٠٠	
١٩٩٠	وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٠) اثاث كامل وتجهيزات طبية ولوازم لجمعية متعددي الاعاقات *٢	١٤٠٠٠ ١٣٩٣٨٦	
١٩٩١	وحدة العاب لرياض الاطفال (٢٠) كمبيوتر + طاولات وخزائن وكراسي *٣ اثاث كامل مع تجهيزات لمراكز الاعاقة *٤	١٤٠٠٠ ٢٧٩٨ ٧٥٥٥٦	

*١ - وحدة العاب ورياض اطفال تتألف من ارجوحة، ومتوازي وسحسيلة و (٣٠) كرسي وست طاولات وسيسو، وغاز وراديو.
*٢ - مركز بيت الامل لمتعددي الاعاقات في ياجوز ويتبع جمعية متعددي الاعاقات انجز بتمويل من الاتحاد العام يتسع ل (١٥٠) طفلا من متعددي الاعاقة مع الرعاية والعناية الكاملة وفي النواحي الصحية والعلاجية.
*٣ - لجمعية اصدقاء المريض.
*٤ - مراكز الاعاقة: ضمن خطة الاتحاد العام في اقامة سلسلة من مراكز الاعاقة في مختلف المحافظات، فقد تم بناء سبعة مراكز للاعاقة البسيطة، وتم تأثيثها وتجهيزها ومن ثم تسليم هذه المراكز الى جمعيات الاعاقة في كل من (ايدون، المفرق، مادبا، الزرقاء، العقبة، معان).

هكذا من الأصل

ثامنا: هل هناك ادارة مشرفة، وفي حالة ذلك موافاتي بالاسماء من رئيس قسم فما فوق، واسس التعيين لهؤلاء العاملين ومن هو صاحب القرار في التعيين؟

الاجابة: يشرف على اعمال الاتحاد العام ولجانه المنبثقة عنه رئيس المجلس التنفيذي حسب نص المادة (٣١) فقرة جـ - من النظام الاساسي للاتحاد اضافة الى الجهاز التنفيذي الذي يرأسه الامين العام للاتحاد وفيما يلي اسماء الجهاز التنفيذي من رئيس قسم فما فوق.

١ -	السيد محمد علي وردم	:	امين عام الاتحاد
٢ -	السيدة منور خريس	:	مديرة مركز الدراسات بالوكالة
٣ -	السيد سهيل الحديد	:	مدير اليانصيب الخيري الاردني
٤ -	السيد توفيق سلمان عبوي	:	مدير مكتب المجلس التنفيذي
٥ -	الانسة سنام الامام	:	مديرة القرش الخيري
٦ -	السيد عبدالغني قطينة	:	المدير الاداري والمالي
٧ -	السيد نجيب يغمور	:	رئيس القسم الهندسي
٨ -	السيد فواز شرايحة	:	رئيس قسم المشاريع
٩ -	الانسة غادة ابزاخ	:	قائمة باعمال مدير حملة التعاون

- اما اسس التعيين فهي تتم بموجب نظام موظفي الاتحاد العام الصادر عن المجلس التنفيذي للاتحاد العام، حيث تقوم لجنة شؤون موظفين خاصة بالتنسيب في كافة القضايا المتعلقة بالموظفين المعينين.
- صاحب القرار في التعيين هو المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

المقبوضات	فلس / دينار	فلس / دينار
النقد الموجود في ١٩٩١/١/١		
نقد في الصندوق ولدى البنوك		٢٤٩٨٦١/٦٠٨(١)
المقبوضات		
الادارة العامة		
ايرادات اشتراكات	٥٠٠/٠٠٠	
ايرادات فوائد بنكية	١٥٤٠٩/٠٤٢	
ايرادات الدواليب	٨٠/٠٠٠	
ايرادات التبرعات	١٦٧/٠٠٠	
تبرعات بنك الانماء الصناعي	٨٧٦٩٧/٠٩٢	
تبرعات صندوق التنمية والتشغيل	١٨٣٧٥/٠٠٠	
ايرادات متفرقة/نسخ عطاءات	٣٨٠/٠٠٠	١٢٢٧٠٨/١٣٤
ايرادات الصندوق الاستثماري/ سندات التنمية		١١٩٠٩٧/٦٣٢
اليانصيب الخيري		
مبيعات الاصدارات		٤١٥٠٤٤٨/٠٠٠
القرش الخيري		
ايرادات الاشتراكات	٢٤٤٢٣/٩٥٠	
ايرادات التبرعات	١١٤/٠٠٠	
ايرادات الصناديق	٨٩٤/٩٢٠	
ايرادات الحصالات	٧٦٣٠/١٢٥	
ايراد الكشك الخيري	١٢٥٥/٠٠٠	
ايرادات صناديق المدارس/ وزارة التربية	٣٤٥٣٦/٠٣٩	٦٨٨٥٤/٠٣٤
كلية العلاج الوظيفي		
ايرادات التبرعات	٢٠/٠٠٠	
جائزة من الهيئة الدولية	٨٥٨٧/٥٠٠	
تبرعات المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٠/٠٠٠	

المدفوعات	فلس / دينار	فلس / دينار
الادارة العامة		
اضافة/مبنى بيت الامل	١٩٣٠/١٢٠	
اضافة مباني مراكز المعوقين السمعية	٣١٦٤٥/٠٢٦	
مبنى مركز المعوقين/السلط.	٥٧٩٣١/٦٥٠	
مبنى الاتحاد العام	٦٩١٨/٧٠٠	
الاثاث/الادارة	٩٣١/٠٠٠	
الاثاث مراكز المعوقين	٧٥٥٥٦/٨٠٠	
الاثاث/مبنى الامل	٧٩٠٠/٩٧٤	
سيارة ودراجة/الاتحاد	١٧٦٥٠/٠٠٠	
ثمن سيارتين/مراكز المعوقين	٤٠٠٠٠/٠٠٠	
مصاريف ادارية	٦٢١٨٤/٤٠١	
المساعدات	٩٤٧٣٤٥/٣٠٢	
سندات تنمية	١٠٠٠٠٠/٠٠٠	١٣٥٠٩٩٤/٠٨٤
اليانصيب الخيري		
عمولات اليانصيب	٨٣٠٠٨٩/٦٠٠	
جوائز اليانصيب	١٣٥٤٨٨٧/٥٠٠	
مصاريف ادارية	٨٢٤٨٢/٠٨١	
جوائز يانصيب لسنة ١٩٩٠	١٩٦٥٢٥/٠٠٠	٢٤٦٣٩٨٤/١٨١
القرش الخيري		
الاثاث	٧٢٨/١٥٠	
مصاريف ادارية	٢٥٠٨٢/٠٢١	
مصاريف صناديق المدارس /وزارة التربية	٢٥٨٤٩/٠٩٨	
مساعدات طلاب المدارس	٤٦٤٦/٠٠٠	
مصاريف الكشك الخيري	٥٥٩/٩٥٠	
مساعدات طلاب الكليات	٨٥٧٤/١٠٠	
قروض للطلاب	١٥٣٨٨٠/٠٠٠	٢١٩٣١٩/٣١٩

البند	المبلغ	المجموع
كلية العلاج الوطني		
الاثاث	٨٥/٠٠٠	
مصاريف ادارية	٣٤٣١٠/٣١٠	
بعثات دراسية	٩٨٢٨/٠٠٠	
مكافآت واجور محاضرات	٨٩٨٨/٩٦٥	
مواد تعليمية	٢٨٧٧/١١٠	٥٦٠٨٥/٤٠٥
مركز الدراسات		
الاثاث	٦٠/٠٠٠	
مصاريف ادارية	٣٤٩٤٤/٩٢٦	
مكافآت محاضرين	٣٦٠٠/٠٠٠	
دورات	٢٨٧٤/٣٣٠	
دراسات وبحوث	١٢٢٧/٦٦٤	
ندوات	١٢٢٠/٧١٥	
صيانة الاجهزة	٢٠٨٩/٠٠٠	٤٦٠١٦/٢٧٥
مجلة التعاون		
مصاريف ادارية		١١٧٧٠/٢٤١
الوحدة الفنية		
مصاريف ادارية		١١٧٩٩/٨٣٥
مجموع النفقات		٤١٥٩٩٦٩/٧٤٠
النقد الموجود في ١٩٩١/١٢/٣١		٦٢٤٧٩٩/٢٥٦
المجموع الكلي		٤٨٠٩٧٦٨/٩٩٦

البند	المبلغ	المجموع
تبرعات وكالة الانماء الدولية/ رواتب ونفقات الخبير	٣٣٩١٢/٠٥٥	
ايرادات حفلات	١٠٧٠/٠٠٠	
ايرادات اخرى	١١٩/٣٢٥	٤٢٧١٩/٨٨٠
فرق ضم		٥٢٠٧٩/٦٦٨
مجموع الايرادات		٤٥٥٩٩١٠٧/٣٨٨ (٢)
		٤٨٠٩٧٦٨/٩٩٦

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، من مطالعة اجابة الوزارة المعتمدة على اجابة اتحاد الجمعيات الخيرية، نجد بالصفحة الاولى من الاجابة جدول يتضمن مبالغ من المال عن ايرادات كل من اتحاد الجمعيات او لنقل مصادر الدخل في اتحاد عام الجمعيات الخيرية وقد حسبت بحسبة بسيطة ان مجموع الايرادات من عام ١٩٨٥ الى ١٩٩١، حسب ما هو موجود في الجدول وجدت ينوف على (٢٧,٠٠٠٠٠٠) مليون دينار من ١٩٨٥ الى ١٩٩١، يزيد على (٢٧) مليون دينار، ثم بالصفحة الثانية وجدت ايضاً اوجه الصرف ووجدت ان ايضا اوجه الصرف من ١٩٨٥ الى ١٩٩١، تقارب او تزيد على (٢٧) مليون دينار اردني، ووجدت ايضا بالصفحة الخامسة عن شراء الاليات ان قيمة ما تم شرائه من الاليات بلغ اكثر من ربع مليون دينار اردني وفي الصفحة التي تليها ايضا عن الاثاث بالبند السابع لنجد اكثر من ثلث مليون دينار اردني كل هذه ضمن الاجابة التي اجيب عليها حول سؤالنا فحقيقة هذه الامور بهذه المبالغ الطائلة الهائلة، وحسب الاجابة ايضا لنجد انه لاتوجد رقابة على هذا المال ولا على صرفه الا بموجب مدقق حسابات قانوني مرخص من قبل الاتحاد العام للجمعيات وليس من قبل الوزارة بتصوري مثل هذه المبالغ الطائلة تبين لنا امرين..

الامر الاول ان هنالك تصرف فردي في صرف الاموال طبعا من المجلس التنفيذي ومن رئيس المجلس التنفيذي ويجب ان تعرف حقيقة القنوات التي تصرف فيها هذه الاموال، صحيح لدينا جدول يقول انه ذهب كذا وذهب كذا لكن طالما ان ليست هناك رقابة من الدولة وليست هناك رقابة من ديوان المحاسبة فلا نستطيع ان نأخذ بالامور بمسلماتها على انها حقيقة مئة بالمئة ١٠٠٪ والا لماذا يوجد ديوان محاسبة ولماذا توجد دولة ولماذا توجد وزارة تنمية.

الشيء الثاني ايضاً ان هذه الايرادات وهذا الصرف حسب ما جاء في الجواب ايضاً يتم بموجب النظام. النظام الخاص باتحاد عام الجمعيات الخيرية وكان هذا الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عبارة عن امبراطورية او دولة داخل دولة اسمها المملكة الاردنية الهاشمية فحقيقة هذا الشيء ايضا محزن.

مؤسسة فيها مثل هذه الاموال بالملايين يجب ان تكون تحت رقابة الدولة ويجب ان تكون هنالك لوزارة التنمية سيطرة عليها، كل ما اطلبه حقيقة من الحكومة الموقرة ان تعدل النظام الخاص باتحاد عام الجمعيات الخيرية وان تكون هنالك عملية رقابة واشراف مباشر ليس فقط على ايرادات ونفقات الاموال لان هذه اموال تتعلق بالشعب وبالتالي هي تعتبر كانها اموال عامة وكأنها اموال وقف ايضاً على عملية الادارة، وعملية الصرف وحقيقة هنالك مؤشرات كبيرة جدا على ان هنالك في تسيب اداري وتسيب مالي لدى الادارة في هذه الاتحادات، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٦١٠» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ جوابا على السؤال رقم «٤١» المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما

ارجو احالة السؤال التالي الى الحكومة، ليصار الى الاجابة عليه حسب الاصول.

اولا: شرح القضية

١ - بتاريخ ١٩٨٩/٤/٩، وفي حوالي الساعة الثامنة الا ثلث مساء، وبينما كان المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة موجودا في حدائق الملك عبدالله مع زوجته وطفلته لغايات التنزه واثناء سيره سقط فجأة داخل هوة يتراوح ارتفاعها من اربعة الى خمسة امتار تقريبا امام اعين زوجته وطفلته، وقد تبين ان تلك الهوة كانت بذلك التاريخ متروكة دون حماية ودون اية علامات او لافتات تحذيرية تشير الى وجودها.

٢ - تم نقل المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة من مكان وقوع الحادث بواسطة رجال الشرطة والدفاع المدني الى مستشفى فلسطين، وبعد اجراء الصور الشعاعية له تبين وجود كسر مضاعف في اعلى عظم الفخذ الايسر ووجود تورم في منطقة الفخذ ناتج عن نزيف دموي مصحوب بألم شديد، وقد عولج مبدئيا بالشد بالاثقال لمدة يومين، ثم اجريت له بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ عملية جراحية كبرى استغرقت ست ساعات اعطي خلالها خمس وحدات دم وتم تثبيت الكسر بصفائح وبراغي.

٣ - بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢١ اخرج المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة من المستشفى وهو يعاني من ضعف عام واعياء شديد والام مبرحة، بحيث امضى بعدها ما يقارب الشهور الثلاثة طريح الفراش منقطعا عن العمل مع عدم استطاعته استعمال الساق المصابة.

٤ - بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ صدر قرار عن اللجنة الطبية في وزارة الصحة يفيد ان حالة المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة قد استقرت بتخلف عاهة جزئية وهي قصر الساق المصابة بنسبة ٣سم وبنسبة عجز مقدرة ب ١٢٪ من مجموع قواه العامة.

٥ - في اخر زيارة قام بها المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة للطبيب المعالج اعلمه الاخير بما يلي:

أ - انه من الممكن ان تزيد نسبة القصر في الساق المصابة مستقبلا.

ب - انه لا بد من اجراء عملية جراحية اخرى للساق المصابة لازالة البراغي والصفائح المعدنية المثبتة للكسر.

جـ - انه بحاجة الى اجراء علاج طبيعي مستمر مستقبلا.

٦ - اما من حيث التكاليف المادية المباشرة لهذا الحادث المؤسف فقد بلغت حتى الان مبلغ (٢٣٥٠) دينار تقريبا من حيث تكاليف الاقامة في المستشفى وتكاليف العملية الجراحية وتكاليف جلسات العلاج الطبيعي وقيمة الادوية والصور الشعاعية والمراجعات الطبية المنتظمة.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

من الواضح ان سبب الحادث هوالاهمال الشديد والخطأ الجسيم والفعل الضار وذلك في ترك الهوة العميقة دون اتخاذ التدابير الضرورية لدرءخطرها على الرغم من دعوة الجمهور بواسطة الصحف لزيارة هذا المرفق. ودون الحاجة للخوض فيما عانى ويعاني منه المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة وعائلته من الاثار المادية والنفسية والاجتماعية نتيجة هذا الحادث المؤسف والموثق، فانني ارغب في توجيه السؤال التالي الى الحكومة.

ثانيا السؤال:

هل تم اجراء تحقيق اداري لتحديد المسؤول عن هذا الاهمال؟ وهل قامت الجهة التي تعود لها ملكية حدائق الملك عبدالله سابقا وحاليا بالتعويض على هذا المواطن عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت به نتيجة خطأ المسؤولين واهمالهم في ادارة هذا المرفق؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٦١٠/٤/١٢/٥١

التاريخ ٤١٢/٨/٢٥

الموافق ٩٩٢/٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٧٧/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ ومرفقه السؤال رقم (٤١) المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.

استطلعت رأي معالي امين عمان في موضوع السؤال المشار اليه ومرفقه الشكوى المقدمة من المواطن السيد (اسعد محمد صادق العارضة) فوافاني معاليه بالمطالعة التالية:

ان الحادث موضوع البحث تنظره حاليا محكمة صلح جزاء عمان وكانت المحكمة المذكورة قد اصدرت قرارا بتاريخ ١٩٩١/٣/٣٠ بادانة المهندسين اللذين كانا يعملان بمؤسسة اعمار العاصمة بتاريخ الحادث، وحبس كل منهم مدة شهر واحد لعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة التحذيرية حول الحفرة التي سقط بها المشتكي، ولكن محكمة استئناف عمان اصدرت قرارا بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦ بفسخ الحكم الادانة المشار اليه، واعادة القضية الى محكمة الصلح للتحقق من المهندسين المذكورين كانا فعلا مشرفين اشرافاً مباشرا على المكان الذي سقط فيه المشتكي ولهما سلطة اشراف ورقابة عليه، ام ان المكان كان بتاريخ الحادث تحت سلطة الشركة

المنفذة لمشروع حدائق الملك عبدالله، ولم يسلم الى مؤسسة اعمار العاصمة ولا زالت القضية منظورة امام محكمة صلح جزاء عمان.

وفي ضوء ما تقدم فان الاجراء السليم في رأيي هو انتظار حكم القضاء حتى لا يفسر اي تصرف اداري بانه بمثابة تدخل في سير القضاء ومجرى العدالة.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
نسخة الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

بعد الاطلاع على رد الحكومة حول السؤال الذي وجهته بخصوص المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة، فانني ارى ان الحكومة لم ترد على سؤالي المطروح بالشكل الذي اوردته، وانما جاء الرد متضمنا وجود دعوى جزائية ما زالت منظورة من قبل المحكمة موضوعها التسبب بالايذاء تم تحريكها من قبل الحق العام بناء على شكوى جزائية تقدم بها المواطن المذكور اثر سقوطه في حفرة متروكة دون حماية في حدائق الملك عبدالله.

لذلك فانني اورد مجددا نص السؤال الذي تم توجيهه للحكومة، لملاحظة التعمد في عدم التقيد بما ورد فيه:

نص السؤال :

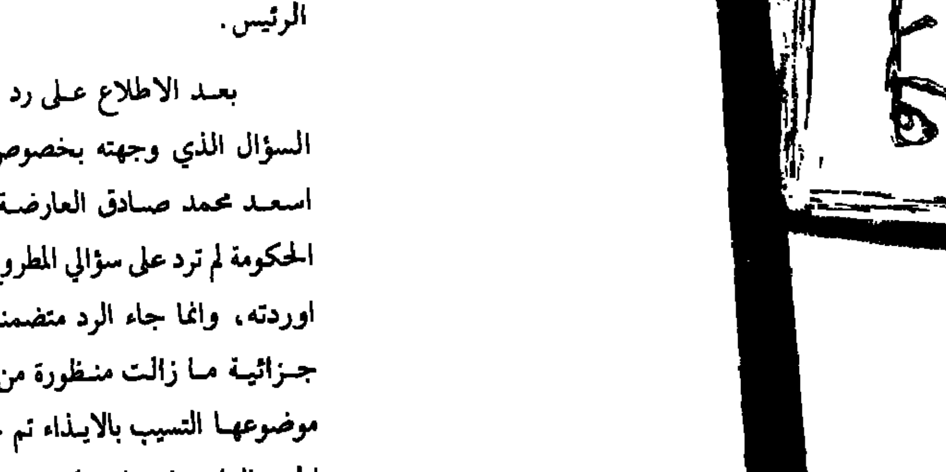
«هل تم اجراء تحقيق اداري لتحديد المسؤول (عن ترك حفرة عميقة دون حماية في حديقة الملك عبدالله بعد افتتاحها رسمياً للجمهور؟)

وهل قامت الجهة التي تعود لها ملكية حدائق الملك عبدالله سابقا وحاليا بالتعويض على هذا المواطن عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت به نتيجة خطأ المسؤولين واهمالهم في ادارة هذا المرفق؟»

واضيف هنا انه لا يوجد ما يبرر انتظار حكم القضاء من اجل اجراء تحقيق اداري عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بالمواطن اسعد من جراء خطأ المسؤولين في حدائق الملك عبدالله واهمالهم في تأمين سلامة رواد هذا المرفق، كما انه يفترض ان يمارس المرفق العام رقابة ذاتية على نفسه فاذا وقع فيه خطأ يكون اول من يبادر لتحديد المسؤول عنه، الامر الذي يقع ضمن نطاق المسؤولية الادارية التي تختلف كليا عن المسؤولية الجزائية التي يباشر القضاء سلطة الاشراف عليها.

لذلك فانني اصر على سؤالي السابق الموجه الى الحكومة بالصورة التي ورد عليها واصر على الاجابة عليه، مع مراعاة التقيد التام بالنص بالاضافة الى التقيد بالوقت المحدد، وهو فيما يبدو امر لا تعبأ له الحكومة، مما يولد قناعة لدي بان هناك ميلا لعدم التقيد بنصوص النظام الداخلي.. وهذا شأن سأتحدث فيه بمناسبة اخرى.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وارجو ان يقدم ملاحظة او كتابة او اي تأخير من هذا النوع استاذ فخري، وشكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.



السيد الامين العام:

٣ ـ كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٧٩٦» تاريخ ٤/٣/١٩٩٢ جوابا على السؤال رقم «٧» المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وتقديراً واحتراماً

ارجو توجيه السؤال التالي للحكومة:

يرجى تزويدي بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر والمتضمن رفض طلب شركة الفوسفات الاردنية باعفائها من رسوم التعدين او صورة عن هذا القرار، وكذلك صورة عن قراره بمنح الشركة المذكورة دعما للتصدير مقداره ١ر٢ مليون دينار لتصدير نصف مليون طن فوسفات الى استراليا.

مقدماً فائق الاحترام

النائب
عبدالكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ٥١/١٢/٤/٢٧٩٦
التاريخ ١/٩/١٤١٢
الموافق ٤/٣/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٢/٤٧ تاريخ ٦/١/١٩٩٢ ومرفقه السؤال (٧) المقدم من معالي النائب عبدالكريم الدغمي.

ارسل اليكم طيا جواب معالي وزير الصناعة والتجارة ومرفقاته حول السؤال المبحوث عنه.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء
نسخة/ الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية مع المرفقات.

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الصناعة والتجارة
عمان
الرقم ٨١٠/١/٢٦٣٤
التاريخ ١٥/٨/١٤١٢هـ
الموافق ١٩/٢/١٩٩٢م

سيادة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع: كتاب سيادتكم رقم ٥١/١٢/٤/١٣٦٦ تاريخ ٢٧/١/١٩٩٢.

ارجو ان اشير الى كتاب سيادتكم اعلاه، ومرفقة للسؤال رقم (٧) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي حول قرار مجلس الوزراء تقديم الدعم المالي لشركة الفوسفات لتصدير (٥٠٠ر٠٠٠) طن فوسفات الى السوق الاسترالي.

ارفق لسيادتكم صورة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣١/١٧/٢٨/٩٠٠١، تاريخ ١٠/٩/١٩٩١، الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٩/١٩٩١، والذي تضمن تقديم دعم مالي لصادرات شركة الفوسفات الى

السوق الاسترالي.

مرفقا بكتابي هذا صورة من طلب شركة الفوسفات المقدم لهذا الغرض وصورة من محضر الاجتماع الذي عقدته اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور عبدالله النسور

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣١/١٧/٢٨/٩٠٠١

التاريخ ١٤١٢/٢/٣٠

الموافق ١٩٩١/٩/١٠

معالي وزير الصناعة والتجارة

استعرض مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٧ تقرير اللجنة المكلفة بدراسة طلب شركة الفوسفات الاردنية بالغاء وتخفيض بعض الرسوم والغرامات لتمكينها من تصدير كمية (٥٠٠ر٠٠٠) خمسمائة الف طن من الفوسفات الى السوق الاسترالي، وبناء على توصية اللجنة الاقتصادية المتخذة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٩، بهذا الخصوص تقرر ما يلي:

١ - تقدم دعم مالي لصادرات شركة الفوسفات الى السوق الاسترالي مقداره (٢ر٥) ديناران ونصف لكل طن فوسفات يتم تصديره.

٢ - استغلال رصيد مخصصات دعم الصادرات في الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ لتغطية الدعم المطلوب في البند الاول اعلاه.

٣ - حصر كمية الصادرات المدعومة بان لا تزيد عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف طن.

واقبلوا فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء

نسخة: الى معالي وزير المالية /الموازنة.

نسخة: الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة.

محضر اجتماع

الموضوع: تصدير الفوسفات الاردني الى استراليا.

ترأس الدكتور ابراهيم بدران امين عام وزارة الصناعة والتجارة اجتماعاً في وزارة الصناعة والتجارة لبحث سبل فتح السوق الاسترالية امام الفوسفات الاردني وقد حضر الاجتماع مندوبون عن كل من المؤسسات التالية:

١ - المهندس زياد الكايد/وزارة النقل والاتصالات.

٢ - الدكتور فاروق ارسلان/وزارة النقل والاتصالات.

٣ - السيد ياسين الرواشده/مؤسسة الموانيء الاردنية.

٤ - المهندس قاسم العمري/وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

٥ - المهندس احمد الطراونة/شركة الفوسفات الاردنية.

من وزارة الصناعة والتجارة

١ - السيد عاصم الهنداوي/ مدير التعاون الاقتصادي.

٢ - السيد جميل قموه/رئيس قسم العلاقات الاجنبية.

وقد بين الدكتور ابراهيم بدران اهمية استغلال السوق الاسترالي باعتباره سوقا جديدا يجب الاستفادة منه واستغلاله لدخول الفوسفات الاردني وتسخير كل السبل من قبل كافة الدوائر والهيئات الاردنية ذات العلاقة عن طريق تخفيض كلمة تصدير الفوسفات لهذا السوق قبل ان يتم دخول دول اخرى له.

وبين عطوفته ان المصلحة هنا وطنية وتهم كل المؤسسات الاردنية بغض النظر من كانت تستفيد من ذلك ام لا.

هذا وقد طرح كل من مندوبي مؤسسة الموانيء وشركة الفوسفات رأيهما بهذا الشأن حيث أفاد مندوب مؤسسة الموانيء ان التعريفة المعمول بها حاليا احتسبت على اساس ان تصدر شركة الفوسفات لكمية (٦) مليون طن سنويا ولكن نراجع صادرات الشركة بسبب الاوضاع الاقتصادية العالمية حيث ان التعريفة المحصلة من الفوسفات حاليا هي اقل من الكلفة الحقيقية.

كما طلب مندوب شركة الفوسفات الاعفاء الكامل من رسم الانتاج ورسم الموانيء والحمولات المحورية وغيرها من الرسوم ليمكن التصدير الى السوق الاسترالي حيث ان كلفة الانتاج من مناجم الشيدية هي عالية مقارنة بالكلفة مع مواقع الانتاج الاخرى، اضافة الى ان تشغيل هذا المنجم هو حديث والكلفة فيه عالية.

وقد طلب الدكتور ابراهيم بدران بان تقوم شركة مناجم الفوسفات بدراسة كلفة انتاجها من مناجم الشيدية وامكانية تخفيضها عن الرقم المعطى وهو ١١ر٢٠ دينار للطن لتتمكن من المنافسة بالسوق الاسترالي ولكي تكون بعض مطالبها بتخفيض رسوم الانتاج والموانيء وغيرها مقبولة لدى الجهات الاخرى وخاصة بالنسبة لمبيعاتها بالسوق الاسترالي.

وبهذا الصدد طلب الى مندوب مؤسسة الموانيء دراسة تخفيض التعريفة للصادرات الى استراليا عن كمية ال (٥٠٠) الف طن من خلال تخفيض الكلفة المتغيرة في الميناء للصادرات موضوع البحث خاصة وان اية زيادة في التصدير يعود بالنفع على مؤسسة الموانيء وشركة الفوسفات بشكل خاص والمصلحة الوطنية بشكل عام.

وقد وعد مندوبا مؤسسة الموانيء وشركة الفوسفات لاجراء الدراسة على ذلك وابلاغ هذه الوزارة خلال هذا الاسبوع بنسبة التخفيض الممكنة.

- بين الدكتور بدران ان قانون الحمولات المحورية يجري اعادة النظر فيه على اعلى المستويات وان النية متجهة لتعديله وتخفيض الرسوم بما يخدم الغرض لصالح عمليات النقل كافة من حيث تخفيض نسبة الرسوم.

رسوم التعدين: اشار الدكتور بدران الى مطالبة مندوب شركة الفوسفات لاعفاء الشركة من رسوم الانتاج بالنسبة لصادرات الشركة الى استراليا وبين ان هذه الوزارة تقدم المصلحة العامة التي تقتضيها دخول السوق الاسترالي وضرورة دعم هذا التوجه، وبهذا الشأن اوضح امكانية قيام هذه الوزارة للتوصية لدى الجهات العليا للمطالبة بالحصول على تخفيض قدرة ٤٠٪ من نسبة الرسم المتحقق حاليا لصادرات الفوسفات الى الاسواق الجديدة وذلك بهدف دعم التصدير وتشجيع هذه السلعة بمنافسة غيرها في السوق الاسترالي على ان يكون ذلك بفترة محددة ولا تزيد عن سنتين يتم اعادة النظر بها بعد هذه الفترة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة مناجم الفوسفات الاردنية

المساهمة المحدودة

عمان ـ المملكة الاردنية الهاشمية

الرقم د ت م/٩١/٩٤٣٠/١١٨

التاريخ ١٩٩١/٨/٥

معالي وزير الصناعة والتجارة الاكرم

تحية واحترام

الموضوع: طلب شركة الفوسفات تخفيض رسوم التعدين لتتمكن من دخول السوق الاسترالي بتصدير الفوسفات.

اشير الى كتابي لمعاليكم رقم د ت م/١٩/٧٧٩٠ تاريخ ١٩٩١/٧/٢ المتعلق بموضوع دخول السوق الاسترالي والمنافسة الشديدة فيه مما يقتضي تخفيض اسعار الفوسفات المصدر مما قد يمكن الشركة من تصدير كميات تتراوح بين ٢٠٠ الف طن و ٥٠٠ الف طن سنويا وقد تزيد عن ذلك ان تمكنت الشركة من تثبيت اقدامها في ذلك السوق. وبعد الاطلاع على محضر اجتماع لجنة ممثلة لوزارات الصناعة والتجارة والطاقة والمالية والبنك المركزي، ارجو ان اورد الملاحظات التالية:

اولا: ان الاعفاء الذي تطلبه شركة مناجم الفوسفات لا يتعلق بمبالغ تتحقق للدولة لانه اذا لم يتم التصدير فالمبالغ لا تتحقق اصلاً ولذلك فان الاعفاء من ثلاثة دنانير مثلا من اصل خمسة دنانير (هي رسم التعدين) فان نتيجة ذلك ان تستفيد الخزينة دينارين عن كل طن ينتج ليتم تصديره الى استراليا وهذا الامر ناقشته اللجنة وكأن المبالغ قد تحققت للخزينة وان ما تطلبه شركة مناجم الفوسفات سيؤدي الى خسارة الخزينة وهذا مخالف للدواقع، وبالاضافة الى ذلك فان شركة الفوسفات لا تطلب دعم بل تسعى وراء تحقيق سياسة مرنة للدولة تتيح المجال لاستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة اولا ولايجاد موارد للعملات الجنبية ثانيا ولايجاد مصدر دخل للخزينة ثالثا.

ثانياً: ترى شركة الفوسفات ان طلبها عدم تطبيق رسم التعدين بالمستوى الحالي على الكميات التي يتم انتاجها بقصد التصدير الى استراليا هو امر مؤقت يعتمد مداه الزمني والمالي على النتائج التي ستترتب على المفاوضات مع الجانب الاسترالي وتبيان المردود المالي الذي تستطيع الشركة تحقيقه من عملية التصدير ان تم التوصل الى اتفاق. وبالتالي فان اي قرار بهذا الشأن سيبقى موضع مراجعة للتوصل الى القرار الانسب ليس للشركة فحسب بل للوطن والخزينة في آن معا.

ثالثا: ان سعر البيع الى استراليا الذي تم التنويه عنه في النقاش في اللجنة وفي مراسلات الشركة انما هو تقدير اولي فقط تضطر الشركة للبيع بسعر ٥١ دولار للطن واصل استراليا وقد تضطر للبيع بسعر يقل عن ذلك بعدد من الدولارات قد يتراوح من ٢ ـ ٧ دولارات. وسوف يتقرر ذلك في ضوء المنافسة في السوق الاسترالي. ومن هنا فان الرقم ليس ثابتا بل متحرك وفق معطيات السوق.

رابعا: لا تتفق الشركة مع اي من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة لانها جميعا لا تتناسب مع حقائق الموقف وطبيعته.

لكل ذلك فاني ارجو من معاليكم التكرم بالموافقة على ان يكون قرار اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة موضوع التصدير الى استراليا متسما بالمرونة ويبدأ من الغاء رسم الانتاج على الكميات المنتجة والمصدرة لاستراليا واعادة النظر في ضوء نتائج المباحثات مع استراليا. آملين ان تستطيع الشركة التوفيق في فتح هذا السوق وتثبيت اقدامها به.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شركة مناجم الفوسفات المساهمة المحدودة

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

تنص المادة ٨٣ من الدستور على ما يلي:

يضع كل من المجلسين انظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها.

ويلاحظ ان النظام الداخلي للمجلس قد تم وضعه والتصديق عليه من قبل الملك على النحو الوارد في المادة المذكورة اعلاه.

وتنص المادة ٨٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب ان السؤال المكتوب يجب ان يجيب عليه الوزير ويرسل الاجابة خلال اسبوعين الى رئيس المجلس.

معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين:

يلاحظ ان السؤال وهو موجود امامكم جميعاً قدم رسميا للمجلس بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ وارسل للحكومة بكتاب رئيس المجلس بتاريخ ٩٢/١/٦، ويلاحظ ان الاجابة ارسلت للمجلس بتاريخ ٩٢/٣/٤ اي بعد حوالي شهرين قمريين من ارسال السؤال للحكومة وهذا دليل واضح على اعتداء الحكومة على النظام الداخلي للمجلس واعتدائها على الدستور.

اضافة الى انها استهتار بممثلي الشعب وبالتالي استهتار بالشعب نفسه، ان هذا الامر يقتضي من مجلسكم الكريم مؤاخذة الحكومة وطرح الثقة بها.

املين ان لا يتكرر مثل هذا الفعل وان تحترم الحكومة الدستور والنظام الداخلي للمجلس والشعب وممثليه، حتى لا نضطر الى طرح الثقة بها.

هذا من حيث الشكل.

ومن ناحية الموضوع، فان جواب الحكومة لم يفي بطلبي، فانا اريد صورة عن قرار مجلس الوزراء المشار اليه في الجواب، واريد الصورة عن القرار الذي يوقع عليه اعضاء الحكومة، ولذلك يبقى طلبي بالسؤال قائما حتى هذه الساعة. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير الصناعة والتجارة.

بسم الله الرحمن الرحيم،

معالي الرئيس السؤال الذي توجه به معالي الزميل الاستاذ عبدالكريم الدغمي يتحدث عن قرارا صدر عن مجلس الوزراء برفض طلب شركة الفوسفات اعفائها من رسوم التعديل، حقيقة ان صرفنا كل هذه الفترة في البحث عن مثل هذا القرار وللاسف لم نجد قراراً بهذا المعنى على الاطلاق وكل الذي وجدناه هو قرار بالموافقة على توجيه دعم الى شركة الفوسفات مقداره (١٫٢) مليون دينار لتتمكن من منافسة السلع الواردة الى السوق الاسترالي من الولايات المتحدة ولا يوجد في التأخير على الاطلاق اي نية في تجاوز حق النائب في ان يتلقى الرد في المهلة الدستورية وكل ما هنالك اننا لم نجد على الاطلاق في اي قرار لاموقع من وزراء ولامن غيرهم بهذا المعنى وكل التأخير هو اجتهاد في ان نعطيك الجواب الدقيق تماماً على سؤالك معالي الزميل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - الاقتراحات بقوانين:

١ - اقتراح بقانون رقم «٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشبيلات ومؤيد من ستة وعشرين نائبا بشأن تعديل الدستور بتمديد مدة الدورة العادية.

سعادة النائب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: تمديد مدة الدورة العادية

لا شك انكم تعلمون ان مدة الدورة العادية لمجلس الامة كانت ستة شهور في مطلع الحياة النيابية بعد صدور دستور ١٩٥٢ ولكن الاسباب اهمها الرغبة في تغييب المجلس وتقليص دوره تم تقليص المدة الى اربعة شهور. . ومع ان الحكومة تعترف بحاجتها الى تعاون تشريعي رقابي طوال السنة بدليل انشائها المجلس الوطني الاستشاري الذي كان منعقدا طوال السنة الا انها ما زالت لم تتقدم بمشروع تعديل للدستور ينقل انجاز المجلس نقلة حضارية متناسبة مع الاعباء اليومية لدولة حديثة. .

لذا فاننا نقترح على السادة النواب المبادرة

الى تحريك مشروع تعديل دستوري يزيد مدة الدورة العادية الى تسعة شهور بدلا عن اربعة كما هو الحال اليوم.

وفي حال رغبتكم المشاركة في هذا المشروع فان النسخة الاصلية المخصصة لتوقيعنا موجودة لدى عطوفة امين عام مجلس الامة حيث ستبقى هذه الوثيقة هناك حتى يوم الخميس الموافق ١٩٩٢/٣/٥ بغرض افساح المجال الواسع لكل من يريد ان يساهم في هذا الجهد. .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: مشروع تعديل المادة ٧٨ الفقرة ٣ من الدستور.

عملا باحكام المادة ٤١ من النظام الداخلي نرجو ان نتقدم باقتراحنا لتعديل المادة ٧٨ الفقرة ٣ من الدستور:

الاسباب الموجبة:

لما كانت الاعباء التشريعية والرقابية لدولة حديثة اعباء كبيرة لا يمكن القيام بها في مدة اربعة شهور من السنة ولما كانت مدة الدورة العادية في مطلع تأسيس المملكة ستة شهور، ولما اعترفت السلطة التنفيذية بحاجتها الى تعاون تشريعي مستمر بجعلها مدة المجلس الوطني الاستشاري طوال السنة كان لا بد لمدة الدورة العادية لمجلس النواب ان تتغير لتتناسب مع اهمية المجلس ومع اهمية دورة والاعباء الكبيرة المنوطة به.

المشروع:

تعدل الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والسبعين من الدستور لتقرأ كما يلي:

تبدأ الدورة العادية لمجلس الامة في التاريخ الذي يدعي فيه الى الاجتماع وفق الفقرتين السابقتين، وتمتد هذه الدورة العادية تسعة اشهر، الا اذا حل الملك مجلس النواب قبل انقضاء تلك المدة. ويجوز للملك ان يمدد الدورة العادية مدة اخرى لا تزيد على ثلاثة اشهر لانجاز ما قد يكون هنالك من اعمال، وعند انتهاء الاشهر التسعة او اي تمديد لها يفض الملك الدورة المذكورة.

الموقعون :

١ - ليث الشبيلات
٢ - علي الفقير
٣ - عبدالرحيم عكور
٤ - د. احمد الكوفحي
٥ - داود قوجق
٦ - حمزة منصور
٧ - د. همام سعيد
٨ - عبدالعزيز جبر
٩ - عبدالكريم الدغمي
١٠ - فارس سليمان النابلسي
١١ - فخري قعوار
١٢ - د. ذيب مرجي
١٣ - محمد فارس الطراونة
١٤ - ابراهيم الغبابشة
١٥ - عبدالمنعم ابوزنط
١٦ - ابراهيم خريسات
١٧ - عبدالحفيظ علاوي

١٨ ـ د. محمد ابوعليم
١٩ ـ زياد ابومحفوظ
٢٠ ـ د. حسني الشياب
٢١ ـ د. محمد عبدالقادر ابوفارس
٢٢ ـ د. يوسف خصاونة
٢٣ ـ د. علي الحوامدة
٢٤ ـ د. عوني البشير
٢٥ ـ د. محمد الحاج
٢٦ ـ عيسى الريموني

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية.

السيد الامين العام:

٢ ـ اقتراح بقانون رقم «٣» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشبيلات ومؤيد من ثلاثين نائبا بشأن تعديل الدستور بالغاء الفقرة الرابعة والخامسة من المادة الثالثة والسبعين.

سعادة النائب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان ادعو سعادتكم للمشاركة في طرح مشروع تعديل للدستور يقترح الغاء الفقرة الرابعة والخامسة من المادة الثالثة والسبعين منه والتي تقضي بشكلها الحالي بامكانية تأجيل الانتخابات العامة في المملكة الاردنية الهاشمية الى اجل غير مسمى. ومن المعلوم لسعادتكم ان هذه المادة استحدثت في الدستور لمعالجة وضع الاحتلال للضفة الغربية من المملكة قبل قرار فك الارتباط وقبل اجراء انتخابات نيابية عامة في المملكة عام ١٩٨٩، وبالتالي لم يعد لها ضرورة مطلقا في دستورنا، خصوصا انها تتعارض مع ركن من الاركان الدستورية الواردة في مطلع الدستور (الفقرة الاولى منه) حيث حدد نظام الحكم في الاردن بكونه نيابيا ملكيا، الامر الذي يؤكد على وجوب استمرار الملكية والنيابة في جميع الاوقات ويدل على ان تغييب اي واحد منها يعتبر تغييرا للنظام او قلبا له.

ارسل لسعادتكم نسخة من المشروع المقترح، علما بانني اودعت النسخة الاصلية لدى مكتب عطوفة الامين العام لمجلس الامة حتى يتسنى لكم التوقيع عليها ان كنتم راغبين. وستبقى الوثيقة لدى عطوفة الامين العام حتى يوم الاحد ١٩٩٢/٣/٨ بغرض افساح المجال الواسع لمن يريد ان يساهم في هذا الجهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس مجلس النواب المكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموضوع: مشروع تعديل المادة ٧٣ من الدستور.

عملا باحكام المادة ٤١ من النظام الداخلي نرجو ان نتقدم باقتراحنا لتعديل المادة الثالثة والسبعين من الدستور كما يلي:

الاسباب الموجبة:

لقد مرت على البلاد ظروف استثنائية اضطرها في عام ١٩٧٦ الى تعديل الدستور بحيث اعطيت الصلاحية للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام دون قيد اذا كانت هناك ظروف قاهرة، وحيث ان الظروف الاستثنائية قد انتهت فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية، بحيث تم اجراء انتخابات عامة في المملكة عام ١٩٨٩، ولم يعد هنالك جزء من الدوائر الانتخابية المشمولة في الانتخابات خارج السيادة الاردنية، لذا فان تعديل هذه المادة اصبح واجبا ليعود النظام الى استقراره.. فنظامنا نيابي ملكي، والنيابة والملكية ركنان رئيسان من اركان النظام، لا يمكن للنظام بشكله الدستوري ان يعيش او ان يبقى ولو لفترات محدودة دون احد منها والنص المعدل بشكله الحالي يتعارض مع دستور المملكة الاردنية الهاشمية، عندما تتعارض المادة ٧٣ بشكلها الحالي مع المادة الاولى من الدستور تلك المادة التي تعتبر ركنا من الاركان الدستورية، تتقدم على مواضيع اخرى في الدستور الذي يجب على جميع مواده ان تكون منسجمة مع بعضها البعض ومع الاركان الاساسية في مطلع الدستور.

المشروع:

تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة والسبعين من الدستور والتي تقول: «بالرغم مما ورد في الفقرتين ١، ٢ في هذه المادة للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام اذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب امر متعذر.

كما تلغى الفقرة الخامسة من المادة نفسها بسبب تعلقها بالفقرة الرابعة

الموقعون

١ ـ ليث شبيلات
٢ ـ فارس سليمان النابلسي
٣ ـ يعقوب جمعة قرش
٤ ـ عبدالرحيم عكور
٥ ـ سليمان عرار
٦ ـ عبدالرؤوف الروابده
٧ ـ عبدالكريم الدغمي
٨ ـ مروان الحمود
٩ ـ د. فوزي شاكر الطعيمة
١٠ ـ محمد المرعر
١١ ـ علي الفقير.
١٢ ـ د. سعد حدادين
١٣ ـ د. عوني البشير
١٤ ـ
١٥ ـ سليم الزعبي
١٦ ـ د. احمد عناب
١٧ ـ د. محمد الحاج
١٨ ـ عبدالعزيز جبر
١٩ ـ ابراهيم خريسات
٢٠ ـ زياد ابومحفوظ
٢١ ـ كامل العمري
٢٢ ـ د. همام سعيد
٢٣ ـ فخري قعوار
٢٤ ـ د. حسني الشياب
٢٥ ـ د. يوسف خصاونة
٢٦ ـ ذيب انيس
٢٧ ـ داود قوجق
٢٨ ـ محمد فارس الطراونة
٢٩ ـ جمال حداد
٣٠ ـ احمد الكفاوي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية.

السيد الامين العام:

٥ ـ الاقتراحات برغبة:

١ ـ اقتراح برغبة رقم «٥٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن احداث مركز ترخيص للمركبات ومنح رخص قيادة السيارات في لواء عجلون.

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد.

اقتراح برغبة:

ارجو رفع الاقتراح التالي الى معالي وزير الداخلية لاحداث مركز لترخيص المركبات ومنح رخص قيادة السيارات في لواء عجلون وذلك لارتفاع عدد السيارات ومالكيها واسوة ببقية الألوية ولتخفيف العبء المادي على المواطن.

مع التقدير

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٢ ـ اقتراح برغبة رقم «٥٣» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن ايصال التيار الكهربائي الى بعض القرى في لواء عجلون.

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما

ارجو عرض اقتراحي التالي الى معالي وزير الطاقة لاجل ايصال التيار الكهربائي الى القرى التالية من لواء عجلون وهي:

قرية الحرث، النيلة البركة، قرية دحوس، قرية ابوالزيتون، قرية الصوان وخربة سالم وكف الدرة علما بان جلالة الملكة كانت قد وعدت هؤلاء المواطنين اثناء زيارة جلالتها للمنطقة منذ سنتين.

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٣ ـ اقتراح برغبة رقم «٥٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن احداث مركز للدفاع المدني في ناحية كفرنجة من لواء عجلون.

معالي رئيس مجلس النواب

تحية واحتراما وبعد.

ارجو عرض اقتراحي التالي على معالي وزير الداخلية لاحداث مركز للدفاع المدني في ناحية (كفرنجة من لواء عجلون) للاسباب التالية.

١ ـ وجود مركز دفاع مدني وحيد في مدينة عجلون لا يغطي المنطقة بسبب، المناخ القاسي الثلجي شتاء في تلك المنطقة.

٢ ـ وجود غابات كثيرة وانهيارات تسبب حاجة ماسة لتواجد هذه الخدمة لتلافي الحوادث والحرائق.

٣ ـ اتساع المنطقة وبعد الناحية (كفرنجة) عن المركز تجعلها في حاجة لهذه الخدمة.

علما ان هذه الخدمة قد زودت بها بعض مناطق المملكة بشكل مكثف وسوء للتوزيع لهذه الخدمة الضرورية والتي اثبتت فاعليتها في العواصف الثلجية التي مرت علينا وذلك تحسن التدريب والاداء والعمل بالمجان لافرادها.

مع وافر التقدير.

السيد الامين العام:

٤ ـ اقتراح برغبة رقم «٥٥» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابو فارس ومؤيد من اربعين نائبا بشأن اعفاء اهالي اسكان ابو نصير من الفوائد الربوية اسوة بالمزارعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: اقتراح برغبة

ان اهالي سكان ابونصير في الاسكان الذي بني لهم، وهم في معظمهم من ذوي الدخل المحدود وفقراء بحاجة الى ان تقوم الحكومة باعفائهم من الفوائد الربوية اسوة بالمزارعين الذين اعفوا من فوائد القروض الزراعية.

نرجو ونأمل ان يعفى هؤلاء المواطنون الذين يعانون من شظف العيش وسوء الاحوال الشيء الكثير من الفوائد الربوية المستحقة وخصمها عنهم.

١ ـ د. محمد ابوفارس
٢ ـ داود قوجق
٣ ـ يوسف خصاونة
٤ ـ د. همام سعيد
٥ ـ احمد الكفاوي
٦ ـ عبدالباقي جمو
٧ ـ عطا الشهوان
٨ ـ عبدالعزيز جبر
٩ ـ حسين مجلي
١٠ ـ ذيب مرجي
١١ ـ د. احمد عويدي العبادي
١٢ ـ عبدالسلام فريحات
١٣ ـ عبدالمنعم ابوزنط
١٤ ـ د. محمد الحاج
١٥ ـ فارس النابلسي
١٦ ـ فؤاد الخلفات
١٧ ـ ابراهيم خريسات
١٨ ـ د. ماجد خليفة
١٩ ـ محمد العلاونة
٢٠ ـ عيسى الريموني
٢١ ـ سليم الزعبي
٢٢ ـ هشام الشراري
٢٣ ـ د. سعد حدادين
٢٤ ـ فيصل الجازي
٢٥ ـ د. نايف ابوتايه
٢٦ ـ عبدالحفيظ علاوي
٢٧ ـ حمزة منصور
٢٨ ـ مطير البستنجي
٢٩ ـ د. قسيم عبيدات
٣٠ ـ جمال حداد
٣١ ـ د. علي الفقير

٣٢ - عبدالكريم الدغمي
٣٣ - محمد دردور
٣٤ - كامل العمري
٣٥ - ليث شبيلات
٣٦ - عبدالرحيم العكور
٣٧ - محمد المرعر
٣٨ - مروان الحمود
٣٩ - د. احمد الكوفحي
٤٠ - زياد ابومحفوظ

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - مناقشة موضوع الاسعار للمحروقات والمواد التموينية من قبل السادة النواب.

معالي رئيس المجلس: هذا البند بناءاً على طلب المناقشة المقدمة من الاخوة النواب وهو يتعلق بتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وبهذه الحدود، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس اتعجب كثيرا من ما تفضلت وادليت به الان تبادل الرأي في موضوع دستوري قانوني، طلب مناقشة ومن المعروف ان طلب المناقشة امر هام جدا في اغلب الاحيان اذا لم يرضى النواب بأجابات الحكومة تطرح الثقة بالحكومة فهذا امر نحن الان في جلسة من اهم جلسات هذا المجلس وليست جلسة مشاورة، هي جلسة طلب مناقشة عامة وليس طلب تبادل رأي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نقطة النظام هذه استاذ ليث مسجلة عليك ولتقرأ المادة (١٠٤) حسب منطوق طلب المناقشة والذي نص على مايلي:

ان تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة، هذا نص النظام الداخلي وما تفضلت به بعد ذلك قضية مفتوحة وواردة اما هذا ما جاء في نص النظام الداخلي هو لتبادل الرأي ولك بعد ذلك ان تعمل ما تشاء من الابواب المفتوحة للمجلس، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي - رئيس اللجنة القانونية: ارجو ان تسمح لي الرئاسة لكي يستقر حقيقة لدينا هذا المفهوم لاي مرحلة قادمة، الواقع يحكم طلب المناقشة وطلب المناقشة غير مناقشة القوانين الذي يحكمها نصوص خاصة بها، كيف تناقش نصوص القوانين؟ طلب المناقشة سنداً للمادة (١٠٤) حق للمجلس وحق للحكومة على السواء فلا يمكن ان يقال عندما تطلب المناقشة من الحكومة انها تساءل المجلس، فالحقيقة طلب المناقشة ليس فيه لا مساءلة ولا اتهام، الطلب المناقشة طبيعي انه عبارة عن استنارة يمكن ان تسترشد بها الحكومة بأراء المجلس باتخاذ قراراتها ويمكن ان يستنير المجلس بما يقدم له من الحكومة لكي يكون هناك وضوح كامل بين السلطة التنفيذية والتشريعية حول التوجه العام في قضية معينة ولا يجوز بحال عندما يكون هناك طلب مناقشة اما من الحكومة او من المجلس ان يكون هناك مساءلة او اتهام، هذا باعتقادي منطوق النظام الداخلي في المادة (١٠٤) والمادة (١٠٥)، والمادة (١٠٦)، وهذا ما مستقر عليه في التقاليد والاعراف النيابية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم ولنبدأ في طلب حق الاخوان النواب الذين يودون الحديث بالموضوع ويسجل الاسماء، من يود الحديث؟ اقرأ الاسماء التي سجلت وارجو تنبيهي اذا كان سهوت عن بعض الاخوة النواب الافاضل:

محمد فارس الطراونة، محمد الحاج، عبدالسلام فريحات، عبدالرؤوف الروابدة، ابراهيم غبابشة، الشيخ ابوزنط، احمد عويدي، محمد العلاونة، بسام حدادين، ليث شبيلات، محمد الدردور، سليم الزعبي، همام سعيد، هشام الشراري، هل هناك من غير مسجل؟ هشام مسجل، ليث شبيلات مسجل محمد ابوفارس، والشيخ علي الفقير، بقي احد من الاخوة لم يسجل؟ وهذا كثير، وعلى كل، نبدأ ونرجو الايجاز ما امكن والبحث في الموضوع مباشرة والكل يستفيد والكل ان شاء الله يعطي افضل ما عنده، الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: بالنسبة لقرار الحكومة الخاص برفع اسعار بعض انواع المحروقات جاء صحيحاً ومنسجما مع المصلحة الوطنية وبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي ينبغي على الحكومة ان تسير به ابتداءاً، ليس مهم ان نقول ان هذا البرنامج هو مطلب لصندوق النقد الدولي المهم ان يتوفر لدينا برنامج نستطيع من خلاله ان نحقق كسبا للاقتصاد الوطني، ما يتعلق بالمحروقات بتقديري ان شرائح المجتمع الفقيرة لم تتضرر اطلاقاً من رفع الاسعار فمثلا الزيوت الثقيلة اي ضرر يلحق المواطن اذا ما تحملت شركة الفوسفات او شركة البوتاس كلفة الاصل ان تكون ملتزمة بها وليس خزينة الدولة، وبالتالي القادرين على الشراء فقط هم الذين يستهلكون اكثر المواطنين الاغنياء فقط هم الذين يستفيدون من الدعم الذي قدمته وتقدمه الحكومة للمحروقات ولغيرها من السلع، وعلى هذا الاساس فاني اجزم ان المواطن الفقير العادي الذي يعيش في الريف الاردني او في المدن والتجمعات والذي لا يستعمل اكثر من صوبة كاز او صوبة سولار ويقنن استهلاكه لم يتأثر واذا تأثر فبنسبة بسيطة، لكن الذين كانوا يستفيدون من الدعم هم الاكثر قدرة على الشراء الاكثر قدرة على الاستهلاك سواء كانوا افراد او كانوا شركات، ولهذا جاء قرار الحكومة برفع اسعار بعض المحروقات صحيح ومنسجم مع المصلحة الوطنية واكثر من ذلك فيما يتعلق في المسألة التموينية بشكل عام اتمنى على الحكومة ان تعيد النظر بدعم كافة السلع والمواد الاخرى وهذا يقتضي ايضا ان تحدد الحكومة بالضبط شرائح المجتمع الفقيرة وتحصر تقديم المساعدة لهم سواءاً كانت مساعدة عينية او مساعدة نقدية او من خلال مشاريع انتاجية استثمارية برفع سوية الفقراء لانه حتى الدعم الحالي لا تستفيد منه شرائح المجتمع الفقيرة، ماذا يستفيد الفلاح المقيم بقرية من قرى الاردن الان اذا لم يكن موظف او عسكرياً من خدمات المؤسسة المدنية، اقترح على الحكومة الكريمة واتمنى عليها ايضاً ان

تعيد النظر بدعم الاسعار وان تعطي لكل الفقراء من ابناء الاردن موظفين مدنيين وعسكريين وفلاحين وعمال بطاقات وتضبط عملية الدعم بهم خاصة لان الذي يستفيد من الدعم في الوقت الحاضر موظف راتبه (١٠٠٠) دينار ممكن يستفيد كونه موظف ومعه بطاقة ويشتري بسعر مدعوم من الدولة بين فلاح قاعد ما عنده دخل (٣٠) دينار ما يستفيد منه هذا الدعم، لهذا فاني اتمنى على الحكومة اعادة النظر بدعم كافة السلع التموينية شريطة ان تأخذ بالاعتبار دراسة شاملة وجدية لكافة الفقراء وشرائح المجتمع ليصل الدعم الى مستحقيه فعلاً، ولهذا واختصار للوقت فاني اؤيد اجراء الحكومة برفع سعر بعض المحروقات التي لم تطل شرائح المجتمع الفقيرة وتوفر على خزينة الدولة مبلغ يمكن استغلاله فيما بعد بمشاريع انتاجية لحل البطالة والدعم الاقتصادي الوطني، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة نواب الحركة الاسلامية
«الاخوان المسلمون»
«حول ارتفاع الاسعار»
في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٧ رمضان ١٤١٢هـ الموافق ١٠ اذار ١٩٩٢م

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الاعضاء

ان الحديث عن الاسعار والغلاء انما هو الحديث عن احدى المشاكل الرئيسية التي تؤرق المواطن وتقض مضجعه. وكلكم يعلم ما لهذه المشكلة من اثر ليس فقط على الناحية الاقتصادية بل وعلى الحياة الاجتماعية.

لقد جاءت موجة الغلاء وارتفاع الاسعار في الوقت الذي انخفض فيه معدل دخل الفرد مما خلق مشكلة مزدوجة عند المواطنين لا يستطيعون اغفالها او التغاضي عنها.

ان نواب الحركة الاسلامية وهم يعيشون هذه المشكلة ومعهم الاغلبية الساحقة من ابناء هذا البلد الصابر المرابط ينتظرون من الحكومة ان تولي اهتمامها بهذه المشكلة بحيث لا ينصب اهتمامها على استقرار سعر صرف الدينار والرضوخ لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضغوطات الدول الدائنة التي لا تريد لهذا البلد خيرا ولا لاهله امنا وطمأنينة، ويكون ذلك على حساب قوت المواطن وحياته اليومية.

ان قرار الحكومة رفع اسعار بعض المشتقات النفطية وعلى رأسها السولار جاء في الوقت الذي تشهد فيه البلاد غلاء في كل البضائع والسلع التي تهم حياة المواطن في البناء والاليات والادوات الكهربائية والملبوسات وغير ذلك.

ورغم ان التقرير الذي تقدمت به الحكومة الى هذا المجلس الكريم ركز على ان الحكومة قد اتخذت مجموعة من الاجراءات لتخفيف اثر هذا القرار على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة، كما ذكر التقرير انه لن يكون لهذا الارتفاع اي اثر مهم على مستوى الاسعار في البلد وان الحكومة ستتخذ الاجراءات الحازمة

بحق اي جهة سترفع اسعارها رغم ذلك. الا ان الواقع العملي اثبت ان الاثار قد انعكست على المواطن في اليوم التالي مباشرة فقد قامت الباصات العمومية التابعة للقطاع الخاص برفع التسعيرة مباشرة وقبل صدور قرار من الحكومة بذلك علما أن هذه الباصات الصغيرة والكبيرة تشكل حوالي ٨٠٪ من وسائط النقل العمومية للمواطنين.

كما ارتفعت اجور سيارات نقل البضائع الصغيرة والكبيرة ويكفي ان نعلم انه في اليوم التالي لليوم الذي تم فيه قرار الحكومة برفع الاسعار ارتفع سعر قلاب الرمل مثلا من ٢٤ الى ٢٨ دينار. وهذا يعني ان الحكومة لن تتمكن من السيطرة على الاثار السلبية الناتجة عن ارتفاع سعر السولار والتي ستؤثر على مختلف نواحي حياة المواطن حتى سعر الخضار التي تنقل عبر وسائط النقل من الاغوار الى مختلف محافظات المملكة.

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب

رغم الجهود المكثفة التي تقوم بها وزارة التموين في مجال توفير المواد الغذائية الاساسية، ومراقبة اسعار المواد التموينية، وجهودها خلال موجات الثلج وتحركاتها في شهر رمضان المبارك، ودور المؤسستين المدنية والعسكرية.

الا اننا وامام موجة الغلاء التي نشهدها في هذه الايام نبدي الملاحظات التالية:

اولا: ضرورة احكام سيطرة وزارة التموين في الرقابة على الاسعار، فيلاحظ ان عددا من التجار الذين تعودوا على النهم وامتصاص دم المواطن يمارسون رفع الاسعار اما لانعدام الرقابة او لتغاضي بعض مراقبي التموين احيانا، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة اهتمام الوزارة وتكثيف جولات المراقبين على المحلات التجارية.

ثانيا: تشديد الرقابة على تهريب السلع والمواد التموينية الى خارج البلاد.

ثالثا: عدم السماح بتصدير الخضار والمواد التموينية في حالة ندرتها وحاجة المواطنين اليها.

رابعا: لوحظ في الاونة الاخيرة السماح باستيراد بعض المواد التموينية الكمالية مثل الكيوي والاناناس والكتسنة والتي تباع للمواطن باسعار عالية وتستنزف جزء من العملات الصعبة.

خامسا: ان قرار رفع الحكومة لسعر الذرة الصفراء التي تشكل ٦٠٪ من اعلاف الدواجن، وارتفاع سعر السولار الذي يستخدم في تدفئة مزارع الدواجن قد اثر كثيرا على اسعار البيض والدواجن اللاحمة وادى الى اضطراب في الاسعار، فالسعر الذي تقره وزارة التموين لطبق البيض مثلا اقل من السعر الذي يشتريه التاجر من المزرعة، واصحاب المزارع يذكرون انه حتى بعد هذه الزيادة اللامشروعة فان ارباحهم قليلة مما ادى الى توقف بعض المزارع عن الانتاج.

سادسا: لا زالت مشكلة اللحوم البلدية والطازجة تشكل هماً للمواطن، فسعر كيلو اللحم البلدي بخمسة دنانير. وحتى اللحم

البلغاري الذي دخل السوق في شهر رمضان يباع بزيادة تزيد على ٧٠٪ عن العام الماضي، واختلاف الانواع وتنوع مصادر الاستيراد يفتح المجال للغش وغبن المواطن المستهلك.

والمطلوب من وزارة التموين وضع خطة واضحة تستوعب هذه المشكلة.

سابعا: ظل الناس يقولون ان العدس لحم الفقراء مما نبه الحكومة الرشيدة الى ان تمد يدها للعدس فترفع سعره من ٣٦ قرشا الى خمسين قرشا اي بزيادة نسبتها حوالي ٤٠٪.

وفي الختام فأننا نطالب بما يلي:

١ - عدم قيام الحكومة برفع الاسعار الا بعد عرض الامر على هذا المجلس كما وعدت الحكومات السابقة.

٢ - اطلاع المجلس على كلفة انتاج المحروقات.

٣ - اعادة النظر في سعر السولار لما انتج من اثار سلبية على مختلف اسعار المواد التموينية.

٤ - زيادة الرواتب للموظفين والمدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي لان الزيادة التي اقرتها الحكومة لا تتناسب مع الاسعار السابقة فكيف مع الاسعار الحالية.

٥ - اعادة النظر في سعر الذرة الصفراء لما لها من اثر كبير على صناعة الدواجن.

٦ - اعطاء الحكومة نظرة خاصة للماكولات الشعبية مثل العدس والفول والحمص.

وهذه الكلمة تكلمت بها بأسم نواب الحركة الاسلامية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ عبدالسلام فريحات.

الاستاذ عبدالسلام فريحات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب المحترمين.

ان اي بحث او مناقشة لموضوع الزيادة التي طرأت على بعض انواع المحروقات والمواد التموينية المختلفة كما ورد في اقتراح الزملاء الافاضل، يقودنا بالضرورة الى نظرة شمولية لهذا الموضوع نسترجع من خلالها سلسلة من العوامل والمؤثرات التي بدأت بالظهور خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

فمنذ النصف الاخير من العام ١٩٨٩ اصبح ظاهراً للعيان ذلك الخلل الذي يشبه الانهيار لمجمل الجوانب في الاقتصاد الوطني للبلاد واصبح الحديث عن المديونية وعن انماط الفساد المالي والاداري واعادة التصحيح والتصويب لهذه الاوضاع هو الشغل الشاغل والهم الاكبر للحكومات المتعاقبة ولهذا المجلس كباكورة لاعماله.

ومن ابرز النتائج التي ترتبت على ذلك الخلل انخفاض سعر صرف الدينار وارتفاع متزايد ودون توقف في مجمل الاسعار لكافة السلع ومنها وفي سلم الاهمية اسعار السلع الاساسية والمواد التموينية باستثناء ما هو مدعوم منها من خزانة الدولة، ونظراً للاعباء المترتبة على استمرار الدعم فقد لجأت الحكومات المتعاقبة الى تخفيف العبء عن الخزينة باتخاذ بعض

الاجراءات مثل البطاقات التموينية لمواد السكر والارز والحليب لايصال هذه المواد الى مستحقيها من المواطنين موضع الرعاية من اصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية.

من هنا نجد ان جميع الحكومات المتعاقبة وخلال السنوات الثلاث الماضية قامت كل منها وحسب اجتهادها باستخدام اجراءات معينة لمواجهة تلك النتائج المترتبة على الخلل الاقتصادي والذي اسفر عن معاناة حقيقية وملموسة لابناء شعبنا سواء من حيث حجم المديونية او من ناحية تصاعد الاسعار وبشكل مذهل اضافة الى بروز ظواهر اجتماعية خطيرة تمس امن المجتمع كاستفحال البطالة وتدني مستوى المعيشة وانتشار جيوب الفقر والمرض.

وامام تلك الاحداث التي واجهت هذا البلد والتي توجت باحداث حرب الخليج والتي اختار هذا المجلس ومعه قطاعات الشعب وقواه السياسية المتواجدة على الساحة ان يقف منها موقفا معيناً وذلك رغم العلم المسبق ان موقفاً كهذا يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي المتعثر اصلا، فان من لزوميات هذا الموقف وهو محض اختيارنا ان نتقبل ازاءه بعضاً من شظف العيش، بسبب قلة الموارد وانقطاع الدعم والمساعدات ونضوب تحويلات مغتربينا من الخارج بل وتحمل الاعباء المترتبة على عودة الكثيرين منهم الينا، الامر الذي لا بد معه من اعادة النظر في اسلوب حياتنا وذلك بالاعتماد على الذات والتكيف مع جميع تلك المستجدات.

معالي الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء.

اننا ونحن ندعو الى ضرورة التكيف مع اوضاعنا الحالية فاننا ندرك في الوقت ذاته ان فقراء شعبنا وذوي الدخل المحدود منهم او العاطلين عن العمل ليسوا هم المقصودين بهذه الدعوة بصورة اساسية فهذه الشرائح كما نعلم وصلت الى درجة من تدني المعيشة مما لا تستطيع معها ان يزاد عليها الحمل خشية ان تخر ساجدة من ثقل الاعباء.

وانما هي دعوة الى اثرياء الشعب واغنيائه وطبقة التجار فيه بان يتحملوا هم اعباء هذه المرحلة الصعبة بان يقدموا لوطنهم مما اعطاهم او هيأ لهم من فرص العطاء ليجتاز الوطن ضائقته ويتغلب على المحنة التي يمتحن بها.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل.

اما بخصوص رفع الاسعار الاخيرة لبعض المشتقات النفطية فان ما يجدر قوله ودون مجاملة لاحد انه بالرغم من ان التوقيت لم يكن متفقاً مع احوال الطقس الذي تمر به البلاد، الا ان الطريقة التي اخرجت بها والتي تم بموجبها حصرها في مواد بعينها قد ذلل الكثير من الاثار السلبية التي كان من الممكن ان تترتب عليها.

فمادة البنزين السوبر ليست من المواد التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومادة الزيت الثقيل فان اغلب استعمالها يتم في الصناعات الكبيرة كالفوسفات والبوتاس والاسمنت وهذه لم يطرأ عليها زيادة جديدة حيث انها كانت تشتريها

بالسعر الذي وصلت اليه بعد الارتفاع، اما الصناعات الاخرى كالحديد والالمنيوم وامثالها فان دراسات الحكومة تؤكد ان تلك الشركات كانت تحقق ارباحا كبيرة وان الحكومة عازمة على عدم السماح لها برفع اسعار منتجاتها نتيجة لارتفاع اسعار هذه المواد اما مادة الديزل وهي ذات التأثير الاهم على امكانية ارتفاع الاسعار لبعض السلع التجارية بسبب ارتفاع كلفة النقل اضافة الى التأثير المباشر على الاشخاص المستهلكين فان اجراءات الحكومة التي وعدت باتخاذها تجعل من الاثار المترتبة عليها اثارا محدودة بالنسبة للطبقات الفقيرة وذات الدخول المتدنية والمتوسطة.

ومن هنا فاننا لا نجد سببا موجبا للمطالبة بالعودة عن تلك القرارات خاصة واننا ندرك تماما ان سيادة الشريف لديه من الحرص الاكيد على مصداقية ما يقول وما يعد اضافة الى حرصه المعروف على مصلحة الوطن والمواطن.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

اما فيما يتعلق بموضوع الاسعار بشكل عام ومن خلال البيان الذي القاه على اسماعنا معالي وزير التموين فانني ابدي الملاحظات التالية:

اولا: لقد اسهب البيان في شرح السياسة العامة للوزارة وما قامت به من جهود اثناء العاصفة الثلجية، ولم يتطرق البيان الى الاجراءات العملية بضبط الاسعار ومراقبة الغلواء في تصاعدها، باستثناء تلك المواد المتعارف عليها والمحددة حصرا. اما بقية السلع والمنتجات الاخرى كالخضروات والفواكه واللحوم وامثالها والتي تزدحم بها اسواقنا ولكن باسعار خيالية لا يصدقها العقل احياناً اذ يصل على سبيل المثال سعر كيلو الكوسا الى ٢٫٥ دينار مثلا فان معاليه قد تجنب الحديث عن مثل هذه القضايا الساخنة، وكان متوقعاً من معاليه وهو خبير في قضايا التموين والاسعار ان يخرج علينا بقرارات عملية واضحة اتخذتها الوزارة او هي في صدد اتخاذها بهذا الشأن.

ثانيا: ان اهم ما يستوقف المستمع لبيان معاليه هو موضوع اللحوم البلدية ففي الوقت الذي يتحدث البيان عن توفير مادة الاعلاف باسعار مدعومة من اجل تأمين ودعم وتوفير الانتاج المحلي، من اللحوم والدواجن، كما يشير البيان الى ذلك في ص٤ بند (ب).

فانه اي البيان يشير في ص٧ منه الى الصعوبات في تحديد اسعار معقولة للمستورد والبائع والمستهلك لمادة اللحوم المستوردة الطازجة، وذلك بسبب عدم توفر الاغنام المستوردة والتي لا تزيد موجوداتها - كما يقول البيان - عن ٢٤ الف رأس غنم، وبمقارنة ما ورد على لسان معاليه في هذا البيان بما جاء في كتابه رقم ٢٧٦٣ تاريخ ٩٢/٢/٢٣ جواباً عن السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة والذي يقول فيه اي الذي يقول هو معالي وزير التموين ان ما جرى تصديره من الاغنام البلدية الحية خلال العام (٩١) بلغ (٤٠٤) الاف رأس غنم وذلك من مجموع (٤٩٤) الف رأس غنم قدمت لها الاعلاف المدعومة، استهلك منها داخل الاردن (٩٠) الف رأس كما يقول الكتاب والباقي جرى

تصديره للخارج. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذا السياق. هل سياسة الدعم المتعارف عليها ومنها دعم الاعلاف بالطبع مقصود منها طبقة التجار المصدرين؟ ام انها وجدت اساساً لدعم المواطنين في هذا البلد وخاصة اصحاب الدخول المحدودة والمتدنية.

واخيرا فانني اتوقع من معالي الاخ ابو خالد ان يعيد حساباته بهذا الموضوع وامثاله وان يلقي بقبضته التي نعرفها على سوق الاحتكار التلاعب بالاسعار والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير لهذا الوطن.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: بسم الله الرحمن الرحيم.

لقد اكرمني اخواني في الكتلة الدستورية بالقاء هذه الكلمة باسمهم.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين.

اننا جميعاً، نواباً وحكومة، مسؤولون عن رعاية شؤون الوطن والمواطن، ولذا فاننا ننطلق في مناقشتنا لقضية الاسعار والغلاء من موقع المسؤولية، وعلى قاعدة من النقد الهادف والوعي الكامل لظروف الوطن والمواطن، بعيداً عن اطلاق التهم وتسجيل المواقف، مبتغين رضى المولى عز وجل ومصلحة هذا البلد الطيب.

اننا نعي بمسؤولية الظروف الاقتصادية التي يعيشها هذا الوطن الصابر، والناجمة عن مديونية تتجاوز حدود المنطق والمعقول قادت اليها قرارات غير عقلانية او سليمة، وناتجة كذلك عن موقف قومي اصيل يدفع هذا الوطن ثمنه حصارا اقتصاديا ظالمة من دولة تنفرد بحكم العالم وتريد ان تصوغ مصائر الشعوب على هواها بعيدا عن الشرعية الدولية وحقوق الانسان، كما يدفع المواطن ثمن هذا الموقف النبيل قطع المساعدات العربية التي لم تكن كرماً ولا منة ولكنها جزء من ضريبة يستحقها هذا البلد المرابط على اطول حدود مع العدو الصهيوني، وتزداد الظروف حدة بعد طرد عشرات الالوف من ابنائنا من دول الخليج وحاجتهم الى الرعاية والكثير من الخدمات. في خضم هذه الظروف الملهمة يتلمس الوطن طريقه لعبور هذا البرزخ محافظا على صلابته القومية وتلاحم شعبه. ان القابض على هذا الموقف النبيل في ظروف التردي العربي وظلم ذوي القربى كالقابض على الجمر، ولن ندّب الصوت، ونريح المحاصرين، ولو احترقت ايادينا.

معالي الرئيس.

حضرات الزملاء المحترمين.

اننا جميعا مقتنعون بان الوطن يعاني في هذه الظروف الحالكة، فالموازنة العامة تعاني العجز، وتقصر عن تلبية متطلبات التنمية وضرورة الخدمات الاجتماعية. ان المواطن يعاني اشد المعاناة وامرها من البطالة والفقر والغلاء، والوطن يدخل في دوامة، فعجز الموازنة يترجم نقصا في الخدمات وقصورا في

المشاريع التنموية، وبالتالي عدم توفر فرص عمل جديدة ونقصاً في المداخيل، واذا ما تلازم ذلك مع الغلاء بدأ الامن الاجتماعي بالتخلخل، وقد يكون هدف الذين يحاصرون الاردن اقتصاديا وماليا هذا التخلخل في الامن الاجتماعي.

فما هو المخرج من هذه الدوامة؟ هل هو التفتيش عن مهرب او متنفس لكل عواطف النقمة وغليان الغضب على اولئك الذين يحاصرون الاردن بالقاء اللوم كل اللوم على السلطة التنفيذية، ونحن نعلم ان بعض الحل سهل وسريع اذا تنازلنا عن مواقفنا القومية النبيلة وتردينا في مواقف الذل والخنوع؟

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

اننا ونحن نطالب الحكومة بان تجذر مواقفنا القومية النبيلة وان تحافظ على خطنا السياسي الاصيل، يجب وفي الوقت نفسه، ان نكون عونا لها على ايجاد الحلول الممكنة، ضمن الظروف الموضوعية المحيطة، لا ان نكتفي بتسجيل المواقف السهلة والاستمرار بجلد الوطن يوميا وكأننا نبني دولة الرفاه لا دولة المرابطة.

ان الحاجة ملحة الى تخفيض عجز الموازنة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، ولضمان استمرار المساعدات الدولية وتخفيف عبء الديون وتأجيل السداد، ومن هنا تأتي القرارات البغيضة القرارات التي لا يمكن تبريرها شعبيا وذلك برفع اسعار بعض السلع المدعومة.

ان سياسة الدعم العشوائية ليست السياسة الاقتصادية المثلى، بل هي في معظم الاحيان سياسة خاطئة حين تغدو تكاليف المنتجات المحلية لا تمثل بصدق كلفتها الحقيقية نتيجة دعم اسعار بعض مدخلاتها، فيستفيد المنتج والموزع على حساب الخزينة الممولة من جيوب المواطنين، غنيهم وفقيرهم على حد سواء، واذا كان الغني قادراً على التحمل فان ذلك الدعم يقصم ظهر الفقير.

هل يعني ذلك ـ ايها الاخوة ـ اننا نؤيد رفع الاسعار وزيادة اعباء المعيشة على المواطن؟ ان مثل هذه النظرة تسطيح للموقف، واستجداء لرفضه جماهيرياً فرفع الاسعار لا يقبله غني او فقير. ان صديقك من صدقك لا من صدقك، وغضب مؤقت يعقب مصلحة للوطن خير من رضى زائف يعقب دمارا اقتصاديا لا يعلم الا الله مداه.

على اننا ونحن ننطلق من كل هذه الاساسيات، لنجد ان هناك مصادر للغلاء يمكن لجمها والحد من غلوائها اذا احسنت الادارة التصرف ونظمت العملية التموينية بشكل تكاملي. ونعرض فيما يلي لبعض الاراء في هذا المجال:

١ - ان كثيراً من الاسعار تزداد دون مبرر منطقي او معقول، سوى الجشع و الرغبة في الربح السريع، والقول بان قوى السوق قادرة على السيطرة على الاسعار مقولة ان ثبتت صحتها في الدولة الكبيرة حيث التنافس كبير والبدائل كثيرة الا انها مقولة ساقطة حين يتحكم بالسعر قلة يصنعون احتكارات خفية لا يعلمها

الا الراسخون في العلم. لقد كان اصوات البعض عالية رددها الاعلام وكتب اصحابها الى النواب ان الدولة ان رفعت يدها عن استيراد اللحوم وسمحت باستيراد الاغنام الحية فستخفض الاسعار بشكل كبير، وقد تم ذلك تحت الضغوط المعنوية العالية فماذا كانت النتيجة. لقد ارتفعت الاسعار للمنتج المحلي والاجنبي معاً، واصبحت الاسعار كميزان الجزر تصعد و تهبط دون منطق اقتصادي بين عشية وضحاها. ومنذ فترة بادرت الحكومة الى السماح باستيراد اللحوم الطازجة فانخفض السعر بشكل بسيط ولكنها البداية، والارتفاع قادم والحجج موجودة والمبررات لدى التجار قائمة، فما هو دور الحكومة في حل هذه الحزيرة؟ ونحن في اول حزازير رمضان، لقد كانت سياستها التي سمعناها حول الموضوع غائمة تكتفي بالمحسنات اللفظية والافكار العامة ونأمل ان نلمس خطة متكاملة وبدائل جاهزة للجم هذه الظاهرة ووضع حد للمتلاعبين فلا يبقى في السوق ويستحق الدعم والمساندة الا التاجر الصادق الصدوق.

٢ - ان الاسواق الموازية، ما زالت قاصرة عن ان تكون منافساً، يضمن عدالة اسعار السوق، ويوفر البدائل بانواع وكميات تكفي لمواجهة الطلب الكبير، ان طريقة ادارتها وتعاملها ما زالت طريقة حكومية بيروقراطية، ولم تتحول الى الاسس التجارية، فتتيح سهولة الوصول الى السلعة، وانتقائها بيسر، وعرضها بشكل تجاري، فلا يقف الموظف في الطابور ساعات، ويلزم بالسلعة من نوع واحد، ولا يتوفر مكان العرض والبيع المناسب، اننا ندعو الى ان تصبح تلك الاسواق اسوقاً تجارية عامة (Department stores) تتوفر في كل المدن والاحياء، فلا يضيع ما يستفيده الموظف منها كلفة للنقل والانتقال ووقتا ضائعا على الموظف والدولة، وان تتوفر في تلك الاسواق جميع السلع التي يحتاجها ذوي الدخول المحدودة، وعندها تصبح تلك الاسواق ضابطاً اساسياً لتذبذب اسعار السوق. اننا على يقين ان صياح كبار التجار سيقوم على اننا ندعو الى تضخيم القطاع العام وادخاله في العمل التجاري والاعتداء على الاقتصاد الحر. ايها الاقتصاد الحر كم من الجرائم ترتكب باسمك.

٣ - ان دعم الاعلاف لم ينعكس على الاقتصاد الوطني زيادة في الثروة الحيوانية، وانخفاضا في الاسعار، بحيث تصبح منطقية تتيح للمنتج الربح الحلال وتوفر للمستهلك السلعة الجيدة بسعر معقول. هل درست الحكومة مبررات ذلك الدعم ومنطقه؟، وكيفية وصوله الى مستحقيه، والاثر الناجم عن ذلك الدعم، والا فلماذا لا يذهب ذلك الدعم الى ذوي الدخول المتدنية، او لماذا لا يعاد النظر به فبدلا من ان يكون توزيعا لاعلاف بكلفة ادارية عالية وموظفين ومستودعات ومراكز توزيع، لماذا لا يكون الدعم لكل رأس من الماشية يربيه المنتج، فنضبط الدعم ونقصره على المنتج الذي يستهلك محليا ونقلل من الهدر الاداري او الهدر الناجم عن التسيب.

٤ - ان تسعيرة الخضار والفواكه، مهزلة، فهي ليست تسعيرة تدرس كلفة المنتج

وربح الموزعين، ولكنها مراقبة للبيع في السوق المركزي ومعرفة اغلى سعر وادنى سعر ثم استخراج معادلة لاسعار البيع، فهل هذا منطقي، وهل السلع متشابهة، وهل يباع المنتج من قبل الموزع يوما بيوم وهل وهل وهل؟ قد يظن البعض اننا نطالب بتسعيرة للخضار والفواكه تؤثر على المزارع، وما درى الكثيرون ان حصة المزارع من السعر الذي يدفعه المستهلك قد تقل عن ٢٠٪. اننا نطالب بتنظيم عملية التسويق بحيث يحصل المزارع على سعر مجز يشجعه على الانتاج وينظم طرح المواد في الاسواق بطريقة تضمن استمرار التنافس. ثم لماذا لا تنتج الخضار المعلبة، او المثلجة، لتكون بديلا متوفرا حين النقص او لمن يرغب بذلك؟ ان التسويق الزراعي والتصنيع الزراعي ما زال قاصراً عن اداء دوره، وما زلنا ندبج المقالات في هذا الموضوع، ولم تنتج تلك الجعجعة طحن، لقد سمعنا كثيرا عن النمط الزراعي، وتوزيع الزراعات حسب حاجة الوطن والتصدير، ثم خمدت المعمعة ومات المشروع. لماذا؟ لم نسمع من الحكومة شيئا عن ذلك فهل تكرمت برأيها لنتناقش فيه.

٥ ـ اننا نسمع كثيرا عن مشاكل منتجي الحليب، وكيف لا تشترى المصانع جميع انتاجهم وانهم يضطرون احيانا لرمي جزء من ذلك الانتاج هل هذا صحيح؟ وان كان صحيحا فلماذا يستمر استيراد الابقار الاجنبية واقامة المزارع، الا اذا كان هدف ربح المستورد وضريبة الخزينة. ان تنظيم عملية انتاج الالبان ومشتقاتها امر في غاية الاهمية ويستحق العناية القصوى والعاجلة، وايجاد السبل لتوزيع تلك المنتجات على مختلف مناطق المملكة وفق عملية تجارية منظمة تضمن بيع انتاج المزارع وتوفر السلعة لكل المواطنين وبسعر عادل لطرفي العملية المنتج والموزع.

٦ ـ انا انتاج المزارع الصحراوية الكبيرة، من القمح يكلف الدولة مبالغ طائلة، فسعر المياه شبه مجاني، والارض مؤجرة بسعر هامشي، ومخزوننا المائي الثابت غير المتجدد يستنزف كل يوم ومع ذلك نشتري ذلك القمح بسعر مدعوم يكلف الملايين. هل درست جدوى ذلك المشروع خاصة وانه لا ينتج ولن ينتج اكثر من ٥٪ من حجم الاستهلاك؟ ان هذا الدعم الذي تقرر في الاصل لدعم صغار المزارعين، يدفع لكبارهم (وهم بالمناسبة ليسوا مزارعين) من خزينة الدولة وبالتالي من جيوب المواطنين وينعكس بالتالي ارتفاعاً في تكاليف المعيشة هل تعدنا الحكومة باعادة دراسة الموضوع بسرعة قصوى وابلاغنا بما وصلت اليه لنتناقش ونتفق على ما يحقق مصلحة الجميع، مصلحة الوطن والمواطن وحتى المزارع الكبير

٧ ـ ان ارتفاع تكاليف المعيشة، والغلاء الذي يعيشه المواطن لا يقتصر على اسعار السلع، وانما يطال وبشكل متفاقم كلفة الخدمات وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية. لقد تراجعت الخدمات الحكومية في هذا المجال كثيرا، واصبحت لا تفي بحاجات المواطن، ونتيجة للوضع المالي فقد توقف التوسع الافقي والعمودي في هذا المجال الا بشكل هامشي، فاضطر المواطن لزيادة الطلب على تلك الخدمات في القطاع الخاص، وبدأت

التكاليف تتزايد وتتفاقم بشكل لا يمكن تحمله حتى من قبل ذوي الدخول العالية، دون ان تتدخل الحكومة من قريب او بعيد في هذا المجال، تاركة لمن يقدم الخدمة ان يقرر كلفتها وعلى هواه، فتحول الامر الى تجارة محضه بعد ان كان ويجب ان يكون خدمة انسانية يجب ان تضمن لمن يقدمها دخلا كريما. ان الامر بحاجة الى وقفة عاجلة ومتمعنة تعيد التوازن لهذين القطاعين، وتسمح بنموهما معا وبنفس الكفاءة لتضمن التنافس الذي يحمي المواطن.

٨ ـ لقد بدأت اسعار الادوية بالارتفاع الجنوني، ونحن نعلم ان السبب في معظم ذلك في معظمه مستورد، فالمنتج وخاصة من الشركات العملاقة الكبرى يتحكم بالاسواق ويفرض الاسعار، واسعار العملات الاجنبية ترتفع، وفي نفس الوقت فان لدينا انتاجا محليا يعتبر مثالياً في نظر جميع الهيئات، نفخر بتصديره لمعظم دول العالم، وهو ينتج بدائل الادوية الاجنبية وبأسعار تنخفض كثيرا عنها، فلماذا لا ندعم تلك الصناعة ونمنع استيراد اي دواء تنتج منه بدائل كافية في هذا البلد، فتنخفض الاسعار، ونحمي اقتصاد الوطن، وفي نفس الوقت لا نشجع منتجات تلك الدول التي نشتمها صباح مساء وندعم مسؤولين ومواطنين، اختصار تلك الدول من دماء مواطنينا.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

الامثلة كثيرة كثيرة والاقتراحات عديدة كبيرة، واننا بحاجة الى مجلس للاسعار وتكاليف المعيشة يضم القوى الخبيرة في هذا المجال بالاضافة للاجهزة الادارية، حتى نصوغ سياسة متكاملة نصارح بها مواطنينا، ونطرحها للنقاش العام، فنغني العملية الديموقرطية، ونقنع مواطنتنا بأجراءاتنا فيقف الى جانبنا ويتعزز تلاحم الوطن ونحول بين الاعداء وبين اختراق بنيانه، ولانكتفي بتبادل الاتهامات والقاء اللوم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

لقد حاولنا بدلا من الاكتفاء بالنقد، ان نطرح اقتراحات للاصلاح، لا ندعي انها صحيحة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولكنها مطروحة للنقاش فلعلنا نجد معا معالم على الطريق، ونحن مقتنعون اننا ستتعرض لسهام المتنفعين من الوضع الحاضر، ولكنها ضريبة العمل العام والتصدي لمعالجة الاوضاع ونحن جاهزون لدفعها عن طيب خاطر والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

الاستاذ ابراهيم الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام ـ السلام عليكم ورحمة الله وبعد.

لقد اطلعنا جميعاً على بيان الحكومة حول الاسعار وانني متأكد تماما بان الجميع لديه

ملاحظات عدة حول ما تضمنه بيان معالي وزير التموين ووزير المالية بالوكالة حول هذا الموضوع ولكنا مطلع على معاناة معظم مواطنينا في مختلف انحاء المملكة من تزايد اسعار معظم ا لمواد في الاسواق والتي اصبح مواطننا يشاهدها فقط في الاسواق ولا يستطيع شرائها لعدم توفر السيولة النقدية لديه، وذلك لقلة الموارد لديه وخاصة ان معظم فئات شعبنا يعتمد فقط على دخله الاتي من راتبه الوحيد. كما ان المعاناة ايضا انتقلت الى ذوي الدخل المتوسط وهذا يعطي مؤشر خطير للحال الذي نمر به، حيث ان ارتفاع اسعار بعض السلع وخاصة الرئيسية منها وانخفاض قيمة الدينار الشرائية ايضا، اصبحت عبء على مواطننا بجميع فئاته لذا لا بد من معالجة هذا الامر من خلال تعاون مجلسكم الكريم والحكومة معاً، مساهمة من الجميع لتخفيف هذا العبء الذي اصبح فوق طاقة هذه الفئة من شعبنا والذي ينتظر منا الخروج عن صمتنا والذي طال وخاصة حول هذه القضية التي كان يجب ان نقوم بدورنا المسؤول منذ زمن والتصدي لمثل هذا التسارع في الارتفاع لمعظم اسعار السلع التموينية.

فمثلا: مادة السكر - والبطاقات التموينية: ان صرف ٥ر١ كغم سكر للفرد في الشهر لا تكفي حيث ان هذه المادة تعتبر في ريفنا الاردني مادة اساسية وضرورية في جميع وجباتهم لا بل قد لا يكون هناك شريك لوجبة الشاي والخبز في وجبات بعض العوائل.

لذا لابد من اعادة النظر في صرف هذه المادة وزيادة المخصصات المدعومة وخاصة في الريف لما لها من ضرورة.

كذلك ينطبق هذا المثل على بعض المواد الاخرى مثل الرز والحليب وغيرها.

معالي الرئيس الزملاء الكرام.

ان الدعم المرصود من قبل الحكومة في موازنة عام ١٩٩٢ هو (٤٨) مليون دينار، ومقارنة بالدعم الذي كان في عام ١٩٩٠ حوالي (٨٥) مليون دينار، كان من الاولى ان يصرف الفرق في الدعم المشار اليه اعلاه قطاعات منتجة مثل القطاع الزراعي بمختلف جوانبه، مساهمة من الحكومة لرفد هذا القطاع الذي يواجه العديد من المشاكل وخاصة مربي الاغنام وقطاع الدواجن وهم من الفئة التي تستحق الدعم حيث ان انتاجها بكافة انواعه يعتبر من المواد الضرورية والذي يجب الحفاظ على استمراره.

فمثلا: الاعلاف: ان الاعلاف التي تصرف بالبطاقات لمربي الماشية بانواعها والدواجن والتحايل الذي تم على الخلطة وتركيبتها وكذلك تحديد الكمية للرأس الواحد وعدم صلاحية بعض المواد التي يتم خلطها، واجبار المربين باخذها فان ذلك له اثاره السلبية والتي لا بد من معالجتها، واعادة النظر في الكمية المصروفة للرأس الواحد وكذلك بتخفيض سعرها لكي ندعم هذا القطاع بالشكل الصحيح.

حيث ان الكميات التي تصرف لا تكفي، لذا يضطر مربي المواشي والدواجن الى شراء النقص المترتب عليهم بالاسعار الغير مدعومة، وهم من المزارعين ذوي الدخل المحدود، وقد اضطر العديد منهم لترك هذا

المجال والعزوف عن ممارسة هذا العمل والذي كان يشكل مصدر رزق له ولعائلته وبالتالي اصبح يشكل عالة على المجتمع ويطالب اما بالعمل الوظيفي او التأهيل من قبل الصناديق المقرضة والتي اصلا وجلت لفئات اخرى في مجتمعنا هم بحاجة اليها اصلا.

ان دعم الاعلاف وتوفيرها لهذا القطاع، واعطائها بكميات تكفي تربية الماشية والدواجن تشجع الاستمرار في ممارسة هذه المهنة وبالتالي تزويد السوق المحلي بجزء لا يستهان به من اللحوم الحمراء والبيضاء، وكذلك تبرر للحكومة التدخل في تحديد الاسعار لمثل هذه المواد بشكل تضمن به سعر معقول يستطيع مواطننا من ذوي الدخل المحدود التعامل معه وسد حاجته التي تعتبر ضرورية ولا بد منها.

الا ان النهج الحالي الذي تسير عليه الحكومة لا يخدم مصلحة المواطن في هذا المجال والذي هو في امس الحاجة اليه.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

لذا لابد من مطالبة الحكومة من قبل مجلسكم الكريم باعادة النظر في تسعيرة الاعلاف الموزعة والكميات التي توزع للرأس الواحد، بحيث تدعم الاعلاف اكثر مما هي عليه الان، وزيادة الكمية المصروفة، لكي نحافظ على الانتاج وتشجيع مربي هذا القطاع ونحافظ على استمرارية تزويد السوق من انتاجها وتوفيره للمستهلك باسعار معقولة.

وهنا لا بد ايضا من الحديث عن اسعار بعض المواد المشار اليها في بيان الحكومة وخاصة التي تتدخل فيها وزارة التموين، واذا ما قارنا اسعار وزارة التموين من خلال مؤسساتها باسعار السوق الحرة، فان هناك فرق كبير بينها، وقد يصل في بعض المواد الى اضعاف ذلك، علما بان معظم المواطنين ليسوا منتفعين من المؤسسات التابعة لوزارة التموين او المؤسسة العسكرية، لذا لا بد من تدخل وزارة التموين في تسعيرة هذه المواد في القطاع التجاري الخاص وذلك محاربة للجشع والاستغلال الذي اصبح مستشريا في هذا القطاع. او فتح اسواق موازية مسيطر عليها في مختلف انحاء المملكة تلتزم بتسعيرة محددة صادرة عن وزارة التموين لكافة السلع المختلفة وذلك تحقيقا لما يجري من تلاعب بالاسعار وخدمة للمواطن الذي يعاني من هذا الارتفاع بالاسعار.

اما الخضار والفواكه فان اسعارها في السوق اصبحت بحكم الخيال والتي تعتبر ضرورية لجميع فئات ا لشعب من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعالي.

فكان يجب على الحكومة ان تتدخل في هذه الاسعار من خلال دعمها للمزارع المنتج حيث يتم حصر مثل هذا الانتاج من خلال الاسواق المركزية الموزعة في المملكة وتعويض المزارعين المنتجين لمثل هذه المواد، وان تتحمل فارق السعر الحكومة لمثل هذه الفترة الحرجة التي اصبح مواطننا يعاني منها ولا يستطيع الاستغناء عن مثل هذه المواد، ومهما تحدثنا عن بدائل لمثل هذه المواد فانها لا تفي بالغرض المطلوب ولن يكون عليها اقبال ايضا.

فان اهمال الحكومة لمثل هذا القطاع الهام في مختلف انحاء المملكة وعدم دعمه الدعم

اللازم خاصة وانه تعرض الى مشاكل خلال العامين الحالي والماضي من جراء الصقيع والفيضانات وغيرها أُثرت به بشكل ملموس، سوف يؤدي الى عواقب واثار سلبية كبيرة تنعكس على الانتاج الوطني بشكل عام. وتتفاقم المشكلة بشكل سريع تؤدي بالنهاية الى عدم السيطرة عليها مستقبلاً.

اما بخصوص رفع اسعار المحروقات الذي تم من قبل الحكومة فانني لست مع هذا التوجه اصلا حيث ان رفع اسعار المحروقات الذي تم سوف ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المواطن من خلال جميع انواع الخدمات التي تستخدم مادة الديزل وكذلك قطاع الانتاج ايضا، لذا فان العبء سوف يزداد على كاهل مواطننا والذي هو الوحيد الذي يتضرر ويدفع ثمن ذلك الغلاء.

وختاما: فان معالي وزير التموين يطلب من نواب الشعب توجيه قواعدنا الانتخابية وحثهم على ترشيد الاستهلاك وعدم التبذير فانني اطمئن معالي الوزير بان معظم شعبنا في ظل هذا الغلاء الفاحش (مرشد استهلاكه خلقه ربه).

اما حثهم على الانتاج فان امكانياتهم لا تساعد على ذلك الا بمساعدة الحكومة بدعمهم وخاصة اهلنا في الريف من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بمختلف جوانبه وتشجيعهم للعودة لهذا الانتاج الذي يعتبر الرافد الاول لاقتصاد اردننا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله.

بقي على القائمة اسماء (٩) زملاء بعد ان اكتفى الاخوة التالية اسمائهم بكلمات كتلهم، الاستاذ الدكتور همام سعيد اكتفي بكلمة كتلة الحركة الاسلامية، الاستاذ هشام الشراري اكتفي بكلمة الكتلة الدستورية، الاستاذ الدكتور محمد ابو فارس اكتفى بكلمة كتلة الحركة الاسلامية، بقي (٩) اسماء وترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة ونعود بعد ذلك لاستئناف الجلسة.

«وهنا رفعت الجلسة لاداء الصلاة وبعدها عاد المجلس للانعقاد».

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الكلمة الان للشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله.

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله واله وصحبه ومن والاه، اما بعد.

فيا معالي الرئيس

اولا: ان بيان الحكومة في ص٣ ينص على ما يلي:

فان الحكومة اتخذت حزمة من الاجراءات التي تهدف الى تخفيض العجز بمقادر ٨٠ ميون دينار لعام ١٩٩٢ اخذة بعين الاعتبار الحد من اي تأثيرات سلبية على ذوي الدخول المحدودة، والمتدنية والعمل على تخفيض العبء عنهم بقدر المستطاع.

ومع شديد الاسف ان ذلك يتناقض مع ارتفاع الاسعار المرهق بل المذهل وبخاصة للفقراء وذوي الدخل المحدود والجدير بالذكر ان الحكومة الاولى في عهد هذا المجلس الكريم قطعت عهداً على نفسها الا تزيد في الاسعار الا بعد الرجوع الى مجلس النواب.

ويعتبر ذلك العهد حقا مكتسبا للشعب يجب الحفاظ عليه والالتزام به.

لذلك نعتبر جميع انواع الزيادة الطارئة على الاسعار نعتبرها لاغية، ونعتبرها نقضاً للعهد الذي التزمت به الحكومة.

وبما انه عهد ايجابي فيه صون لحقوق الشعب يجب على سائر الحكومات ان تتوارثه عن سابقتها لذلك نلاحظ ان معظم افراد الشعب من الفقراء وذوي الدخل المحدود تحملوا الجانب الاكبر من حجم تخفيض العجز البالغ (٨٠) مليون دينار لعام ١٩٩٢.

معالي الرئيس

القطاع الزراعي:

كان تعويضه فقط عما يستهلكه من سولار للمضخات التي تضخ المياه من الابار الارتوازية.

وهل ضخ المياه من غير الابار الارتوازية لا تعويض له؟ بل وأين تعويض المزارع عما يستهلكه من سولار لسيارته ومدفئته اللتين تشتغلان بالسولار.

ثالثا: نستنتج من ذلك ان معظم المالكين للابار الارتوازية هم من ذوي رأس مال الضخم ومن ذوي النفوذ في هذا البلد فلذلك كان القرار فيه متحيز لهم وان معظم سيارات النقل الخاص للمؤسسات والشركات والمصانع تشتغل بالديزل. فاين تعويضها؟

وكذلك سيارات النقل للافراد. ومعظمها تعود لذوي الدخل المحدود، حيث لم نرى في مشارق الارض ومغاربها من إردن الحشد والرباط سائق واحد لسيارة نقل صغيرة وجدناه من اصحاب الملايين اومن السادة النواب اومن السادة الوزراء بل نجدهم من الفقراء وذوي الدخل المحدود، اي يوم ان يكد على سيارته للنقل اطعم اسرته وستر بيته والا فيضطر ليستدين قوته اليومي فاين تعويض هؤلاء.

معالي الرئيس، الذين رواتبهم (٣٠٠) دينار شهريا حيث يحرمون من الدعم للسولار فهل درسنا وضعهم المادي في ضوء نفقاتهم العائلية؟ حيث حرم هؤلاء من الدعم..

فبيته المستأجر بمائة دينار اضافة للماء والكهرباء (٣٠) دينار شهريا.

يلزمه من السولار للتدفئة شهريا بمعدل ٩٠ ديناراً.

فيبقى من راتبه (٨٠) ديناراً، ويعيل اسرة مؤلفة من عشرة افراد.

فهل عوض الآلاف بل عشرات الآلاف من هؤلاء؟ ام سيدفعون ليسلكوا طرق غير مشروعة من السرقات فيجدد عهدها ومن الغش والتزوير والرشاوة وما هي الالية التي تعرفنا بالذين يقل دخلهم عن (٣٠٠) دينار من القطاع الخاص ومعظمهم من ذوي الاعمال الحرة ما هو الميزان لضبط ذلك.

المواد التموينية

فهل نواب المجلس الكريم واعضاء الحكومة الموقرة يكتفون عائليا بتلك المواد الطحين والسكر والرز والحليب؟ وهل يا ترى اذا خاطب كل منا اهله ليكتفوا بذلك، فهل يسلم من عملية تمرد داخل بيته؟ بل اذا اصر على الاكتفاء بتلك المواد فسوف لا يفتح له باب البيت في اليوم التالي واولهم وزير التموين مع احترامي الجليل لمعاليه.

والجدير بالذكر يوم ان اقترحت البطاقة التموينية منذ سنتين، فقد طالبت باثنتي عشرة مادة تموينية ضرورية لا يستغنى عنها اي بيت وبخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وتلك المواد التي اقترحتها قبل سنتين ضمن البطاقة التموينية: هي الطحين والسكر والرز والحليب والزيت والزيتون والفول والعدس والحمص والطحينية والشاي والسمن، ويوم ان اكتفت الحكومة بالمواد الاربع وفرت البطاقة التموينية (٢٥) مليون دينار حسب تقرير وزارة التموين.

لاجل ذلك اجدد مطالبتي العادلة الرحيمة بالشعب ان تستكمل المواد الاثنتا عشرة انفة الذكر ويراعى معها مستلزمات المدارس من زي مدرسي وقرطاسية.

معالي الرئيس

مع شديد الاسف عندما يضاف الى الاردن (٣٠٠) الف مواطن عائدون الى الوطن الام بعد تعرضهم للاذى والاضطهاد في الخليج. فهل يا ترى يزاد الدعم للتموين ام ينقص منه؟

حيث كان الدعم سنة ٩٠ قرابة (٨٥) مليون دينار وسنة (٩١) يصبح (٦٢) مليون دينار وسنة (٩٢) حيث احتشدت ثلاثمائة الف عائد يخفض الدعم تخفيضاً مذهلاً ومرهقاً للشعب وبخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود بمعنى ان السنة الاولى اذابت الشحم والسنة الثانية اسقطت اللحم والسنة الثالثة يا معالي وزير التموين والحكومة الموقرة دقت العظم، فيصبح الدعم من ٨٥ مليون دينار سنة (٩٠) الى (٤٨) مليون دينار سنة (٩٢).

متى خلال ولادة الالام والهموم لدى الاطفال اليتامى والامهات الثكالى والاباء الحيارى، ولست ادري، لماذا لا تضع الحكومة الموقرة خطة حكيمة لاستصلاح الاراضي حتى تشبع البطون الجائعة والنفوس المحرومة.

وان الخبراء الاجانب كانوا يخيفوننا بشح المياه، فزجرهم الله عز وجل بسياط قدرته، واظلنا بسحائب رحمته حيث ارسل علينا السماء مدرارا بل عززها الله بعطاء مديد من الثلوج تساعد على الاحتفاظ باكبر مخزون مائي لم تشهده البلاد منذ قرابة مائة عام، ولله الفضل والمنة، وهذا حافز كريم يجب ان يحمل الحكومة الموقرة على سرعة استصلاح الاراضي بعد ان زودنا الله بسلاح الماء المعطاء وجعلنا من الماء كل شيء حي.

ولماذا لا نستورد لحومنا من السودان الشقيق؟ وهم على استعداد كريم يشكرون عليه؟

معالي الرئيس، في الختام

ان منقذ الانسانية سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم كان كريما جوادا، واجود ما يكون في رمضان المبارك.

فهل للحكومة الموقرة ان تقتدي بالرسول الاعظم فتكون اجود ما تكون في رمضان المبارك؟

حتى يستشعر الشعب العربي المسلم في اردن الحشد والرباط انه يصوم شهرا وله رحمة واوسطه مغفرة واخره عتق من النار.

ولعل الله تعالى يكرمنا والحكومة لنكون من عتقاء النار؟ نار الدنيا حيث الذل والهوان، وحيث الفقر والشقاء ونار الالام حيث الضراء والبأساء ويعتقنا الله تعالى بعفوه من نار الاخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم، وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، ستكون كلمتي قصيرة ومرتجلة.

نناقش اليوم موضوعين هامين هما اسعار المحروقات واسعار المواد التموينية اما اسعار المحروقات فهو امر متعلق بوزارة المالية وقد سبق وقلت في خطابي لدى مناقشتنا لميزانية الدولة (١٩٩٢)، ان للبنك الدولي عيوننا لدينا هنا لا يرعون فينا إلاّ ولا ذمة لا يهمهم جوعنا ان شبعوا ولا عرينا اذا اكتسوا، لذلك فان موضوع اسعار المحروقات امر من صوت البنك الدولي من خلال عيونه وعملائه وكنت حددتهم في خطابي ولا حاجة للعودة ثانية اليه، اما موضوع المواد الاستهلاكية والمواد التموينية فقد استمعنا بروية ودرست بعميق ايضا ما تفضل به معالي وزير التموين والقاه على مسامع مجلسنا الكريم. ولكنني حقيقة ساتطرق الى امرين الامر الاول متعلق فيما ارى شخصيا من الاسباب الكامنة وراء ارتفاع الاسعار واتطرق الى امر اخر وهو ما يمكن ان نره واره شخصيا من حل لمثل هذه المشكلة في رأيي ان هناك ثلاثة اسباب تكمن وراء ارتفاع المواد الاستهلاكية.

الاول: وجود شبح او اشباح هذا الشبح نراه تارة و لا نستطيع على حسه او تحديده، ونحسه تارة ولا نراه انها مراكز القوى والارتباطات هنا وهناك التي تضع في مواقع القرار اناس ياتمرون بامرهم، هم لهم عيون علينا وليست لنا وبالتالي فان هذا الشبح يجب تحديده، وقد سبق وتحدثت اكثر من مرة في خطابات سابقة حول هذا الموضوع، ومن الشبح ايضا ان نجد بعض التجار الذين يحتكرون المواد الغذائية ويتلاعبون بقوت الشعب فيدخرون هذه المادة بعضا من الوقت حتى يرتفع سعرها ومن ثم يطرحونها في السوق بالسعر الذي يرتأونه ويرونه من اجل مصالحهم لا من اجل مصالح الوطن هؤلاء نجدهم تحت هيمنة الطمع والجشع على حساب المواطن المسكين، ولا شك ان مثل هذا الشبح موجود في كل زاوية وركن، وفي مثل هذا فانني اثني على ما تفضل به معالي زميلنا عبدالرؤوف الروابده حول موضوع مشاريع القمح في مناطق الديسة ومناطق رم

ومناطق جنوب الاردن نجد انها تكلف الخزينة اكثر مما يجب ان يترتب منها للخزينة او للشعب ونجد ان هذه الارض التي أخذت لتستأجر من اجل زراعة القمح تزرع من اجل الخضار والفواكه التي لا تزيد اسعار الفواكه والخضار الا ارتفاع لا نقصان وانكم عندما تذهبون الى الحانوت مثلما اذهب لتجدهم يقولون بان هذه البطاطا او تلك البندورة او البطيخ او التفاح من مناطق التي كان يجب ان تكون مخصصة لزراعة القمح . حقيقة ان هذا الامر امر هام جداً خطير على مخزون المياه الجوفية وخطير ايضا على قوت الشعب وخطير ايضا على مصالحه فالمطلوب من الحكومة بل هو امر ملح ان تعالج هذا الامر لانه الاصل فيه ان يكون لذوي الدخل المحدود وللمواطنين وليس لأولئك الذين يعيشون اكثرما يعيشون سندباد جوي يطوف الارجاء والاجواء على حساب ما يطوف في انفس الشعب من جوع والم وظلومات.

والنقطة الثانية او السبب الثاني حقيقة هو شعبنا الكريم الذي لا شك انه اكتسب او اخذ او اوجد عددا من العادات الضارة به وبالوطن حيث لم يعد او لم تعد اية عائلة تكتفي بوجود طبقا واحد على المائدة او نوع واحد من الطعام على المائدة ومثل هذا الامر حقيقة تزيد من كمية الاستهلاك ومن ثم تزيد من العرض وتزيد من الطلب وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار فلا شك ان مطلوب من الحكومة ان تقوم بتوعية كبيرة وكثيرة من خلال وسائل الاعلام التي لا نراها حاضرة هذه الايام الا لما هو مسم للبدن ومقزز للنفس ان تقوم وسائل الاعلام بتوعية المواطنين حول مايجب ان يكون عليه من خلال اصحاب النفوذ الاجتماعي واصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والروحي لذلك فان مواطننا مشغول عن قضيته الكبرى قضية الوطن والقضية الفلسطينية مشغول في كم يستطيع توفير كميات من نقود وهل سيجمرك سيارته ام لم يجمرك كل هذه الاشياء حقيقة نجد ان مواطننا مشغول بها عما سواها وبالتالي مشغول عن الوطن ومن ثم نجد ان الطلب كثير لان الانسان يريد تنويع كبيرا وكثيرا ومن ثم ترتفع الاسعار، فاذا ما اقلع شعبنا عن مثل العادات الضارة نجده انه سيصل الى شاطيء السلام ان شاء الله

و حقيقة النقطة الثالثة هي وزارة التموين من خلال مطالعتي لكل ما يصدر عن وزارة التموين من تعليمات واوامر منشورة في وسائل الاعلام المختلفة نجد انها تعمل حقيقة على تخفيض الاسعار ولكن الامر يفلت من يديها لان الشبح المتأمر على الوطن، والشبح القوى الخفية التي تحرك الاشياء تجعل الامور تفلت ليس فقط من وزارة التموين وايضا تفلت منا كمجلس نواب وكمجلس وزراء وبالتالي فان وزارة التموين فقد قامت بجهود مشكورة تقدر عليها ويقدر وزيرها لمثل هذه الجهود، لا تستطيع وحدها ان تنوء بمثل هذا العبء الثقيل امام عادات متوسعة على حساب مزيد من الاستهلاك وامام وجود شبح يلتهم وزارة ومجالس دون ان يعبء بها او يخاف منها من هنا فانني حقيقة انتقل الى النقطة الاخرى او البند الثاني من خطابي وهو ما يتعلق في موضوع ما اراه حول حل هذه المشكلة ولعل في ذلك بعض الفائدة ان شاء الله.

١ - انا شخصيا ارى تعويم استيراد المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع

الاردني، ولاشك ان وزارة التموين ومؤسسات الحكومة تعرف تماماً ما هي هذه المواد واهمها حقيقة، في هذه الايام الخضار والفواكه واللحوم ولا شك ان التعويم وكثرة الاشياء في السوق ستؤدي الى نقصاً في الاسعار وارى ايضا ان يوضع حد اعلى للاسعار ويصبح ترك الحد الادنى من السعر متروك للعرض والطلب ومتروك للتجار، النقطة الثانية.

ارى شدة الرقابة على الاسعار ووضع قانون سريع لعله ان وجد استصاغة من الزملاء اعضاء المجلس والاخوة الحكومة ان وجد استصاغة ان يعرض علينا اثناء هذه الدورة في ان يعاقب كل من يحتكر او يرفع سلعة لدى محكمة امن الدولة لان هذا امر يتعلق بامن المواطن وامن الغذاء وامن الوطن، وارى ايضا ان تصادر جميع كميات الخضار او الفواكه او اللحوم من المحل الذي يرفع مثل هذا السعر اذا رفع اللحوم تصادر جميع اللحوم ولا يمكن ان يتم هذا الا بموجب قانون او نظام، وانا شخصيا اعتقد بان الحزم والعزم امورا مهمة جدا في ضبط هذه الاشياء من اجل مصلحة الوطن ومن اجل مصلحة المواطن، النقطة الثالثة ارى ايجاد بطاقات تموينية للفقراء تسمح لهم بالشراء من المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية ولا شك اذا تعذر ذلك يمكن ان تكون هنالك مؤسسة خاصة اسمها المؤسسة الاستهلاكية للفقراء تتبع وزارة التنمية وبالتالي فان وزارة التنمية من خلال دراسة الحالة الاجتماعية تستطيع ان تعرف من هم اللذين يستحقون مثل هذه المساعدة ويشترون لانهم اصحاب دخل محدود ولانهم فقراء غير قادرين على شراء ما يحتاجون من الاشياء في السوق. اي كأن هناك سوق موازية لهذه الاشياء، والنقطة الاخرى ارى ضرورة تكثيف الحملات حملات التوعية عبر وسائل الاعلام والمهرجانات وجميع الامور المتاحة.

النقطة الاخيرة التي انسبها او اوصي بها هي البقاء على دعم المواد الاستهلاكية والبقاء على دعم الاعلاف في الوقت الحاضر على الاقل، شكراً لاصغائكم، شكراً سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله.

الحقيقة مع كل الاحترام والتقدير للحكومة الموقرة فان الذي قدمته في الورقة ليس سياسة تموينية لان التموين الحقيقة لا يعني اتخاذ اجراءات او حزمة منها وانما في الاصل هو كيفية توفير المواد التموينية وانفاقها، والسياسة التموينية المعتمدة في بلدنا رحمة في ظاهرها وباطنها وحقيقتها عذاب.

ويمكننا ان ندرك حجم المشكلة اذا اعدنا الى الاذهان ان وزارة التموين قامت لنجد ان وزارة الاقتصاد الوطني قد الغيت وهذا يعني مؤشر ان بلدنا اصبح مستهلك فقط. والبلد يتلظى بجحيم هذا التوجه.

منذ العقد السادس يوم ان وضعت اسسه وحددت اطره مدرسة مزجت السم بالدسم علمت تلك المدرسة او لم تعلم حتى وان سلمنا بحسن النية في منشأها وممارساتها وما حققته من اهداف وبالمقارنة فان الاردن كان ولنهاية العقد السادس من هذا القرن يصدر الى الخارج كل انواع الحبوب واللحوم ولديه الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن وبيض المائدة والالبان ومشتقاتها علما ان عدد السكان لا ينقص في ذلك الوقت عن عدد السكان الحالي باكثر من نصف مليون نسمة. فانه والحالة كذلك يعني ان الاردن كان ينتج طعام لخمسة ملايين نسمة اخذين بعين الاعتبار الكميات المصدرة، فكيف به الان وبعد عشرين سنة من ذلك التاريخ لا يستطيع ان يوفر اكثر من ١٠٪ من غذائه.

من هنا نجد مدى الاثر السيء لتلك المدرسة التي قيَّمت امن البلد الغذائي بالمعايير الاقتصادية وبميزان الربح والخسارة، صحيح انها وصلت الاردن كميات من القمح هبة في بداية الستينات وصحيح ان السعر العالمي للقمح متدني ولكن التخلي عن الاستمرار بانتاج المواد المتعلقة بالامن الغذائي كالقمح مثلا طعنة قاتلة لاسيما وان صاحب هذه المدرسة يعلم انه وان امتلكنا القدرة المالية الذاتية على الشراء فسيبقى تحت رحمة الظروف السياسية الدولية واحيانا من الممكن ان لا يجد من يبيعه القمح حتى لو دفع بكل طن قمح مليار او حتى كل المليارات فكيف بمن يستدين الاموال من الخارج بفوائد ليشتري هذه المادة الغذائية وغيرها.

ان تلك المدرسة سيدي الرئيس والاخوة الزملاء قد اترفت البلد حتى ترك الناس الفلاحة وهجر كثيرا منهم الارض المعطاء وتراجع الانتاج الزراعي تراجعاً كثيراً الا من بعض الخضروات والحمضيات التي كانت نتيجتها في وادينا الاخضر وبعض مواطن بوادينا مأساوية فتملحت الارض واستوطنت الامراض واثقل الفلاحون بالديون ووضعهم الاقتصادي تحت الصفر ولا ننسى المواسم الخضرية ذات الانتاجية العالية كيف ادى سوء التسويق وعدم وجود التصنيع الغذائي الى ان كبت الخضار او قلبت في حقولها اوشكلت الثمار الوفيرة المهدرة مكررة صحية وسيئة عندما كانت تكب البندورة على جوانب الطرق وفي الحقول واسواق الخضار. وبهذا كانت الضحية في بلدنا الزراعة وعسر علينا انتاج غذاءنا محليا فحصدنا ما نحن فيه وتبين ان فترة الترف تلك كانت فترة ترف خادعة ومع هذا ولما تبين انها كانت خدعة وبانت الحقيقة عارية وان شريحة كبيرة في مجتمعنا تحت خط الفقر جاءت نفس المدرسة فداوتها بالتي هي الداء فبدل ان تحاصر مشكلة الفقرة والبطالة وخاصة في الريف الذي كان سلة غذاء البلد. بدل من مد يد العون الى من هم دون خط الفقر من خلال المساعدات الفورية لرفع مستوى عيشهم اي مستوى العيش الكريم واعادة روح الريف اليه بالمشاريع الزراعية الانتاجية وخاصة اعادة حيوية الاسرة الريفية ونشاطاتها الزراعية الحيوية بدلا من ذلك نصحت تلك المدرسة بالتسلق على المشكلة واستغلالها واستغلت تحت شعار محاربة الفقر وعون الفقراء فخرجت علينا بسياسة دعم المواد التموينية التي أدت الى ما وصلنا اليه اليوم المزيد من الترهل والتراخي لدى المواطن متوهماً او واهماً

ان سياسة دعم المواد الغذائية تأتي من الحكومة وان الدولة توفر له كل شيء دون ان يعلم ان الخزينة التي تدعم هذه المواد هي خزينته وما على الحكومة اية حكومة الا ان تستدين لتوفر له مما هب ودب من المعروف من طيب الثمار والحمدلله فقد سمحت مؤسسة التسويق الزراعي باستيراد الكاكا والكيوي، والاناناس، والمنجة، والهندي.. الخ الامر الذي اصبح المواطن يعتمد على الدولة في كل شيء ولم لا فآخر تقليعة تموينية هي ان وزارة التموين تبيع القطايف للمواطنين وطالما ان الامر قد وصل الى ان واجب الحكومة توفير حتى القطايف فلماذا يحمل المواطن الهم ولماذا يغتم ومن يدري فقد تقوم الحكومة ووزارة التموين خاصة، بمضغ اللقمة عن المواطن المستهلك وحتى بلعها، نعم انها سياسة موروثة بفضل المدرسة اياها التي لا زالت وبكل اسف المستشار المؤتمن وما خطاب الحكومة التمويني الذي نناقش الا امتداد لتلك السياسة واراها إي الحكومة كمن يبلغ الموسى تبشرنا من جهة فرحة باستيراد اللحوم بالطائرات واستيراد زيت الزيتون بالحاويات وتخبرنا ان مستودعاتها تغص بالمواد التموينية ولديها مخزون استراتيجي لعدة اشهر ولسان حالها يقول للمواطن لا تهتم افتح فمك واملأ بطنك واسترخي ولا تشغل عقلك، ومن ناحية اخرى تصيح الحكومة من شح الموارد واستفحال مشكلة البطالة وتطير الى باريس ولندن لجدولة الديون. فالشعب لا زال يصيح من رفع المحروقات ولسان حال الحكومة يصيح، من اين اتي بالمال اذا لم اجدول الديون للحصول على المزيد منها واذا لم ارفع الاسعار لأدعم لكم الغذاء وعموما وبهذه المناسبة فان الاسعار ايها الاخوة كما تعلمون تعتمد على مدى العرض والطلب واعتقد ان شعبنا في اليومين الماضيين قد جرب هذا عمليا فاحجم عن شراء بعض الخضروات لأرتفاع اسعارها فنزلت الاسعار وليس من المعقول ان هذه الظاهرة تبدو في رمضان مظهرين وكأن رمضان شهر شؤم على الاقتصاد الوطني وليس رمضان كذلك وحاشى ان يكون كذلك، واعتقد انه لا بد من اعادة النظر جذريا في هذا التوجه، كان الله في عون الشعب وعون الحكومة فعلى الشعب ان يعلم ان بلسمه ليس في استهلاكه مواد غذائية مدعومة من الموانيء، وعليه ان يعلم ان علاج دائه لا بد وان يتوجه للحصول على غذائه من المزارع وليس من الموانيء، وان هذه السياسة سياسة الاعتماد على الاستيراد محرقة للاقتصاد الوطني والتي تؤدي بجهد البلد الى الفناء، وعلى الحكومة ان تضع بين يدي الشعب الحقائق التي تبين له من خلالها ان الاعتماد ببطنه على الخزينة يعني المزيد من الويلات وحتى نحقق اقتصاد قوي لا بد من تحقيق الامور التالية:

اولا: رفع الدعم عن المواد التموينية.

ثانيا: الغاء وزارة التموين وان تعود وزارة الاقتصاد، ثم ان تسند مراقبة الاسعار الى البلديات.

ثالثا: التوجه نحو انتاج، احتياجاتنا محليا.

رابعا: استغلال ثرواتنا الطبيعية من الخامات الكثيرة الموجودة في بلدنا.

ايها الاخوة الزملاء اذا علمنا ان الاردن يستورد لنا المواد الاستهلاكية (٢٢٠٠) مليون

دينار، وهذا الرقم لا يمكن ان يتفق ولا ان تتفق معه اية معادلة مقارنة ما عليه الاردن ووضعه المتميز وانه يمكن وبوسعنا ان نقلص هذا المبلغ الكبير من خلال الاجراءات التالية:

اولا: القمح استوردنا سنة ١٩٩٠ من القمح (٦٠١١) الف طن ثمنهم (٥٩٫٢٥٠) مليون وربع وتعلمون ان الخبز يباع ب (٧٥) فلس. وطبعا هذا بحجة دعم الفقير ومن المؤسف حقا ان المليء هو المستفيد من هذا الدعم على حساب الفقير اذ ان هذا السعر المتدني يشجع شراء كميات احتياطية فيؤكل على الاكثر نصفها والباقي يرمى في الحاويات اما الفقير فانه لا يشتري اكثر من حاجته لقلة ذات اليد من جهة ويأكل حق الفتات من جهة اخرى وبمعادلة بسيطة يمكننا ان نعلم كم هي خسائرنا نتيجة هذا الاجراء، لا تقل الكمية التي تطرح نتيجة هذه السياسة عن (٣٠٠٫٠٠٠) الف طن قمح نضعها في الحاويات، واذا ما اجرينا ايضا معادلة بسيطة واتركها لحضراتكم فان استهلاكنا لا يزيد عن (٣١٥٫٠٠٠) الف طن فقط الاستهلاك الحقيقي، فنكون بموضوع القمح قد وفرنا المبلغ الذي بلغ (٥٩٫٢٥٠) مليون وربع على ان (٣٠٠٫٠٠٠) الف طن يمكن انتاجها محليا.

الارز معدل استهلاك الفرد حسب احصائيات او ما ذكرته وزارة التموين عن الارقام المستوردة من الرز على ان كل فرد في الاردن معدل استهلاكه (٣٥) كغم رز في السنة إضافة الى ما يأتي القطاع الخاص من الرز المصنع هذا إضافة الى ما يأتي القطاع الخاص من الرز المصنع وهذه الكمية كبيرة جداً، وتعلمون انه يمكن توفير ما يطرح ايضاً من الرز اثناء الولائم ويقدر بـ (٣٠٪) من هذه الكمية وكذلك السكر فيمكننا توفير (١٥) مليون دينار فقط إذا نحن وفرنا هذه الكميات.

ثالثا: الالبان وهي مفارقة عجيبة ولا توجد مثل هذه المعادلة في العالم اننا نستورد البقرة ونستورد العلف ونستورد الالة ونستورد العامل ثم بعد ذلك نريق انتاجها على الارض ولعلمكم فان الاردن يستورد من مشتقات الالبان يعني حليب بودرة، جبنة، حليب مكثف، وحتى القيمر معه يستورد (٢٢٫٥) مليون دينار ونصف في السنة اضافة طبعا الى الحليب اللي ينكب، هذا المبلغ يمكن ان يوفر بالكامل ولا حاجة لاستيراد مشتقات الالبان ابداً اذ لدينا الكفاية وزيادة ايضا النقطة الرابعة الخضار المعلبة والمحفوظة والاردن بلد خضار يستورد الاردن من الخضار المعلبة والمحفوظة (١٤٫٣٠٠٫٠٠٠) في السنة خضار معلبة ومحفوظة، الفاكهة فعلا انه شيء مستغرب ومستهجن ان يصل رقم استيراد الفاكهة طبعاً مربيات من بلغاريا وهنجاريا واناناس والكاكا والكيوي.. الخ.

مجموع ما نستورد من الفواكه ايها الاخوة (٤٨٫٧٤١٫٠٠٠) الف دينار في السنة، العصيرات الكيماوية والمشروبات الغازية نستورد منها، (٦٠٠٫٠٠٠) الف دينار في السنة، اما اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء فاننا نستورد في السنة بما فيه الدواجن طبعاً (٤٩٫٤٧٨٫٠٠٠) مليون الف دينار واعتقد اننا لسنا بحاجة الى اللحوم لان البدائل موجودة ابتداءا من العدس، العدس يسد محل اللحم، والبرغل يسد محل

اللحم والبيض والالبان كل هذه تسد محل اللحم اضافة طبعاً الى انه عندنا انتاج لحم دجاج وبيض مائدة فيمكن الاستغناء بالكامل عن هذا الرقم، اما الحبوب العلفية فيستورد الاردن (٢٢٠٫٠٠٠) الف طن اعلاف علما بان لدينا مواد خام محلية تهدر ولا ينتفع بها لدينا ايها الاخوة (٢٥٠٫٠٠٠) الف طن في ثمار بلوط، (٢٥٠٫٠٠٠) الف طن لان عندنا (٣٠٠٫٠٠٠) الف دونم مزروعة بالبلوط او فيها البلوط الطبيعي، ثم عندنا ما بين (١٠٠ - ٢٠٠٫٠٠٠) الف طن جفت زيتون، عندنا (٥٠٫٠٠٠) الف طن جفت بندورة يعني اللي يأخذ العصير منه وهذا نسبة البروتين فيه (٢٧٪) عندنا بحدود (١٠٫٠٠٠) الالأف طن خروب وهذه بمجموعها تساوي نصف مليون طن بالسنة اي ضعف ما نستورده من الحبوب العلفية ويمكننا عند اذا ان نستغني بالكامل عن استيراد الاعلاف من الخارج، ثم لدينا مخلفات مسالخ وحيوانات نافقة وريش دجاج كل هذه تحدث مكرهة صحية ترمي على الطرقات يمكن استغلال هذه المواد لانتاج مركزات اعلاف التي نستورد منها بالسنة (١٠٫٥) مليون دينار ونصف اي ان لدينا مواد خام مقدرة ب (٤٠٫٠٠٠) الف طن بالسنة تهدر ولا نحتاج الى اكثر من هذه الكمية من الخارج اطلاقا ولذلك هذه ايضا يمكن ان تلغى، ولا ننسى المكسرات التي نستورد منها ب (٣٫٤٠٠٫٠٠٠) دينار لوز وصنوبر حتى البطيخ اللي كنا نتسلى بالبزر تبعه نستفيد منها حرمونه اياه وجابلونه بطيخ ماله بزر مشان نستورد البزر من الخارج فتبلغ هذه بمجموعها (٣٠١) مليون هذا المبلغ يمكن ان نوفره فقط اذا اعتمدنا هذا الاسلوب ولسنا بحاجة لاي شيء مما ذكر سابقا وبالمشاريع المشار اليها سواء الانتاج الزراعي او تصنيع المكسرات والمواد العلفية يمكن ان تعالج مشكلة البطالة ايضا بتشغيل الناس بمثل هذه المصالح وهذه تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة واما الفقر وانا ادعو الى رفع الدعم عن المواد التموينية فاني اقول اولا وقبل كل شيء يجب ان تحل مشكلة الفقر في البلد وقد قدمت لمجلسكم الكريم دراسة تظهر ان مشكلة الفقر تعالج فقط (٢٤) مليون دينار في السنة فقط.

اما الخامات الطبيعية ويمكن من خلال استغلالها واستثمارها اقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية ومن هذه المشاريع على سبيل المثال هذا المشروع: استغلال الرمال الزجاجية نحن بالاردن لا نستغل اكثر من الزجاج من هذه الرمال علما بان من هذه الرمال رمل السليكا فهو في الاردن على درجات عالية من النقاوة وقد ذكرت دراسات قام بها فريق من خبرائنا في بعض الجامعات وخاصة في جامعة اليرموك وما ورد ايضا في كتاب اصدرته سلطة المصادر الطبيعية ونشرته عن الثروة المعدنية في الاردن لا سيما وان دولة مثل استراليا تحقق عائدا هاما من تصدير رمل السليكا لا سيما وان هذه المادة تدخل في كثير من الصناعات التي تستورد كثيرا من موادها الجاهزة لسوقنا المحلي وبملايين الدنانير ومن مادة السليكا مواد تدخل في صناعة السكب وانتاج الالياف الزجاجية وصناعة اللمبات الكهربائية والبلاستيك المدعم بالرمل المعالج ومن احدث واهم التطبيقات الجديدة انتاج السليكا الهلامية

التي تستخدم كمادة عازلة للحرارة في المنازل والبيوت الزراعية، وان معاجين الحلاقة والاسنان وبعض انواع الشامبو الهلامية المستوردة تعتمد اساسا على السليكا الهلامية، ويقول الخبراء ان انتاج هذه السيليكا يتم بمفاعلة سليكات الصوديوم (المنتجة محليا من الرمل الاردني) مع حمض الهيدروليك. ويقول الخبراء ايضا ان هذا سيتيح قيام صناعات اخرى مثل صناعة المادة الكيماوية كبريتات الصوديوم حيث يستورد الاردن اكثر من اربعة الاف طن سنويا منها وهناك مادة الزيولايت والتي اكتشفها دكتور جيولوجي اردني هو الدكتور ابراهيم الدويري من قسم الجيولوجيا في جامعة اليرموك وهذه المادة متوفرة بكميات كبيرة في الاردن وتستعمل لاغراض الزراعة حيث قابليتها لامتصاص الامونيا في استعمالاتها خاصة في محطات التنقية لمنع انتشار الروائح وبكل اسف نحن لا نستعمل هذه المادة في محطات التنقية في بلدنا تمنع انتشار الروائح الكريهة وكذلك في مزارع الابقار والدواجن للغرض نفسه وتستعمل بنسبة (١٥ ـ ٢٠٪) مع الزبل الحيواني لغايات الزراعة واغراض زراعية اخرى.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام.

لست الان بصدد سرد ثرواتنا الطبيعية على كثرتها ولكني اصيح باعلى صوتي ان بلدنا بخير وفيه كل الخير حاضّاً شعبنا الكريم وحكومتنا الموقرة على تفهم حقيقة واقعنا واقله اننا لسنا بحاجة لاحد الا الله سبحانه وتعالى وعلينا استثمار امكاناتنا المتاحة وخبراتنا الواسعة جادين مخلصين لنأكل مما نتنج ونحقق الاكتفاء الذاتي محليا.

واختتم بنموذج واقع حي في جامعة العلوم والتكنولوجيا جامعة العلوم والتكنولوجيا في ارض شبه صحراوية قامت بانشاء سد او بركة او بحيرة ان شئت تمتلىء هذه البحيرة من مياه الامطار تنتج جامعة العلوم والتكنولوجيا كل انواع الخضار والفاكهة وتصل الى قريب من الاكتفاء الذاتي لتغطية حاجات الجامعة هذا اضافة الى انتاج المحاصيل من القمح والحبوب العلفية ولديها قطيع من الاغنام والثروة الحيوانية وايضا في نفس الجامعة في قسم الهندسة توجد صناعة ادوات مخبرية زجاجية يمكن لو استغلت ان تغطي حاجة الاردن من هذه المواد.

اشكر لكم اصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

غنياً عن القول اننا ونحن نناقش موضوع الاسعار انما نناقش مستوى معيشة الشعب انما نقاش السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، لا اريد ان اناقش هذا الموضوع على طريقة التدبير المنزلي ولا اريد ان اناقش الموضوع على طريقة الدخول ببعض الفنيات انما اعتقد ان على المجلس الكريم والقوى السياسية الفاعلة الحية بداخله كتل وافراد ان نتناول هذا الموضوع بكل الجدية التي تعني بان يأخذ المجلس دوره في توجيه السياسة الحكومية

بما يتناطبق مع تطلعات هذا المجلس وقواه الحية المنظمة ككتل وكافراد، الحكومة تخط سياستها الاقتصادية ببرنامج تسميه برنامج التصحيح الاقتصادي، اسأل ويسأل معي كل الاقتصاديين وكل ابناء الشعب، اين هو هذا البرنامج؟ ولماذا حتى اللحظة يجري التعامل معه باعتباره سرا من اسرار الكون، لما لم يطرح هذا البرنامج بوسائل الاعلام وعلى الصحف ويكون مجالا للحوار والنقاش بين افراد الشعب وبين القوى المنتجة بكافة اتجاهاته، ثم معلوم تماماً ان هذا البرنامج يأتي استجابة لخطاب النوايا التي تطلقها الحكومة وتسلمها الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتشتق الحكومة سياستها من ذلك فاسأل ايضا ان خطاب النوايا هذا لماذا لا يطلع المجلس الكريم على خطاب النوايا الذي تقدمه الحكومة الى صندوق النقد الدولي، لماذا لا يصبح هذا الامر شأن عام؟ وليس شأن مجموعة من الفنيين والتقنقراط في هذه الوزارة او تلك، لما لا يطلع المجلس ويأخذ علماً بهذه التوجهات الحكومية؟ مخطأ من يظن بأن ارتفاع اسعار المحروقات هو قرار حكومي محض إيرادوي انه قرارا يملى من خلال صندوق النقد الدولي، ونعلم الجميع وقد وجهت مذكرة الى الحكومة اثناء الزيارات المتكررة لاعضاء صندوق النقد الدولي وعن تدخلاتهم واستفساراتهم وتوجيهاتهم بالشأن الاقتصادي وكنت قد قلت قبل خمسة اشهر ان الامور تتجه بهذا الاتجاه، باتجاه رفع اسعار المحروقات وكان هناك عدم توضيح لا بل تمويه للرأي العام وتبرير غير مقنع لاسباب هذا الدعم، وكلنا يعرف ان فاتورة النفط تربح وليس صحيح ما يقال بان الفئات الشعبية لا تتضرر من هذا الرفع، الصحيح ان الديزل يستعمل للترانزيت مثلا وللتدفئة عند الميسورين لكنها الغالبية الساحقة من المصانع تستعمل الديزل. وهذا ينعكس بالضرورة على البسكوت وعلى الخبز والحلويات وكل اشكال الاستهلاك لدى المواطنين، هذا القرار وسبقه قرار اخر اكثر خطورة قرار دعم ضريبة استهلاك ال (١٠٪) وهذه ايضا جاءت في اطار توصيات صندوق النقد الدولي التي الحقت افضع الضرر بالانتاج الوطني وذلك بهدف تسهيم منافسة البضاعة الاجنبية للمستهلك المحلي ناهيك عن ان ذلك يؤدي الى ارتفاع الاسعار على المواطنين، الشيء الذي يجب مناقشته ايضا في هذا المجال هو ماذا عملت الحكومة لكي تخفف اعباء المعيشة على الفئات الشعبية الجواب واضح ان الحكومة لا تتقدم بهذا الاتجاه باي خطوة على الاطلاق، هذه الاسعار ترتفع يوم بعد يوم والرسوم والضرائب والمباشرة وغير المباشرة تزداد يوم بعد يوم والكل يعرف بان الاجور والرواتب لا زالت كما هي اذا ما استثنينا زيادة ال (١٠) دنانير لدى الموظفين والعسكريين، بينما في القطاع الخاص العمال وغيرهم لازالت هناك جمود في الاجور ومنذ سنوات طويلة ولم تتقدم الحكومة باتجاه تفعيل بعض اللجان وخاصة في وزارة العمل التي عليها ان تتدخل بزيادة اجور العاملين بما يتناسب وغلاء المعيشة وبشكل تدريجي كسلم، ايضا الحكومة مطالبة بأن تخفف اعباء تكلفة المعيشة على العمال وعلى صغار المستخدمين من خلال التدخل لزيادة اجور هؤلاء ووضع حد ادنى للاجور حتى يستطيع العامل والفقير والمنتج ان يتحمل هذا

العبيء من غلاء المعيشة، مع ذلك اعتقد بان وزارة التموين بما يعطيها قانون التموين رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨، من صلاحيات تستطيع ان توظف هذه الصلاحيات اذا ما امتلك الارادة السياسية الصارمة والحازمة بجانب تخفيف الأعباء على الاخوة المواطنين، هذا القانون يعطي وزارة التموين حق احتكار استيراد كافة السلع الاساسية والضرورية، وانا اعلن معارضتي لتعويم استيراد هذه المواد واؤيد بحزم ان تتدخل الحكومة لكي تؤمن للمواطنين المواد الاساسية الضرورية وتحميها من المضاربة والجشع والربح الزائد، هذا القانون يعطي الحكومة الحق بتحديد الاسعار ومراقبتها وهذا يعني ان على الحكومة ان تتدخل بشكل مباشر بتحديد الاسعار وان تضرب بيد من حديد دون مجاملة وهذا حتى اللحظة لم يشاهد بالضرورة التي نحتاجها والا لما دخلنا اي متجر لنجد البضاعة تختلف عن المتجر الذي بجانبه في الكثير من المواد الاساسية والتموينية، اختم كلامي بالقول باننا اذا كنا جادين كمجلس بان يجري حماية مستوى معيشة الجماهير الشعبية فهذا يقتضي منا ان نسائل الحكومة ان نشهر بوجهها سلاح الثقة فهذا هو السلاح الذي نملكه كمجلس اذا رأينا ان الحكومة تبتعد عن النهج الذي نريده في سياستها التموينية اوفي سياستها الاقتصادية والى كلام خارج هذه الدائرة قد لا يتعق رفع العتب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام على النبي المختار صلى الله عليه وعلى اله وسلم.

سيادة رئيس المجلس السادة الزملاء

كلمتي هذه يشاركني فيها معالي النائب عبدالكريم الدغمي وسعادة الشيخ يعقوب قرش.

كأني انظر الى نفسي والى زملائي والواحد منا على الصراط يداه مغلولتان الى عنقه ليس لديه رصيد يفكه من غله فيهوي سبعين خريفا في نار جهنم والعياذ العياذ بالله.. كل ظلم يصيب الشعب اثناء ولايتنا نحن نتحمل مسؤوليته المباشرة حيث تدافعنا متنافسين للفوز بمنصب النيابة عن هذا الشعب ولئن اعتقد احدنا ان مجرد مقولة «لا» في ديموقراطية صورية موجهة لخدمة الظلم واضفاء الشرعية عليه ينجيه من الحساب فذاك مسكين قد ضل ضلالا بعيدا.. وان ظلن من هو اعقل قليلا اننا عند حلول الظلم نكون فقط اعوناً للظلمة فقد طاش رأيه لاننا نكون عندئذ والله من الظلمة انفسهم.

كم منا يأمر الناس بالتقوى ونحن في هذا اليوم احوج ما نكون اليها.

اللهم انك ادرى بسرائرنا.. هل اننا فتحنا المناقشة في موضوع الاسعار ارضاء لوجهك مستعدين ان نمضي في معارضتنا الى اقصى ما تتطلبه مسؤولياتنا بين يديك؟ ام ان هذه المناقشة يقصد بها وجه الشعب المسكين

لنسجل امامه، اننا اعترضنا على موضوع الاسعار كما وعدنا جميعاً في الانتخابات ولكن لم نفلح ولم نحصل على الاغلبية.. فنعطي هذا الظلم شريعته الشعبية بالديموقراطية الصورية.. اقول صورية لانها ديموقراطية لها حدودها ويبدو اننا ارتضينا تلك الحدود.. فهي ديموقراطية يهلل لها ويمتدحها الغرب المكبل لهذه الدولة وللشعب من ورائها طالما لم تتعد حدود المعارضة الاحتجاجية الى المعارضة التغييرية.

فاذا تعدت ذلك فان الديموقراطية تحتاج الى انقاذ من اعداء الحضارة الذين يرفضون اناقة قيد العبودية المصنوع في نادي باريس او نادي لندن او في نادي النوادي في صندوق النقد الدولي..

ويبدو اننا ارتضينا عمليا بهذه الديموقراطية المنقوصة باسم العقلانية حيث يقول الحكماء الناصحون الذين لا ندري لوجه من يتقربون بالنصح.. هذه الطلبات تغضب الحكومات وقد تقصر من عمر الديموقراطية وكأن الديموقراطية في هذا النظام منة او فضل او تجربة كما يجزم من يصنفونها بذلك.

وان كان يراد للديموقراطية ان تكون «مرشدة» ورضينا بذلك تحت حجة التفضل والحكمة فاننا في رأينا اثمون ونستحق غضب الله، والملائكة والناس اجمعين..

يكاد لا يكون فينا نائب لم يهاجم رفع الاسعار وما سميناه في الانتخابات بوصفة النقد الدولي وهما امران رئيسان شرطهما الشعب علينا بالاضافة الى القضية الفلسطينية ليس لنا اية شرعية ان لم نوفي بهم.. فهنيئاً للحكومة التي تخالف ارادة الشعب بممثلين مثلنا ان شئنا ان ننحرف عن برامجنا التي بويعت من خلال انتخابنا ولم ننتخب لسواد في عيوننا بل نستطيع ان نقول انه اذا تم تمرير هذه السياسات بشكل مخالف لارادة الشعب الاصلية ان الحكومة لو ارادت ان تفصل معارضة تفصيلا لخدمة اغراضها فانها لا تستطيع ان تصل الى افضل من الموجود فتبارك الله احسن الخالقين.

سيدي رئيس المجلس:

عندما يصل الامر الى طلب مناقشة عامة في برلمانات الدول الديموقراطية كما نرى يكون السيل قد بلغ الزبى وتكون المناقشة امتحانا فاصلا للحكومة يقضى لها او يقضى عليها.. ولا تنام الوزارات قبلها وهي مرتعدة الفرائص مشفقة من نتائج المناقشة العامة.. اما عندنا فما شاء الله فنرى غير ذلك حيث اصبحت المناقشات بالجملة ثلاث مناقشات هذا الاسبوع والحكومة مطمئنة كل الاطمئنان الى النتائج فيبدو ان قراراتها ملتصقة جدا بارادة الشعب التصاقا لا يستطيع نائب معه مخالفتها حتى لا يغضب الشعب وهي مطمئنة الى الدرجة التي لا يشعر رئيسها ولا وزير ماليتها بأي حرج او خطر على حكومته بأن يناقش هذا الموضوع موضوع الاسعار في غيابه، فنتيجة النقاش على ما يبدو محسومة.. فبالله عليكم (من حسم الامر مسبقا مع الحكومة حتى تطمئن كل هذا الاطمئنان؟

سيدي الرئيس،

كما قلت ان طلب المناقشة العامة في الامور الرئيسية يعني بالضرورة نية طرح الثقة بالحكومة لمن لم يعجبه رأيها وان عدم طرحها من

اي نائب يعني تجديد مبايعة اجماعية للحكومة باسم الشعب في موضوع المناقشة واننا لذلك نطرح على المجلس الثقة بالحكومة طارحين بذلك الثقة بكل النهج الذي تسير عليه الحكومات المتعاقبة.. وليس ادل على ذلك من كون معالي نائب رئيس الوزراء الذي لا تمنعني الصداقة من تبيان انه كان يتحمل نفس المسؤولية الحكومية في الحكومة التي ضللت عمدا مجلس النواب تحت هذه القبة.

عدة مرات وهي تؤكد ان خدمة دين الدولة لم تتجاوز الخطوط الحمراء وحددت الخطوط الحمراء ب ١٥٪ لنكتشف بعد ذلك ان خدمة الدين العام بلغت اضعاف ذلك.. وهذه الحكومة هي من اية حكومة سبقتها ملتزمة بالنهج العام الذي اوصلنا الى ما نحن عليه والذي يمنع على مجلس النواب تغييره «بحجة حماية المسيرة الديموقراطية من الاهتزاز»، والحكومة هذه تطلب منا ان نصدق ان برنامج التصحيح هو برنامج وطني هذا البرنامج السري الذي تتكلم عنه كما ذكر بعض الزملاء والحكومة لم يصل احترامها لنا بعد الى الدرجة التي تتنازل فيه باطلاعنا عليه حتى لو كان اي امر فكيف نرضى لانفسنا ونحن مسؤولين نسير بأمر لم نطلع عليه وتروج له اقلام الرأسمالية في الصحف دون ان يطلع عليه الشعب ولا نواب الشعب نمدح شبحاً ونذم شبحاً.. بل انني اتحدى ان تكون لجنتنا المالية قد اطلعت عليه قبل ان تكتب تقريرها الذي يبارك وطنية البرنامج..

لقد تم التوقيع على كتاب النوايا مع صندوق النقد الدولي قبيل اعلان تعديل الاسعار كما سمته الحكومة.. ورفع الاسعار كما يسميه المنصفون دون اية تغطية اعلامية كبيرة ليلة سفر الوفد الى نادي باريس ذلك الرفع الذي تعاونت صحفنا «الديموقراطية جدا» و «الملتزمة» قضايا الشعب في التحضير والترويج له وفي كتم كثير من جوانبه والاحتيال على ابراز بعض جوانبه مثل عدم رفع سعر الرغيف بشكل درامي بطولي.. وما زال الناس يعتقدون ان هنالك ديموقراطية ويتساءل احد المواطنين هاتفيا هذا الصباح لماذا لا يسمح للرأي الاخر عن عملية السلام، عفواً في رأينا عملية الاستسلام، وللرأي الاخر عن الاسعار ان ينشر ولماذا لا تحترم الحكومة النواب فترفع الاسعار قبل عرض الموضوع عليهم هكذا كان موضوع المقالة او ان تفرض اضاف الرجل او ان تفرض هذا الموضوع عرفيا دون مجلس النواب فطمأنته الى ان الحكومة مرتاحة جدا من «ديموقراطيتنا» وهي ليست بحاجة الى قرارات عرفية لرفع الاسعار عندما تتأكد من ان مجلس النواب لن يقف في وجهها في هذا الامر الخطير جداً.

واما الصحف فيصر السيد وزير الاعلام في رده على ادعائي واللذان وزعا عليكم بان وزارة الاعلام لا تراقب ولا تتدخل في منع الصحف من النشر او من الدخول.. وهاهي الأهالي تتعرض مرة اخرى للمضايقة وللمصادرة بعد ان تعودت هي والرباط وغيرها الى مسلسل المضايقات دوماً والى المنع في كثير من الاحيان.. ولم يتم الافراج عنها هذه المرة الاهالي الا بعد تدخلات كثيرة.. لماذا؟ لانها نشرت عن موضوع رفع الاسعار دون تحريف ودون ترويج للسلطة المرتكبة لهذا الاجراء..

هذه جريمة الاهالي ستطلعون عليها بعد ان سمح لها بالمداولة.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب

لقد تكرست الطبقية بشكل مذهل في البلاد فالفقراء يزدادون فقراً وتزداد اعدادهم بأضمحلال الطبقة المتوسطة والاغنياء يزدادون غنى.. وللاسف فان معظم السياسيين حتى من لم يكن غنيا منهم قد التحق في خدمة الطبقة المحظوظة، ومجلس النواب اليوم امام امتحان جديد بعد ان لم يوفق كثيرا في الامتحانات الرئيسية التي سبقته من قضية الحريات الى القضية الفلسطينية الى المقاطعة الرسمية للعراق.. فالى من سينحاز مجلس النواب اليوم؟

ايها الزملاء

لقد جاء مجلسنا هذا بعد انتفاضة الجنوب التي كان سببها رفع الاسعار وزين للناس ان عودة مجلس النواب ستكون صمام امان خصوصا لموضوع معيشتهم وانني احذر اليوم من وراء هذا المنبر ان مجلسنا هذا سيكون مسؤولا مسؤولية مباشرة عن فقدان الامن الاجتماعي في المستقبل حيث لا نعتقد ان الشعب سيبقى على ثقته بنا وستحركه الضغوط غير المعقولة للتصرف حسبما قال الصحابي الجليل(عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه).

وكما قال احد الزملاء اليوم صديقك من صدقك لا من صدقك.. ان التكلم عن وطنية البرنامج لا يقنع الناس فالمديونية التي ترزخ تحتها البلاد، وهي من اعلى مديونيات العالم اذا قيست بمقدار الدين الى كل مواطن، مشبوهة مريبة ويتفق المؤيدون والمعارضون على تسميته القرارات التي اوصلتنا الى هذه المديونية بانها على اقل تقدير خاطئة جدا فماذا تغير في نهج الحكم واسلوبه حتى يقتنع المواطن الى ان هنالك جدياً برنامج وطني للاصلاح .. لم يتغير شيء على مسؤولي القيادة وان تغير كراسي الحكم بات كلعبة الكراسي الموسيقية ولقد ضاع الشعب وضعنا معه.. بالامس مسؤول حكومي والان معارضة على استحياء وغدا في كرسي الحكم دون ان يتغير شيء.. ولو سأل سائل وكيف يكون البرنامج الوطني لاجبناه بانه لا يختلف كثيرا عن البرنامج المطروح الا ان الثقة بان القيادة الحكومية ملتصقة بالناس تبدأ الاصلاح بنفسها فتطيب نفوس الناس بذلك فيقلدونها بالتقشف من اجل انقاذ البلاد هذا الفرق الوحيد وهل فرق بسيط؟ قال احد المعاصرين لخلفاء ثلاثة.. عاصرت عبدالملك بن مروان فوجدت الناس يتفاخرون بالبناء وعاصرت سليمان بن عبدالملك فوجدت الناس يتفاخرون بالطعام وعاصرت عمر بن عبدالعزيز فوجدت الناس يتباهون بالزهد..

نعم البلاد تحتاج الى شد احزمة وتحتاج الى انقاذ وتحتاج فوق ذلك كله الى قيادات تستطيع اقناع الناس بالالتزام بالقدوة.. انني وانا اراقب ضغوط الاغراءات علي كنائب وكيف تفتح لي اولوية الاستفادة من الخدمات وانتقال النائب الى الفئة غير المحرومة لارى في هذا لوحده خطراً عظيم فكيف اذا اضفنا الى ذلك اقبال ذاتياً على الدنيا والاستفادة من فرص الوجاهة او التقدم بطلبات الاستفادة منها فماذا

نقول في الوزراء وفي غيرهم.

ان برنامج التصحيح الذي يفرضه صندوق النقد الدولي يبدو منطقياً اذا ما نظرنا الى حالة المديونية ولكن بالله عليكم من اوصل العالم الثالث كله بل والثاني ايضا الى المديونية المهزلة هذه اليسوا هم المرابون انفسهم الذين شجعوا البلاد على اخذ القروض وهم يدركون بل ويعلمون علم اليقين ان حكومات العالم الثالث تستفيد شخصياتهم بالعمولات من وراء مشاريع لا تفيد بلادهم او لا طاقة لبلادهم على سدادها وكانوا هم يمتدحون لنا هؤلاء المسؤولين المكلفين بالتخطيط وبالحصول على الدين ويقولون انهم عباقرة وجهابذة ويتقدمون بالتهنئة الى بلادهم والى شعوبهم بمثل هذه العبقريات.. والان يلتفت صندوق النقد ليقول ان حكومات العالم الثالث بددت اموال الديون ونقول نعم ولكن بتواطئكم وبتعمدكم حتى توصلوا البلاد الى ان ترهن استقلالها ومواردها للمستعمر بشكله الجديد.

ايها السادة ان صندوق النقد الدولي قد نجح في تحريك ثورات في العالم اكثر من اي حركة متطرفة ماركسية كانت ام غيرها في العقود الماضية هكذا يعترف احد المسؤولين في الصندوق نفسه ونحن الذين لم يبقى منا احد الا وشتم صندوق النقد ووصفته قبل الانتخابات اصبحنا نروج لهم اليوم دون ان يسمح لنا بالاطلاع على برنامج التصحيح بل واعلمني بعض الوزراء السابقين ان البرنامج لم يطلع عليه جميع الوزراء في المجلس الذي كان فيه.

لقد شهد الله انني في اول فقرة من فقرات كلامي تحت هذه القبة من وراء هذا المنبر قبل تسع سنوات قد حذرت من المديونية وانها تفضي الى بيع الاستقلال وبقيت على ذلك في كل كلمة رئيسة بعد ذلك وكنا نتهم باننا متطرفون، والان ونحن نرفض معالجة المعضلة من حكومات هي امتداد كامل للنهج السابق ستتهم بالتطرف في الوقت الذي نرى زملاء عديدين شاركوا في مخالفتنا سابقا وهم اعضاء في الحكومات التي سببت البلاء يخالفوننا اليوم ايضا عندما ينظرون لتبرير وسيلة العلاج..

ان برنامج صندوق النقد بجميع الدول المدينة (دول الرق والعبودية) هو تكبيل للدول التي رضخت بالطاعة للنظام الدولي وذلك فقط بتأجيل المديونية الى اشعار اخر السيف يبقى مشهور حتى تعود الى بحبوحة الادمان على الاستهلاك ويهدف الى تقليص جيوشهم كما ذكر احد الزملاء لأن الجيوش هي السند الاخير لحماية الاستقلال من السلب وتحويلها الى قوات امنية تحفظ النظام لصالح النظام الدولي الجديد.. ونقول من يزين لنا هذا بحجة انه ليس بالامكان ابدع مما كان وبحجة اننا قوم نرغب في ان نعيش ان طلب الدنيا بذاته هو اصل السياسات الفاسدة.

وان الدنيا تهرب من طالبها.. يا خالد اطلب الموت توهب لك الحياة ونقول لهم (ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) وان الفقر الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فاقبلوا عليه بارادتكم واقتحموه متماسكين مع شعب يثق بقيادات مخلصة توهب لنا ولكم الحياة ويوهب لنا ولكم الغنى وتعساً لحياة ذليلة في استقلال مزيف ارض محتلة وارادة اقتصادية وسياسية

مكبلة وحصار بحري على شواطئنا ونحن ما زلنا متمسكين بالحياة في مثل هذه العبودية.. وختاما ايها السادة الزملاء.

ان الحكومة التي لم تغير شيئا من النهج الخاطيء للحكم يجب ان تسقط والا فان مجلس النواب سيسقط وسيأخذ الناس بزمام المبادرة بايديهم اللهم اني قد نصحت اللهم اني قد بلغت والسلام.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، اجدني حقيقة ما اردت ان اقاطع كلمة اخي الاستاذ ليث على ما ابداه من روح طيبة واقدر واحترم هذا الكلام، ولكني رئيسا لهذا المجلس اجد نفسي ان اقول فيما يقال حول ما يطرح في هذا المجلس مثل هذا الطرح موضوع مناقشة يحكمه نظام داخلي وكلنا اشواق ومفعمون بالطموحات الكثيرة لما نرى من اصلاح، لكن التزامنا بالنظام الداخلي واحترامنا لتشريعاتنا ومحاولتنا الجادة لتفعيلها والتزامنا بقرارات المجلس وآراء الاخوة الاخرين يدعونا ان ننظر بدقة وحكمة فيما يجب ان يكون وكيف يجب ان يكون، فنحن بهذه المناقشة كلنا طموحات ولا شك ولكن تحت بند محدد من النظام الداخلي لا نستطيع ان نخرج عنه ونحن لسنا في معركة وانما نتناصح ونتبادل الرأي فيما يقال وعملية الاصلاح مطلوبة ولها وسائلها والعمل المؤسسي هو الطريق، وكل التقدير لكلمة اخي الاستاذ ليث، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

ان المعاناة والضنك التي يعيشها المواطن والمسؤوليات التي يتحمل اعبائها والتي نتجت وتنتج عنه الاستمرار في رفع اسعار المواد بسبب فرض ضرائب مختلفة عليها وصلت في حدها الاعلى الى ما نسبته (٢٥٪) كما هي ضريبة الاستهلاك ثم رسوم عالية على كثير من المواد كالسجائر والمحروقات علاوة على الارتفاع الحاد لما هو اساسي من المواد الغذائية كالخضروات واللحوم. اذ ان ارتفاع الاسعار شمل جميع حاجيات المواطن باستثناء المواد المدعومة من وزارة التموين والتي هي الطحين والارز والسكر. ان هذا الضنك وتلك المعاناة اصبحتا فوق طاقة المواطن من ذوي الدخل المحدود والموظفين كما ان ارباب الاسر من عامة الناس اصبحوا عاجزين عن توفر ما هو اساسي لأسرهم.

لذلك فانني اؤكد على ضرورة مراعاة قدرة المواطن الذي هو اغلى ما نملك ولا نريد ان يكون الغذاء اغلى ما نملك، ومع تقديري لجهة المسؤولين في وزارة التموين على توفير المواد الغذائية فانني اتساءل كيف نحرص على توفير هذه المواد ونستوردها بالعملات الصعبة ولا نحرص على توفير ما هو محلي منها بسعر مناسب لذوي الدخل المحدود فالخضروات والفواكه لم يعد بامكان هؤلاء الناس الحصول عليها وليس المستفيد من ذلك المزارع بل ان الوسطاء هم المستغلون وقد كررنا وباستمرار من ضرورة الحد من جشع هذه الفئة وتحويل جزء من ارباحها الى المزارعين لكن شيئا لم يتغير وهنا يحضرني سؤال

وهو اليس السبب الذي من اجله استوردنا اللحوم ودعمنا السكر والارز والحليب هو نفسه السبب الذي يجب علينا ان نقرر معادلة متوازنة بين التصدير والاستيراد مع المحافظة على مصلحة المزارع الصغير الذي ورد ذكره كمستغل للجهات التي تتكفل بشراء منتجاته وتسويقها لذلك فان دعوة التقشف دعوى مرفوضة لان مواطننا اولا متقشف رغم انفه ثم لان المنتفع من التقشف ليس المزارع بالنسبة للخضار والفواكه واذا طبقنا التقشف على المواطن فعم يتقشف؟ عن البندورة ام الزهرة ام الخيار ام البطاطا اذا كان المطلوب من المواطن التقشف بهذا الاسلوب وعن هذه المواد فمن اجل منفعة اي جهة سيكون التقشف ان هذا مرفوض لانه فهم جائر يصيب المواطن في لقمة عيشه وهنا فانني اقترح على الحكومة ان تفتح باب المؤسسات الاستهلاكية للفقراء والذين يستفيدون من صندوق المعونة الوطنية وتزويد هؤلاء المستفيدين من المساعدات الغذائية كالمعلبات والاغذية الجافة تخفيفا على هذه الفئة من غول الغلاء واستشراء هذا الداء.

كما اقترح اعادة النظر في رواتب الموظفين التي تدنت قيمتها الشرائية الى الثلث والاخذ بعين الاعتبار المتقاعدين القدامى الذين يعانون اكثر من غيرهم من فئات هذا المجتمع الكريم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

كلنا نرغب وبقوة ان تخفض الحكومة الضرائب والرسوم وكافة الكلف التي ترهق المواطن وكم نرغب ان تتحول الاردن الى واحة معفاة من الجمارك ولكننا في نفس الوقت كمسؤولين امام الله والشعب نعرف ان واردات الاردن المحلية رغم كل الاعباء لاتغطي النفقات الجارية فكيف والحال هذه يمكن ان ننفق رأسماليا وانمائيا.

سيدي الرئيس.

بالرغم من الاعباء التي تثقل كاهل المواطنين والذي نشعر تجاهه بواجب المطالبة بالتخفيف عن اعبائه الا اننا لا نريد للاردن الا ان يكون قوياً ابياً يتجه نحو الاعتماد على ذاته وموارده وهذا لا يتأتى الا من خلال المشاركة في تحمل الاعباء.

وشكراً والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل، بدون مقدمات وبعيدا عن التنظير ومع ادراكي لقدرات وطاقات الاردن. فانني سأناقش هذا الموضوع باختصار شديد واصل فورا الى ما اراه.

اولا اسعار المحروقات

أ - لا اعتراض لي على رفع اسعار البنزين الخاص.

ب - اما فيما يتعلق بمادة السولار او الديزل فانني اتحفظ على رفع سعرها للاسباب التالية:

اولا: هذه المادة تستهلكها الفئات الفقيرة بالتدفئة وتستعمل ايضا للالات الزراعية ووسائط النقل نقل الركاب والبضائع.

ثانيا: ان زيادة سعر هذه المادة يؤثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر ايضا على شرائح واسعة من ابناء شعبنا ويتحمل وزر هذه الزيادة المستهلك، فمثلا المزارع الذي يفلح ارضه بواسطة الجرارات ويحصد المحصول بواسطة آلات الحصادة التي يستأجرها، سيضطر ان يدفع اجرة اعلى بكثير من الاجرة التي كان يدفعها قبل الزيادة.

والذين يستخدمون وسائط النقل الخاصة سيدفعون اجرة اعلى ايضا.

والذين يستخدمون الديزل للتدفئة من خلال صوبات البواري، سيدفعون ايضا ثمن اعلى والذين يشترون السلع التي تنتجها المصانع سيدفعون ايضا ثمنا اعلى لهذه السلع والسلسلة طويلة.

ثالثا: هنالك ملاحظة اخرى تتعلق بنسبة الزيادة، فقد كان نسبة الزيادة عالية جدا وهي زيادة غير مألوفة وغير مسبوقة.

ثانيا : المواد التموينية

يلاحظ ان اسعار المواد التموينية ترتفع باضطراد وبتسارع كبير، يقابل ذلك ثبات بالدخول وتدن في سعر العملة المحلية يترتب على ذلك حتما تلاشى الطبقة الوسطى ونشوء طبقة فقيرة جدا تشكل الغالبية الساحقة من ابناء هذا الشعب وطبقة تمثل القلة ثرية جدا بل فاحشة الثراء وهذا ما نشهده في مجتمعنا.

في ضوء ذلك نريد دورا اكبر لوزارة التموين ودعمها ودعم القطاع العام لا بيعه ونريد لها دوراً اكبر في تحديد الاسعار والرقابة عليها، وملاحقة المخالفين وشمول ذلك لكافة السلع التموينية كما اطالب بدعم السلع التموينية الضرورية وعلى ان يستفيد من هذا الدعم الفقراء ذوي الدخل المحدود من خلال تنظيم دقيق تعده الوزارة لهذه الغاية.

وبهذه المناسبة فانني اقترح على الحكومة الموقرة ان تقيم تنسيقا وتكاملا بين وزارتي الزراعة والتموين والمزارعين لتوجيههم نحو انتاج المواد التموينية التي تلبي وتشبع حاجات الشعب، واذا تم ذلك فاننا نحقق هدفين في آن واحد، التخلص من التبعية الاقتصادية، والتحكم باسعار السلع.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، اخر المتحدثين من الاخوة النواب، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد، معالي الرئيس، الاخوة الزملاء المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما دمنا بصدد مناقشة سياسة الحكومة التموينية ورفع الاسعار وخاصة ما يتعلق منها بالمحروقات مؤخرا وما هو مستبطن له نعلم به بعد والمخفي اعظم، فلا بد ان نقول مذكرين بهذا المثل الذي يبدو احيانا في صورة (كاريكاتيرية) ولكنه

في الواقع يعبر عن حال المواطن مع الحكومات يروي ان مواطن اشترى بنطالا فلما قاسه على نفسه وجد فيه طول مقدار اصبعين فطلب الى زوجته ان تقص الزائد فادعت انها مشغولة فطلب الى امه فتعللت بنفس السبب فطلب الى ابنته ثم الى اخته ثم من زعله رمى البنطال وخرج الى عمله فلما تفرغت كل واحدة من عملها فطنت البنطال فقامت كل واحدة تقص بمقدار اصبعين فلما عاد يلبسه فاذا به فوق الركبة، ومواطننا كذلك مع الحكومات وزارة المالية من جهة، وزارة التموين من جهة ثانية وزارة الزراعة من جهة ثالثة، والبنوك من جهة رابعة، وجشع التجار من جهة خامسة وسادسة وهكذا، حتى وجدنا مواطننا لا يملك الا ورقة التوت التي ما بعدها الا العري وهذا الذي ينبغي ان نقف عنده طويلا لاننا لا نقبل لمجلسنا ان يكون اخر من يعلم خاصة وان هناك تعهدات من الحكومات السابقة بانها تعد بعدم بحث مشكلة الاسعار الا بعد الرجوع الى المجلس واجراء مناقشة ومداولة معه وعلى اقل التقدير مع اللجنة المالية فوالله ما سمعت بما جرى الا بعد ما اعلنت الصحف، وهذا باعتقادي لا ينبغي ان يكون من باب احترامنا لبعضنا البعض فتغيب مجلس النواب في هذا الموضوع امر لا ينبغي ان يقال، نود ان نطلع على هذه المعالجة السحرية التي يدعون بانها تسمى برنامج وطنيا للتصحيح الاقتصادي ونحن جميعا نعلم تمام العلم ان هذا البرنامج وضع خارج الحدود ومن قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نريد وبأمانة المسؤولية ومسؤوليتنا امانة في اعناقنا جميعا يجب ان نطلع على هذا البرنامج بكل تفاصيله من (الفه الى يائه) ثم تجري مناقشات فان كان سريا فلتكن من خلال جلسات سرية وان كان ليس سرا فبامكننا ان نناقش ذلك علنيا لنقول لمواطننا خطواتنا القادمة وفق الجدول التالي حتى لا يفاجيء هذا المواطن ليبني نفسه على قاعدة العلم المسبق بشيء باني اذا علمت الامر قبل وقوعه اخذت احتياطات اللازمة له وهذا باعتقادي امراً نطالب به من خلال هذا المجلس الكريم الحكومة باننا لا نقبل بعد اليوم ان تكون هناك مناقشات للاسعار خارج هذا البرلمان بل ينبغي ان تناقش هنا بالتفصيل ومن ثم تصدر القرارات باتفاق المجلسين، نعود الان الى قضية الغلاء وعلاقة ذلك بغضب الله على هذه الامة لا شك ان الغلاء علامة من علامات غضب الله وغضب الله هذا لم يأتي من فراغ انما لاسباب نمارسها في حياتنا فهناك تحكيم لغير شرع الله ونحن نطالب من ذلك من زمنا ان نحتكم الى شرع الله في امورنا كلها فذلك من شأنه ان يرفع غضب الله عن هذه الامة.

٢ - ان نمنع مظاهر الفساد التي تكلفنا ملايين وعلى حساب أمور اضر، ولست بصدد بيان هذه المظاهر لانني واياكم تعلمون جميعا ونعلم جميعا كثيرا من هذه المظاهر وما يختص بمعرفته بعضنا متروك لهذا البعض ان يبينه من خلال النصح لان النصح في الباطن نصيحة وفي الظاهر فضيحة كما انني اود ان ابين للاخوة الكرام علاقة الغلاء بالامن والامن امر ضروري امن المجتمع امن الانسان امن الدولة امن الامة هذا الذي نفرط به في الوقت الذي ندعي اننا نحافظ عليه وذلك من خلال وجود القوات المسلحة والاجهزة الامنية فانا لا افهم هذه

الازدواجية الا انها لون من الوان المرض النفساني الذي يسمى في علم الطب بانفصام الشخصية فنحن ندعي الامن من جهة في الوقت الذي نفرط بالامن من جهة اخرى وذلك لانني اذا دفعت المواطن الى الجوع انما ادفعه الى الجريمة اذكر اخواننا ايضا بما جرى في الماضي فان الماضي يعود الينا في صورة متجددة لان التاريخ يعيد نفسه ايضا اذكرهم بما كان يسمى بفرقة العيارين وفرقة العيارين نشأت في اواخر الحكم العباسي جاءت ثورة على الواقع السيء وعلى الطبقية الفاحشة التي بدأت تظهر في مجتمعنا الاردني مؤخرا بشكل مزري وبشكل مؤذي، انا لا افهم ان تعرض حبة الاناناس امام المواطن ب (٣ر٥) دينار ونصف الا من باب انها تحرق قلبه وتكوي لبه، اذا كان هناك في مجتمعنا من يأكل هذا فليقتصر ذلك على نفسه ولا يخبيء عن عين الناظرين فبالحديث الصحيح من طبخ طعاما شهيا ليس عند جاره مثله فينبغي ان يكتم رائحته حتى لا يشم الجار من قتار قدره الا اذا ارسل له منه، انا لا افهم هذه الازدواجية وهذا المرض الا اننا نعمق الشرخ بالمجتمع مما يزيده سوء والم ما معنى أن نأتي بهذه الفواكه الترفية الا من باب ان نزيد في الم المواطن ومعاناته، زد على ذلك انها ايضا بالمنظور الاقتصادي كلفة مالية على الاقتصاد الوطني لا مبرر لها، نحن بهذا نعمق الشرخ لتمام كما ذكر اخواننا من قبل اننا قضينا على الطبقة الوسطى بالمجتمع لا لحساب اننا رفعناها للطبقة الغنية انما لاننا انزلناها الى الطبقة الكادحة الفقيرة المعدمة لا يغيب عن بال اخواننا النواب المحترمين ان فئة من شعبنا لا تعيش الا من الحاويات وارجو ان تنظروا الى حاويات الزبالة في اخر الليل لتروا قسما من شعبنا يفتش عن غذائه في الحاويات، هذا امر لا يطاق ولا يسكت عليه بحال من الاحوال، ونحن ندعو الى تحكيم الشريعة الاسلامية التي توجب التوظيف في اموال الاغنياء لحساب الفقراء المعدمين وهذا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لان عشت الى قابل لاخذن فضول اموال الاغنياء واعني بفضولهم هنا ما زاد عن حاجتهم لسنة، فضول اموال الاغنياء، لاردها على الفقراء، هذا ديننا نحن نطالب بتحقيق العدالة نطالب بمساواة المجتمع الانساني نريد ان لا يبقى هناك لص يسرق بدافع الجوع، وعمر بن الخطاب عندما اوقف حد السرقة عام الرمادة ما اوقفه تعطيل لحكم الشرع انما اوقف الحكم لعدم وجود اسبابه لان من سبب تطبيق عقوبة حد السرقة على السارق ان يكون مكتفيا او مكتف من خلال ما توفره له الدولة، فاذا توفر له الاكتفاء ثم سرق نقول هذا مريض يجب ان يعالج بقطع يده اما ان يكون جائع فيسرق فلا يقام عليه حد لان شرط الحد لم يتحقق، فرقة العيارين نشأت كظاهرة رد فعل لواقع اليم كانت تذهب الى الاغنياء، وانا احذر اغنياء الامة والنواب قسم منهم اغنياء والوزراء قسم كبير منهم اغنياء احذركم من نشوء هذه الفرقة غدا او بعد غد تسطو على بيوتكم لتأخذ ما فيها من زائد لتعطي الفقراء والمساكين، ونحن عن مثل يقول (الحق العيار الى باب الدار) هو تفريق بين اللص الذي يسرق ليأخذ مال وبين العيار الذي يأخذ مال الغني الظالم ليعطيها فقيرا مظلوم فهؤلاء العيارون انا اتنبأ بظهورهم كظاهرة في مجتمعنا اذا ما بقيت هذه الامور ما هي عليه،

ذلك لانني اود ان ابين ايضا لاخوتنا ان صانعي القرار في بلدنا من الفئة التي لا يعنيها بكثير امر او قليله مجريات القرار لانها في حدود استطاعتها تستطيع ان تتكيف مع هذا القرار، ولذلك اخشى ان ينطبق علينا ما قيل عن ماري انطوانيت عندما خرج الشعب الفرنسي متظاهر فلما سألت لماذا يتظاهرون قال لها انهم لا يجدون الخبز قالت اذا ليأكلوا البسكوت، اخشى ايضا ان نصل مثل هذه المرحلة لنجد صانع القرار يقول يا اخي ما في خبز - كول بسكوت كل كاتوه اخشى ان نصل الى مثل هذا المستوى، ولذلك ارى ان المتضرر من قراراتنا هم الفئة المسحوقة وليست الفئة الغنية وهناك اساليب اخرى للتوظيف في اموال الاغنياء غير ما ورد في قرارات الحكومة ان هذه القرارات ليست القرارات السليمة التي يمكن ان نأخذ مما يجب ان نأخذ منه ونمنع من ينبغي ان نأخذ منه، هذا باعتقادي اسلوب اسهل للحكومة لانها تتعامل مع برميل وارد الى مصفاة تسجل وتقيد، اما مجريات هذا القرار على المواطن الذي يرتجف من البرد ولا يجد لان معظم الناس لا يستخدم مدفئة الكاز يستخدمون مدفئة السولار ايضا، ثم اتساءل واسأل الحكومة ما هي الالية ومتى ستوضع هذه الألية ومتى ستأخذ طريقها للتنفيذ في ارجاع ما وعدت به وهو (١٠٠) دينار لكل عائلة تضررت من هذا القرار و لا اليه حتى هذه اللحظة ولا دلت الحكومة حتى هذه الساعة على انها ستدفع ومتى، هذا قرار معوم تماماً كتلك الوعودات التي اتخذناها من الحكومات السابقة بانها ستعوض القطاع الزراعي ولسه القطاع الزراعي يئن ولم يعوض شيئا لكنني اسجل للحكومة بادرة رائعة

وكنت قد اعترضت على ذلك في اللجنة المالية عندما اتخذت قرار بحجة ان عندنا نقص في الماء، اتخذت قرارا باستئجار الاراضي الغورية من المواطنين لتركها بورا وللعلم المجلس الكريم لقد انفق حتى هذه الساعة (٧٥٠) الف دينار اعطيت لمواطنينا طلب منهم ان لا يزرعوا ارضهم في مثل هذا العام الذي موسمه تعرفونه، ولقد قلت بالحرف الواحد في اللجنة المالية يا ناس اتقوا الله حرام، انا استأجر ارض واعطلها انا اريدك ان تزرعها قمح انا اريد ان اطالب سلطة وادي الاردن ان تطلب من المزارعين ان يزرعوا نصف ارضهم قمح نصف ارضهم ومن ثم دعم للقمح الحكومة تلتزم بأخذ كيلو القمح ب (٣٠ او ٤٠) قرش عندئذ فيصبح مردود الانتاج جيد وعندئذ نشجع المواطن على زراعة القمح والقمح في غورنا لا يحتاج الا لسقي مرة او مرتين في اسوء الاحوال مرة او مرتين، فكمية الماء المستهلكة في سقاية القمح في الغور لا تزيد عما تستهلكه زراعة البقدونس. خطأ اسلوب المعالجة امر يجب ان نكون على بينة، ما هكذا تورد الابل يا سعد ليست هذه الطريقة المثلى في معالجة وضعنا الاقتصادي نحن ندرك ان المديونية كبيرة وان لم يكن لنا دخل في وجودها لكن نحن الان لنا دخل في معالجتها وحد اثارها السلبية على انساننا ومواطنينا ووطننا هناك امكانيات وسبل متعددة اخرى يمكننا ان نعالج من خلالها هذا الخطأ الفادح نحن جميعا نحس بضرورة ان يكون هناك تقشف ولكن ما هكذا التقشف يكون هل اجعل الانسان الذي لا يجد لقمة الخبز متقشف مع من يأكل الكفيار واطالبه

بالاستغناء عن الكفيار في الوقت الذي نطالب فيه ان يستغنى عن رغيف الخبز هل هذه عدالة؟ هل هذا هو المنطق المطلوب؟ هذا لا ينبغي ان يكون ابدا ولذلك يجب أن توزع هذه المديونية على المستفيدين منها والذين استفادوا منها هم الطبقة الغنية انا مع توجه الحكومة في معالجة هذه الازمة واسعار المواد التموينية انا ادعو وقد يكون دعوتي هذه فيها شيء من الغرابة انا مع ترك السوق حرا ولتصل اسعار السلع ما دام في سوق المنافسة ما تصل، لكن اطالب بالمقابل المخصصات التي ترصد لمثل هذا الدعم ان ترصد لرفع الرواتب ورفع خط الفقر الذي يتبناه صندوق المعونة الوطنية، لانني اريد ان ارفع من سوية الفقيرين ولا اريد ان ارفع من سوية الغنين لينتقلوا من مليونير الى ملياردير، انا اريد ان ارفع من سوية الفقير بمعنى ان اتبنى خط ادنى للرواتب لا يقل عن (٢٠٠) دينار وخط ادنى ايضا للفقراء المحتاجين الذين لا يستطيعون العمل والعاطلين عن العمل ايضا يجب ان اصرف لهم اسوة بالدولة المتقدمة، وذلك من خلال فرض ضرائب على الاغنياء حتى اوفر لهذا القطاع الفقير ما يحتاجه وعندئذ اترك السوق حر مش بحاجة الى مؤسسة استهلاكية عسكرية ولا مؤسسة استهلاكية مدنية ولا طابور هؤلاء واولئك مش بحاجة الهم اترك السوق كما هو ولا يأكل المواطن ضمن امكانياته بعد دراسة علمية وبامكان الدولة ان تعيد النظر فى هذه الجداول دوري كل ست شهور جدول غلاء المعيشة حتى نصحح عندئذ سلم الرواتب وسلم العلاوات وسلم المساعدات والمعونات هذا ما ينبغي ان نقدم عليه وان لا ينص في قضية دعم الخبز الذي

يذهب بمعظمه كما تفضل الشيخ العلاونة الى الحاويات الزبالة، هذا في الواقع ما حضر لي قوله ولذلك فانني اعارض وبشدة ما لجئت اليه الحكومة مؤخرا من رفع اسعار المحروقات لانها ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة هناك وسائل اخرى واساليب اخرى بامكاننا من خلال حوار ما هادف والمناقشة الموضوعية ان نحدد هذه المواضيع وسنكون عندئذٍ عوناً للحكومة في تهيئة المواطن والشعب لقبول هذه الحزمة او الرزمة من الاجراءات مستقبل ايامه وانا لا انتقص قدر هذا المجلس فهذا مجلس تميز رغم ما يقال وقيل وسيقال فهو مجلس متميز ولذلك نقول كلمتنا معتمدين على الله لا نرجو فلان ولا علان من الناس، اقول قولي هذا واستغفر الله والحمد لله رب العالمين.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، بعد ان تكلم الاخوة الذين سجلوا في الحديث والان كلمة الحكومة لمعالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم:

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا شك في ان طلب مناقشة موضوع رفع اسعار بعض المشتقات النفطية هو امر طبيعي لانه يهم البلد كله، ويهم نسبة كبيرة من المواطنين بالاضافة الى مناقشة اسعار المواد التموينية والامر غير الطبيعي ان لا يثار مثل هذا الموضوع.

وفي هذا المجال تجد الحكومة نفسها ملزمة بالاشارة الى بعض الامور والمباديء العامة والمرتكزات سواء فيما يتعلق بمبدأ المناقشة او فيما يتعلق باجراء رفع الاسعار ذاته.

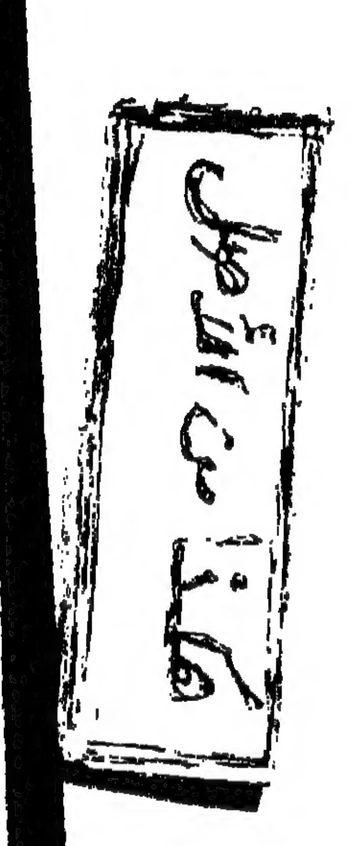
الامر الاول ويخص مبدأ المناقشة العامة، فقد نصت المادة (١٠٤) من النظام الداخلي على انه يحق لنائب مؤيد من عشرة نواب على الاقل، وكذلك للحكومة، طلب طرح موضوع هام عام لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة.. لقد حدد النظام الداخلي اذن غاية المناقشة، وتنحصر كما نص النظام في تبادل الراي بين المجلس والحكومة في موضوع المناقشة المطروح.. ولم يذهب النظام الى ابعد من ذلك كما ذهب مثلاً عندما بحث وسائل واجراءات الرقابة البرلمانية الاخرى كالاستجواب والسؤال والاقتراح برغبة الى غير ذلك.. فغاية الاستجواب مثلا هي مساءلة الوزير او الحكومة عن خطأ او تصرف ارتكبه الوزير او الحكومة وفيه مخالفة لاحكام الدستور او القانون، وقد ينتهي الاستجواب بطرح الثقة بالوزير او بالحكومة.. وغاية السؤال هو استيضاح لجلاء غامض او علم بمجهول او استعلام عن نية الوزير او الحكومة في امر من الامور.. وفي حال عدم قناعة النائب، قد يحال السؤال الى استجواب قد ينتهي بطرح الثقة بالحكومة او الوزير.. والاقتراح برغبة غايته نقل رغبة للوزير المختص او للحكومة لاتخاذ قرار اجراء وقائي في موضوع الاقتراح..

اما طلب المناقشة كما نص عليها النظام الداخلي صراحة، فهي لتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وتناول وجهات النظر المختلفة حول موضوع معين.. فطلبات المناقشة ليس الغرض منها اذن محاسبة الحكومة او مساءلتها عن تصرف لها كما يتم في حال السؤال او الاستجواب، ولكن الغرض من المناقشة هو عرض موضوع حيوي من الموضوعات التي تهم الامة، بناء على طلب من المجلس او الحكومة لمعرفة حقيقة هذا الموضوع ولتبادل الرأي فيه.. ولهذا لا يمكن ان تتضمن المناقشة اي معنى من معاني الاتهام للحكومة او لاحد من اعضائها او باشهار سلاح الثقة بوجهها، او بالدعوة لاسقاطها وهو امر اذا ما اريد فعله، فان مجاله ليس هو المناقشة بل مجاله الاستجواب او السؤال.. ولان المناقشة لا يمكن ان يكون فيها اتهام للحكومة، فقد اعطى النظام الداخلي حق طلب المناقشة للحكومة ولم يقصره على النواب كما فعل في وسائل الرقابة البرلمانية الاخرى كالسؤال والاستجواب والاقتراح برغبة..

هذا هو النظام الداخلي وهذه هي التقاليد البرلمانية السليمة التي اجمع عليها فقهاء القانون الدستوري في الاحوال البرلمانية والديمقراطية التي تشابه احوالنا..

معالي الرئيس

من منطلق المبدأ العام للمناقشة الذي نص عليه النظام الداخلي صراحة وهو ان المناقشة هي لتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وليس غايتها ان توجه اتهاما للحكومة، فان الحكومة لا تستطيع ان تقبل العبارات التي تضمنت اتهامات للحكومة والتي وردت على السنة بعض النواب المحترمين في نطاق المناقشة.. ولذا فان الحكومة تتقدم باحترام الى



مقام الرئاسة الجليلة وتطلب من معالي الرئيس ان يستخدم الصلاحيات المخولة له في النظام الداخلي ويأمر بان يحذف من محضر الجلسة كل التعبيرات التي وردت في المناقشة والتي تتضمن اتهامات للحكومة او مساسا بكرامتها او كرامة احد اعضائها كأن يقال مثلا «ان للبنك الدولي عيونا عملاء بيننا في الحكومة».. وغيرها من العبارات التي نص النظام الداخلي صراحة على وجوب تجنبها وحذفها اذا ما حدثت.

اما الامر الثاني الذي لابد من تسجيله والاشارة اليه فهو مصداقية هذه الحكومة، وحرص سيادة رئيسها على ان تكون الحكومة صادقة وواضحة في كل عمل تقوم به او تفعله.. ان برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي يهدف الى جسر الفجوة الكبيرة بين النفقات والمدفوعات من جهة، وبين الواردات والمقبوضات من جهة اخرى، هو امر تبنته جميع الحكومات السابقة في عهد مجلسكم الكريم واقره مجلسكم الموقر في نطاق اقراره لموازنة عام ١٩٩٢ بعد ان اوصت بذلك لجنته المالية، وفي نطاق منحة الثقة لهذه الحكومة، وكل ما فعلته هذه الحكومة هو انها قامت بتنفيذ الوسائل والاجراءات التي لابد منها ولا محيص عنها من اجل تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي مع التنبه الكامل والحرص الاكيد غير المحدود على ان لا تؤثر هذه الاجراءات على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة كما بين اصحاب المعالي الوزراء في بياناتهم وذلك اما بتعويض المؤسسات التي تأثرت برفع الاسعار بحيث لا تنعكس اثمان مخرجاتها على الفئات وذي الدخول المتدنية والمحدودة او بتعويض اصحاب هذه الدخول مباشرة وهو اجراء يتم لاول مرة في المملكة وذلك منطلق حرص الحكومة على اخذ مصلحة المواطنين بعين الاعتبار عند كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات وقرارات هي صعبة حق وفعل على متخذ القرار فضل على مسقبله ومنفذه، ولكن الحكومة تتخذ هذه الاجراءات بمصادقية وعلانية ووضوح واجتهاد لا يأخذ بعين الاعتبار الا مصلحة الوطن، ام الامر الثالث الذي لابد من ايضاحة فهو ان الاجراءات التي تم اتخاذها هي اخر متطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي في مرحلته الاولى ولن تتخذ الحكومة اية اجراءات اخرى في هذه المرحلة وقد ادت هذه الاجراءات الى تخفيض عجز الموازنة بمبلغ (٨٠) مليون دينار والى اعادة جدولة اقساط وفوائد (١٦٠٠) مليون دينار من الديون المستحقة وذلك ل (١٠) سنوات قادمة والى الحصول على مئات الملايين كمنح ومساعدات.

اما الامر الرابع فان ناتج رفع اسعار بيع المشتقات النفطية لن يذهب الى شركة مصفاة البترول بل سيصب العائد كله بكامله لحساب خزينة
الدولة مع العلم بأن اسعار بيع السولار باثمانه الجديدة لا تزال اقل بكثير من كلفة استيراده وفق الاسعار العالمية.. وان هذا السعر المتدني هو لان الاردن لا يزال يستورد النفط الخام ومشتقاته حاليا من القطر العراقي الشقيق وباسعار النفط الخام التي كانت سائدة قبل ١٩٩٠/٨/٢ وهي اقل من الاسعار العالمية الحالية بكثير.

وان الارباح التي تحققها شركة مصفاة البترول والتي تمثل مردودا معتدلا بالنسبة لاستثماراتها فان هذه الارباح تتحقق بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة لاسعار النفط